وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إستراتيجية حركة النهضة وتأثيرها على الاستقرار السياسي (2011-2016)

إعداد الطالبتين:

- سويح صفاء
- برجي روميسة

إشراف الأستاذ:

فتحي معيفي

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
يوسف أزروال	أستاذ محاضر ب	رئيسا
فتحي معيفي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

خطة الدراسة

الشكر

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي الإستراتيجية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية وتطورها

المطلب الثاني: خصائص ووظائف الإستراتيجية

المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية

المبحث الثاني: تحديد المضامين المتعددة للإستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار والإستقرار السياسي

المطلب الثاني: مداخل الإستقرار السياسي

المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات الإستقرار السياسي

الفصل الثاني: حركة النهضة، النشأة، الأفكار والمنطلقات

المبحث الأول: تعريف ونشأة حركة النهضة

المطلب الأول: تعريف حركة النهضة

المطلب الثاني: نشأة حركة النهضة

المبحث الثاني: منطلقات وأفكار حركة النهضة

المطلب الأول: منطلقات حركة النهضة

المطلب الثاني: أفكار حركة النهضة

المبحث الثالث:علاقة حركة النهضة بالسلطة

المطلب الأول:علاقة حركة النهضة بالنظام في ظل حكم الحبيب بورقيبة

المطلب الثاني:علاقة حركة النهضة في ظل حكم زين العابدين بن علي

الفصل الثالث: حركة النهضة ودورها في تحقيق الإستقرار السياسي

المبحث الأول: صعود حركة النهضة بعد الحراك المجتمعي

المطلب الأول: الحراك المجتمعي في تونس
المطلب الثاني: تطورات المشهد السياسي في تونس بعد سقوط النظام
المطلب الثالث: إنتخابات المجلس التأسيسي
المبحث الثاني: دور حركة النهضة في الفترة الإنتقالية
المطلب الأول: موقف وموقع حركة النهضة من الممارسة الديمقراطية وممارستها للحكم
المطلب الثاني: الأزمة السياسية بين حركة النهضة والمعارضة
فهرس المحتويات
المبحث الثالث: تقييم دور حركة النهضة في تسيير الفترة الإنتقالية
المطلب الأول: الدور الإيجابي
المطلب: الدور السلبي
الخاتمـــــــــــــــــة

مقدمـــــــــــة

يشهد العالم منذ أواخر القرن الماضي تغيرات ملحوظة على مستوى جميع المجـــلات، السياســـية منـــها والاقتصادية، فتغير البنى وملامح الخريطة السياسية، ساهم وبشكل كبير في صياغة معالم نظام جديد وتنـــامي قوى وحركات أخرى، ولعل أهمها ظهور الحركات الإسلامية كظاهرة إجتماعية سياسية تعبر عن ردود فعل لتغيرات بنائية في المجتمع، ومن خلال قدرتها على تشكيل البديل الأقوى على تحقيق الإســـتقرار السياســـي، فتعتبر هذه الحركات الإسلامية السياسية حركات سلمية تميل إلى العمـــل مـــن داخـــل النظـــام السياســـي والإجتماعي السائد، وتسعى بدفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية، بحيث لم يعد من الممكن التعبير عـــن حالة الحراك المجتمعي بمعزل عن الحركات الإسلامية.

وقد برزت هذه الحالة في المشهد التونسي، الذي شهد أولى الثورات العربية في 10ديسمبر 2010 الـــتي أدت إلى إنهيار النظام السابق، وتعددية الفاعلون السياسيون، وكان من أبرزهم "حركة النهضة الاسلامية" التي تميزت بحضور شعبي بعد ثلاثة عقود من الإقصاء، فضلا عن إمتلاكها رصيدا فكريا وتاريخا نضاليا ومرجعيـــة قيم حضارية، مسلمة وحداثية، ومواكبة التطورات مع الحفاظ على الهوية الإسلامية، وسط جدل واسع مـــن مختلف التنظيمات السياسية الفاعلة في تونس، ورغم كل هذه المخاوف استطاعت أن تكتسب زخما جماهيريا واسعا ترجم بحصولها على 89 مقعدا في الإنتخابات الأولى للمجلس التأسيسي التونســـي في 23 أكتـــوبر 2011، مما مكنها من تشكيل حكومة ائتلافية وقدمت حركة النهضة إستراتيجية داعمة للعملية الديمقراطيـــة بعدما تصدرت المشهد السياسي التونسي، من خلال مواقفها في صياغة الدستور التونسي، واسقاطها لقانون العزل السياسي بما في ذلك من تسامح فكري وسياسي، ودعت إلى العمل على تحقيق التحول الديمقراطي من خلال التعجيل بإنشاء المؤسسات الديمقراطية ذات شرعية، وانتهاج ها نهج الإعتدال الذي يقوم على الإيمـــان ببعض قيم الديمقراطية، ولموقفها من حق التداول على السلطة والتعددية والمشاركة السياسية، ساعية بـــذلك لتحقيق الإستقرار السياسي، وتقديم نفسها أنموذجا إسلاميا يؤمن بالديمقراطية.

1- **أهمية الموضوع:** تتضح أهمية الموضوع من خلال :

- تنامي دور الحركات الإسلامية في الحراك المجتمعي، ووعي هذه الحركات بضرورة التغيير الإجتماعي والسياسي، وتطور الممارسة السياسية لها، سواء كان هذا الدور على الصعيد الرسمي أو الشعبي.
- إبراز الدور الذي لعبته حركة النهضة التونسية، ذات المرجعية الإسلامية في سعيها نحو صناعة التغيير ما بعد الحراك في ديسمبر2010 من خلال مواقفها ومدى دعمها لمختلف المفاهيم وإرســـاء نظـــام ديمقراطي، من خلال الإمتناع عن إعتبار نفسها الجهة الوحيدة التي لها الشرعية بإسم الإسلام.

2- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على الإستراتيجيات التي انتهجتها حركة النهضة التونسية، نحو إقامة دولة إسلامية عصـــرية، مدنية ديمقراطية، تنادي بالقيم السياسية الداعية لإحترام حقوق وحرية الإنسان، غرضها ترشيد المجتمع الإسلامي.
- إظهار وإبراز مواقف حركة النهضة حول العديد من القضايا السياســـية والإجتماعيـــة، في المجتمـــع التونسي وأهمها قضايا الديمقراطية، والتداول على السلطة، ونبذ الإرهاب، التعددية السياسية وغيرها، والتعرف على علاقتها مع المعارضة خلال فترة تسلمها مقاليد الحكم ومدى توافق ذلك مع عمليـــة التغيير في تونس.
- تهدف الدراسة إلى إثراء البحث الأكاديمي خاصة فيما يتعلق بدراسة الحركات الإسلامية وتأثير خطابها على فئات المجتمع.

3- مبررات إختيار الموضوع:

- **مبررات موضوعية:** تتعلق بتبيان حقيقة حركات الإسلام السياسي، لما شكلته ولازالت تشكله مـــن قوة فاعلة في الحراك الإجتماعي والسياسي، سواء من خلال مشاركتها في السلطة كمـــا حـــدث في الكثير من الدول وعلى رأسها تونس، أو من خلال دورها كقوة معارضة إستطاعت أن تفرض نفسها وتحافظ على وجودها على الرغم من المتغيرات التي عايشتها المنطقة العربية.

- **مبررات ذاتية:** تتمحور حول فهم الدراسات الإسلامية، كون موضوع إستراتيجية حركة النهضـــة وتأثيرها على الإستقرار السياسي يندرج ضمن الدراسات الإسلامية، والتعـــرف علـــى السياســـات والإستراتيجيات المتبعة من طرف حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس.

4- إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على إستراتيجية حركة النهضة التونســـية، وتأثيرهـــا في الإســـتقرار السياسي في تونس، خاصة أثناء تصدرها المشهد السياسي التونسي وتسلمها مقاليد الحكم، وكذلك إنتـــهاج حركة النهضة خلال سعيها لإحداث التغيير الذي ترتئيه في المجتمع التونسي عدد من الأســـاليب والآليـــات المختلفة والمتناقضة أحيانا، فرغم العديد من الإشكاليات التي شكلت عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي التي تمثلت في حالات المنافسة وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي، إلا أن حركة النهضة اســـتطاعت أن تفـــرض حضورا فعّالا في ميدان العلاقات السياسية. وعليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت إستراتيجية حركة النهضة في تحقيق الإستقرار السياسي في تونس؟

ولتوضيح هذه الإشكالية تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

1) ما هي الإطر المفاهيمية والنظرية للدراسة؟

2) ما هو دور حركة النهضة في الحراك المجتمعي؟ وماهو الأساس الفكري في مشروعها للتغيير السياسي؟

3) ماهي أهم الإستراتيجيات التي إعتمدتها حركة النهضة ساهمت في تحقيق الإستقرار السياسي؟

5- **فرضيات الدراسة:** بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسة الإستطلاعية تم صياغة الفرضيات التالية:

– كلما كانت إستراتيجية حركة النهضة ناجحة، كلما أثر ذلك على الإستقرار السياسي.

– كلما إلتزمت حركة النهضة بمنهج معتدل، كلما أدى ذلك إلى سيطرتها على الأوضاع .

– كلما كانت هناك شرعية في إستراتيجية حركة النهضة، كلما أدى ذلك إلى الفعالية والإستقرار السياسي.

6- حدود الدراسة: تندرج الدراسة ضمن إطارين زماني ومكاني

- **الحدود الزمنية:** تمتد الحدود الزمنية للدراسةبداية من انطلاق الحراك المجتمعي أواخر سنة 2010 حتى عام 2016، أي بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي وما تضمنه هذه المرحلة من تحولات سياسية وبنيوية في النظام السياسي التونسي، وتنامي دور حركة النهضة التونسية وتصدرها للمشهد السياسي في تونس ومدى إسهامها في التغيير السياسي وتحليل السياسات التي انتهجتها.
- **الحدود المكانية:**كما هو موضح من عنوان الدراسة فسيتم التطرق إلى دراسة حالة تونس من خـــلال التطرق إلى إستراتيجية حركة النهضة التونسية وأثرها على الإستقرار في تونس.

7 – منهجية الدراسة:

– المنهج المقارن: يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضـــها البعض من خلال أوجه الشبه والاختلاف، بغرض الوصول إلى فهم العوامل المسببة لظاهرة معينة، ولقد إستعنا بهذا المنهج في دراستنا من خلال مقارنة مختلف الفترات التي مرّت بها حركة النهضة التونسية وعلاقتها بالنظام السياسي التونسي، وكيف أثرت الحركة وتأثرت بالتحولات التي عرفها النظام التونسي خلال فترات زمنيـــة مختلفة.

– منهج دراسة الحالة: والذي يتجه إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة معينة، سواء كانت مؤسسة أو نظاما أو دولة...، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة تلك الوحدة أو جميع المراحل التي مرّت بهـــا، وذلك بغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالوحدة المدروسة، واعتمـــدنا عليـــه في هـــذه الدراسة كوننا تناولنا تونس كحالة للدراسة.

– إقتراب شؤون الدولة والمجتمع (الحم الراشد): يفيد إستخدام هذا الإقتـــراب في الوقـــوف علـــى أدوار الفاعلين الأساسيين في العملية السياسية، وتبيان الإسهامات بشأن الإصلاح السياسي وزيادة فعالية المؤسسات السياسية، والتي تعتبر أحد أهم مقومات الحكم الرشيد.

8- أدبيات الدراسة:

– مذكرة ماجستير بعنوان "دور **الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية – حركة النهضة التونسية نموذجا**–"من إعداد الباحثة" قطاف تمام أسماء " أشارت الدراسة إلى صعود الحركات الإسلامية في بلدان المغرب العربي، وسيطرتها على الأغلبية البرلمانية في المغرب وتونس، وقد لعبت هذه الحركات دورا إيجابيا تميز بإقترابها من الواقع بتحولها من العمل السري إلى العلني، وتناولت الدراسة نشأتها في تونس، من خلال موقفها من الديمقراطية والتداول على السلطة، و لم تغفل الدور السلبي لهذه الحركات بتقديم نفسها وصية المجتمع، كما وضحت الدراسة مجموعة من التحديات أمام حركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي ما بعد الثورة التونسية خاصة في ظل تسلمها الحكم.

– كتاب: بعنوان "**من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس2011** لـ"محمد الحداد" وآخرون، ألقت الدراسة الضوء على الحركات الإسلامية في تونس مثل حركة النهضة، وتناولت نشأة حركة النهضة في السبعينيات وتحولها من جماعة دعوية إلى حركة سياسية، كما أبرزت موقف الحركة من عملية الإصلاح السياسي من خلال دعوتها إلى التغيير السلمي، من أجل إقامة نظام قائم على الديمقراطية.

– كتاب بعنوان "**من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**" لـ"راشد الغنوشي"، ألقت الدراسة الضوء على أطوار نشأة الحركة الإسلامية، وأهم العناصر الفكرية المكونة للحركة الإسلامية في تونس، كما حوى الكتاب ملاحق كان من أبرزها البيان التأسيسي لحركة الإتجاه الإسلامي والرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي في تونس.

– كتاب بعنوان "**تونس: الانتقال الديمقراطي العسير**" تحت إشراف مجموعة من الباحثين، منهم"عبد الجليل البدوي" الذي تطرق إلى جملة الإشكاليات والتحديات الإقتصادية والإجتماعية، في مرحلة التحول الديمقراطي، و"عمر الصفراوي" الذي ألقى الضوء على مسار العدالة الإنتقالية من مرحلة ما قبل إنتخاب المجلس التأسيسي إلى ما بعد الإنتخابات، كما أضاف "صلاح الدين الجورشي"، قراءة في خصوصية الإسلام الحركي في تونس، حركة النهضة نموذجا وسعيها لتشكيل جبهة إسلامية.

9- تقسيم الدراسة:

جاء تقسيم الدراسة ثلاثيا من حيث عدد الفصول، فتضمن الفصل الأول، إطار مفاهيمي للدراسة لكل من مفهوم الإستراتيجية، والإستقرار السياسي، بدءا بالإستراتيجية (تعريفها وتطورها خصائصها ووظائفها،

بالإضافة إلى أنواعها) كمبحث أول، وفي المبحث الثاني تم تحديد المضامين المتعـــددة للإســـتقرار (مفهومـــه ومداخله، مؤشراته ومتطلباته)، أما الفصل الثاني فقد تناول حركة النهضة، النشأة، الأفكـــار والمنطلقـــات، ليحتوي على ثلاث مباحث، تناول الأول منها:(تعريف ونشأة حركة النهضة، أما الثاني تحت عنوان منطلقات وأفكار حركة النهضة، بينما الثالث تضمن علاقة حركة النهضة بالسلطة في ظل حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي).

أما الفصل الثالث جاء بعنوان حركة النهضة ودورها في الإستقرار السياسي في تونس يحتوي علـــى ثـــلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى صعود حركة النهضة ودورها في الحـــراك المجتمعـــي تم تنـــاول (تطورات المشهد السياسي لإنتقال السلطة ثم إنتخابات المجلس التأسيسي وفوز حركة النهضة في الإنتخابات)، المبحث الثاني: دور حركة النهضة في الفترة الانتقالية وممارستها للحكم (موقف وموقع حركة النهضة مـــن الممارسة الديمقراطية، الأزمة السياسية بين حركة النهضة والمعارضة، الإنتخابات التشريعية والرئاسية والتوافق السياسي)، أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى تقييم دور حركة النهضة (الدور الإيجابي والسلبي).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تعتبر الإستراتيجية طريقة تستطيع من خلالها الدولة أن تتواصل في تحقيق أهدافها بواسطة خطة تتضمن إستخدام منظم للموارد المتاحة و محددة بغطاء زمني مهم لإنجاز الأهداف بكفاءة، فجاءت ضرورة الإستراتيجية بالنسبة للدول من واقع أن تحقيق المصالح والأهداف أصبح يتم في وسط دولي مصارع فيما بينه، لذلك أصبحت استراتيجية الدولة المقياس لتنفيذ هذه المصالح ،ولأن الكثير من دول العالم تبحث عن الإستقرار باعتبار إن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي تحاول الحفاظ عليه، أما الدول التي في طريقه الى الاستقرار السياسي فإنها تكثف جهودها لتحقيق ذلك في أقرب وقت، وبعيدا عن هاته و تلك توجد دول أخرى تحلم بهذا النوع من الإستقرار.

سيتم تقسيم الفصل الأول الى مبحثين، المبحث الأول يتعلق بمفهوم الإستراتيجية وأهم الوظائف والأنواع والأهداف، أما للمبحث الثاني فيتعلق بدراسة مفهوم الإستقرار والإستقرار السياسي وأهم مؤشراته ومتطلباته وأهم المداخل المفسرة له.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإستراتيجية

تمتاز الإستراتيجية مفاهيميا بأنها حقل يتطور بسرعة، تركز عادة على تحليل المشكلات والفرص التي تواجه الدولة في القيادة العليا، وايجاد الحلول المنطقية والمعقولة للوصول الى الهدف.ويعتبر التطور السريع في فن الإستراتيجية كنتيجة حتمية للتطور الهائل الذي شهدته المعارف والتقنيات العسكرية قد وسع مجاله بحيث أصبح لكل وضع أو مجال سياسي أو إقتصادي أو عسكري أو إجتماعي استراتيجية خاصة، وسوف نحاول في هذا المبحث التعرف على الإستراتيجية الى جانب دراسة وظائفها وأنواعها.

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية وتطورها

تطور مصطلح وتعريف كلمة إستراتيجية عبر مختلف العصور وفقا لإختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر عن الآخر، ومن هنا تكمن الصعوبة في تقديم تعريف جامع ومانع لكلمة إستراتيجية لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لهذا المصطلح.

1: تعريف الإستراتيجية

ظهر مفهوم الإستراتيجية في البداية كمصطلح عسكري والأصل في الكلمة الإغريقية stratigius ومعناه في العربية قائد، وتطور إستخدامها لتعني قيادة القوات أو فن الجنرالات، ومصطلح الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الأوروبية واللغات الإفريقية، اللاتينية، ففي الألمانية نجد stratutegie، وفي الروسية نجد strategija، وفي الهنغارية strategi، وعندما نقول **stratosagein**، فمصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني الجيش الذي تدفع به إلى الأمام، وفعل stratego قاد أو أمر، أما في الصفة منها strategika والتي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري[1].

1- الوليد أبو حنيفة، "تطور حقل الدراسات الإستراتيجية، والنظريات المفسرة له"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.democratica.com، تاريخ الاطلاع: 01-02-2018.

وثمة تعريفات كثيرة للإستراتيجية لابد من إستعراض أغلبها وتحليلها من أجل الخروج بالجواب عن السؤال ما هي الإستراتيجية ؟:

- كراسة التدريب المشترك combined training البريطاني 1902:" الإستراتيجية فن التخطيط والإشراف على الخطة، فهي الأسلوب الذي يحاول القائد عن طريقة جلب عدوه إلى المعركة"، أما هاملي فيقول: "إن مسرح الحرب هو مجال الإستراتيجية أما ساحة المعركة فمجال التكتيك "، في حين يرى فيرديناندفوش: " الإستراتيجية عملية تتبع من اشتباك بين إرادتين متنازعتين"، و يرى جوزيف ستالين "الإستراتيجية تستهدف كسب الحرب ككل"[1]، ويعرفها معجم المعاني: من الفنون العسكرية ويقصد بها التخطيط وتحديد لوسائل التي يجب الأخذ بهافي القمة والقاعدة لتحقيق الأهداف البعيدة وتستعمل أيضا في الخطاب السياسي.[2]

- الإستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الإحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسية المناسبة لها.[3]

- يقول الإستراتيجي الصيني"sunzi": إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة والأكثر إستشرافا ورؤية بعد عشرين قرنا من مقولته يأتي القانون العسكري الياباني متأثرا بشكل عميق بهذه المقولة وليفرض على العسكريين "العسكر يجب إن يعرفوا في نفس الوقت الفنون و النظريات العسكرية "[4]ويعرف (كلاوزوفيتش) الإستراتيجية في كتابه المشهور بأنها: " فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الإشتباكات التي ستقع في كل معركة"،[5]وقد عرفها (مولتكه) بأنها "عملية الموائمة

[1]- منير شفيق، **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008)، ص ص51-55.

[2]- صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي** (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية العلوم السياسية)، ص6.

[3]- ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط4، 2000)، ص274.

[4]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010 /2011)، ص19.

[5]- المرجع نفسه، ص20.

الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف"، وعرفها (ريمون آرون) بأنها "قيادة مجمل العمليات العسكرية"[1].

والواقع أن مجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري، بمعنى أنها تعرف الإستراتيجية بدلالة النشاط العسكري في الميدان، أو إستخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها[2].

2: تطور الاستراتيجية

إنبثق مفهوم الإستراتيجية من الفكر العسكري بفعل ارتباطه مدة طويلة بالإنتصارات أو الإخفاقات العسكرية البحتة، التي تحدث في ساحة المعركة و باستمرار التطور الإنساني، وتنامي القدرات البشرية والمادية تحققت فائدة مهمة من هذا المفهوم في المجال السياسي والإجتماعي خاصة،وقد ظهرت كلمة strategema في الربع الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، أما تعريفها الحقيقي فسيأتي فيما بعد على يد الحكيم المسيحي clèmentalescandrie وفي القرن الثاني قبل الميلاد، وتقريبا في نفس العصر ستظهر كلمة Strategika على يد demetrois de phalère المصطلحان المرادفان لكلمات إخرى، من غير أن يشير المعنى إلى الخداع والحيلة، ولكن رغم ذلك يبقى المعنى الأكثر تداولا وقتها هو ما يشير إلى الحيلة والوسيلة والخداع، لكن المصطلحين السابقين لا نجدهما عندكل من "هيرودوت" و "ثيوسيديتس"، وابتداءا من مؤرخي القرن الأول قبل الميلاد ارتبطت كلمة strategema بفكرة الحيلة والخداع في المعركة، بينما كلمة strategika فيكون معناها مرتبط بوظيفة ومكتب الجنرال[3]، والملاحظ أن كلمة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو " فن الفروسية" وهو مستمد من مرجع يحمل نفس الإسم ألفه(كريستسيندييزات) في القرن الرابع عشر، في الفترة الممتدة من 1500حتى 1750، استبعدت كلمة الفروسية وأصبح المشاهير وعلى رأسهم "ميكيافيللي" و"فريديريك الكبير" يستخدمون وصف فن الحرب، واتسم القرن الثامن عشر بإضفاء

[1]- عبد الحكيم وادي، نصيرة الزهواني، عبد الله عشاش، "بحث في الاستراتيجية، المفهوم والنظرية"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.rachelcenter.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/30.

[2] - عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص18.

الصبغة العقلانية على كل مجالات النشاط الإنساني، فقد تراجع تدريجيا في أواخر ذلك القرن واستخدام لفظ فن بصفته لفظا مبهما، وبدأ الإتجاه إلى إعتبار إدارة الحرب علما له مبادئ يمكن إكتشافها وتدريسها في الجامعات والأكاديميات العسكرية التي كانت قد بدأت لتّوها تلج سبل المعرفة العلمية، وعلى هذا يعد لفظ إستراتيجية لفظا جديدا، وكان أول من

إستخدمه الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية (جولي دي ميزروا) قبل الثورة الفرنسية عام 1789.[1]

وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان مصطلح الإستراتيجية يعني العمليات للحرب، وتم إعتبارها فن إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير العدو وفق الخطة الكاملة للحرب، والتي ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظيم المعارك،[2]وفي القرن التاسع عشر ميلادي كان للثورة الصناعية خلال هذه الفترة دور كبير في دعم ما توصل إليه الفكر الإستراتيجي خلال المراحل السابقة، فتطورت الأسلحة وتنوعت وزاد تأثيرها ومداها وانتاجها، وتضاعفت قدرات الجيوش على المناورات الكبيرة، أما بالنسبة للإستراتيجية في الحرب العالمية الأولى كانت أكثر وضوحا، حيث ظهرت الأهداف الإستراتيجية البارزة مثل الأهداف الإستعمارية، التوسعية، العرقية وتعددت وتطورت أشكال وحجم الجيوش بمختلف أنواعها وخاصة البرية والجوية والبحرية بشكل محدود، وظهرت ما يعرف بظاهرة التحالفات، وطبقت جميع أشكال وأنواع وأساليب القتال على مختلف المستويات، وفي الحرب العالمية الثانية كانت هذه الفترة عبارة امتداد متطور جدا للفترة التي سبقتها، ومن أبرزها ظهور فكرة الحرب الشاملة، والأهداف الوطنية، وطبقت جميع مستويات وأنواع الإستراتيجية خلال هذه الفترة.[3]

وقد كان القرن العشرين عهد التحولات العميقة في هذا المفهوم الذي تكون كعلم من العلوم ساهمت في بلورته كثرة الحروب وتراكم الخبرات و التجارب

[1]– محمد نصحي، مرجع سابق.

[2]- علي محمد ابراهيم الكردي، "المفهوم العسكري للاستراتيجية والتطور التاريخي الميشابي، الاهتمام بالإدارة والقيادة والفكـــر الاســـتراتيجي، نقلا عن الموقع: www.kenanonline.com، تاريخ الاطلاع: 2018/02/06.

[3]- – عبد الحكيم وادي، نصيرة الزهواني، عبد الله عشاش، مرجع سابق.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف الإستراتيجية:

1: خصائص الإستراتيجية: للإستراتيجية عدة خصائص نذكر منها:

أولا: واقعية الإستراتيجية: تعتبر الواقعية مبدأ مهما من مبادئ العمل الإستراتيجي، ويقصد بالواقعية إتفاق الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة مع إمكانات البلد المادية والمعنوية والمجتمعية معنى ذلك أن كل إستراتيجية تتجاوز إمكانات البلد ومعطياته سيكون مآلها الفشل، لذلك يجب أن يتم تصميم الإستراتيجية وفق الإمكانات المتوافرة، أو التي يمكن توفيرها فعلا وعلى أساس الوضع ككل و توازن القوى وإستراتيجية الفاعلين الدوليين الآخرين و تكتيكهم، إذ لا قيمة لإستراتيجية يضعها تجريديا مخططون في جعبتهم خطط حاضرة ويرى الجنرال "بوفر" أن الإستراتيجية ليست عقيدة جامدة ولكنها أسلوب في التفكير يسمح بدراسة الأحداث وتصنيفها بحسب أهميتها، فإذا ما طبقت استراتيجية موقف ما على موقف آخر عدت فاشلة وأدت إلى كارثة، وإستراتيجية كل دولة مرتبطة إرتباطا وثيقا بوضع هذه الدولة وقواها المادية والمعنوية[1].

ثانيا: مرونة الإستراتيجية: ويقصد بها عدم تضخيم الإستراتيجية بمؤشرات جامدة ولا يمكن الحياد عنها، إن المرونة كصفة تفرضها التغييرات السريعة التي تفرزها الحياة في جوانبها المختلفة سواء كان على الصعيد الإجتماعي أو العلمي أو التكنولوجي، أن أهمية المرونة تنعكس بصورة خاصة في مرحلة التطبيق ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية وحسب "فريديريك انغلز" حول ضرورة مرونة الإستراتيجية "يجب التذكر في الوقت نفسه أن الإستراتيجية لا يمكن الاعتماد عليها كليا، إذ ستوجد دائما ثغرة هنا وثغرة هناك، وقد يقوم الخصم بحركات غير متوقعة، أو قد يأخذ إحتياطات غير متوقعة " كما يشير "ليدل هارت" أيضا بقوله"راعو المرونة، سواء في المخطط أو التشكيلة، بحيث يتلاءمان مع الظروف المستجدة".

ثالثا: تماسك الإستراتيجية الموضوعية: إذا كانت المرونة ضرورة لكل إستراتيجية فلابد أن يتوافر في الوقت نفسه، عنصر التماسك فيها، فالمرونة لا تعني الهلامية أو التسيب كما أن التماسك لا يعني التحجر

[1] - لمى مضر الآمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، 2009)، ص62.

والتجمد، إن التماسك في الإستراتيجية يجعلها قادرة على مواجهة الإنتكاسات الجزئية،كما يؤمن لها سرعة التنفيذ ومنطقيته.

رابعا: تناسق الإستراتيجية: يعتبر التناسق هو العنصر الرئيسي والميزة الأساسية للعمل الإستراتيجي علما بأن تناسق الإستراتيجية يكون على مستويين، أولهما تناسق الخطة من ناحية الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وثانيهما تناسق الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة للتنفيذ وإمكان تحقيق أهدافها[1].

خامسا: غموض الإستراتيجية: من الضروري إيجاد أهداف متناوبة عند محاولة تحقيق هدف ما، لأنه إذاعرف الخصم النقطة التي إخترقها كهدف تمكن من أن يأخذ حذره، و يوجد الوسائل المناسبة لإحباط تحقيق هذه الأهداف، أما إذا وقع على محور جهد يهدد أهداف متناوبة فإنه يمكن مشاغلة الخصم وخداع أفكاره و وسائطه، وهذه أفضل طريقة لمشاغلة الخصم لأنها تسمح بتحقيق الأهداف الحقيقية المراد إنجازها، في الوقت الذي يكون فيه الخصم منشغلا بالمواجهة أو بالحيلولة دون تحقيق الأهداف المعلنة للعنصر الأول[2].

2: وظائف الإستراتيجية: تتضمن الإستراتيجية عدة وظائف نذكر منها:

- ✓ تشخيص الوضع الراهن وتحديد عناصره وعوامله الإيجابية والسلبية والعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين هذه العوامل إيجابا وسلبا.
- ✓ تحديد القوى والوسائل المتاحة وإختيار الاكثر ملائمة من بينها[3].
- ✓ إستغلال العوامل الإيجابية وإتاحة الظروف المناسبة لنموها.
- ✓ تحديد العوامل السلبية ووضع الخطط والظروف والتنظيمات المناسبة.
- ✓ تنسيق إستخدام العوامل والوسائل والظروف والقوى ووضعها في منظومة واحدة مترابطة تحقق التكامل والتفاعل.
- ✓ توفير الشروط والظروف والتنظيمات المناسبة.
- ✓ مراعاة الموائمة مع المواقف المتغيرة والمرونة وفق الظروف المتجددة والقدرة على الحركة الواسعة بسرعة كافية[1].

[1]- المرجع نفسه، ص ص 63،64.

[2]- مجد خضر، "مفهوم الاستراتيجية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع: 2018/01/04.

[3] -محمد نصحي ابراهيم، مرجع سابق.

- ✓ وضع كافة الأهداف التي سيتم تحقيقها، وتعتبر المبدأ الأول من مبادئ الإستراتيجية والحرص على أن تتميز بالمرونة، أي أن تكون سهلة التطبيق ويجب أن تكون الإستراتيجية شاملة ومتكاملة أي أن لا تغفل أي جزء من أجزاء الخطة التي سيتم تنفيذها.
- ✓ دراسة وتحليل طبيعة المهمة من حيث إطارها (داخلية، إقليمية، خارجية أو دولية).
- ✓ تحديد المتغيرات المرتبطة بهذه المهمة وترتيبها من حيث درجة الأهمية أو درجة التعقيد أو درجة التهديد.
- ✓ وضع فكرة أو أسلوب للتعامل مع موضوع هذه الإستراتيجية أو المهمة.
- ✓ وضع مخطط تفصيلي بكيفية قيام هذه المهمة.
- ✓ حسم أو إختيار الإستراتيجية مع الأخذ بقراراتها[2].

المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية

تتعدد أنماط الإستراتيجيات ويتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع من أجله ومدى توافر الإمكانات التي يمكن إستخدامها من أجل تحقيق الهدف الإستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الإستراتيجية فيما يلي:

1/ الإستراتيجية العقلانية: تستند هذه الإستراتيجية للدراسة العلمية كما تفترض إستعداد الناس المقصودين بها للإقتناع بمتطلباتها نظرا لموضوعيتها وإستنادها إلى أصول التفكير العلمي المنطقي، وتعتمد على البحث العلمي وعلى تولي الكفاءات العلمية لوضعها، وللنهوض بمتطلباتها وقيادة حركة التغيير المنشودة منها، كما تمتد على الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم.

2/ **الإستراتيجية التوجيهية:** يعتمد هذا النوع من الإستراتيجية على جذب إهتمام الناس المعنيين بها، واستثارة دواعشهم، وكسب ثقتهم وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم، تعديلا يدفعهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم، ما تراعي هذه الإستراتيجية خصائص الثقافات والقيم الإجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها.

---

[1]-مجد خضر، المرجع السابق.

[2]- لزهر وناسي، **الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 /2009)، ص ص 22،23.

3/ الإستراتيجية السياسية الإدارية: تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية و تفترض في الناس المعنيين بها لمطاوعة مطالب السلطة وإتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها كما تعتمد أيضا على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.[1]

وهناك تقسيمات عدة للإستراتيجية كالتالي:

التقسيم الأول: إن تقسيم الإستراتيجية على أعلى وأوسع مستوى يعطينا:

أ – الإستراتيجية القومية أو الشاملة أو العظمى أو الكبرى أو العامة أو الوطنية أو الكلية:

في عام 1937 كتب "راوول كاستيه" بأن" الإستراتيجية العامة هي فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في السلم وفي الحرب إنما تمزج بينها وتجعلها وحدة متجانسة لخدمة إرادة واحدة"

ويعرف "ليدل هارت" الإستراتيجية العظمى بأنها "السياسة التي تقود سير الحرب"، ويمكن التفرقة بينها وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب ويستخدم تعبير الإستراتيجية العليا لشرح فكرة السياسة خلال التنفيذ وإيضاح أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق كل إمكانيات البلاد بغية الحصول إلى الهدف السياسي للحرب، والإستراتيجية العليا تتولى أيضا تنظيم وتوزيع الأدوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة.[2]

ب – الإستراتيجية العسكرية:

تفهم الإستراتيجية العسكرية على أنها " البحث في المعركة التي يتحقق فيها النصر، وذلك بعد أن تنزع إرادة الخصم بتدمير آلاته الحربية [3]وتختص الإستراتيجية العسكرية بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب، وتنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع وإستخدام الوسائل والإمكانات العسكرية لتحقيق هدف الإستراتيجية العليا، معتمدة في ذلك على التقدير السليم و الموائمة بين وسائلها وإمكاناتها وغاياتها وعمل الإستراتيجية العسكرية وفقا لمخطط الإستراتيجية العليا ومنهجها كما أنها تعتبر أداة لها

[1]- كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الاستراتيجية** (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طبعة موسعة، 2000)، ص150.

[2]– المكان نفسه.

[3]- المرجع نفسه، ص154.

لإحراز النصر في ميدان القتال، وتحقيق هدف السياسة وعموما تعتبر الإستراتيجية العسكرية الوجه التنفيذي لسياسة القوة[1].

ج – الإستراتيجية السياسية:

يعنى بها مجموعة المبادئ والخطط التي تعتمدها الدولة في تصريف شؤونها في الساحة الداخلية وفي ميدان العلاقات الدولية الخارجية، وقد كان الرأي السائد من قبل " كلاوزوفيتش" انه ما أن تنشد الحروب بين الدول فإن عمل السياسة يتعطل، لكن سرعان ما فند هذا الرأي و اتضح أن الحرب ما هي إلا إمتداد للسياسة، إن الإستراتيجية السياسية هي من أركان الإستراتيجية القومية، والدولة التي تتبنى هذا النوع من الإستراتيجية في علاقاتها الخارجية لا يعني أنها قد عدلت عن القوى، بل أنها فقط أعطت الأولوية لمثل هذه الإستراتيجية دون إغفال منها على الدور الذي تلعبه الإستراتيجية العسكرية.

د – الإستراتيجية الإقتصادية:

إن التطورات والتغيرات في القوى الإنتاجية والبنى الإقتصادية أوضحت وبصورة مباشرة العلاقة الوثقى بين الإقتصاد والإستراتيجية الشاملة للدولة فالإستراتيجية العسكرية قديما والتي كانت تعتمد في تسليح جيوش على موارد محدودة ومعدات بسيطة كان في وسع الجيوش أن تعيش على إمدادات البلدان التي تسيطر عليها ولكن قابلية حشد القوات كانت مقيدة، وبعدها وبفعل التقدم الذي طرأ على إقتصاديات الدول الأوروبية، وإنتشار سكك الحديد، والتحول الى إقتصاد أمة، أصبحت الحرب حرب أمة وإقتصاد دولة وأصبحت الجيوش توظف قدرات إقتصادية ضخمة في أوقات السلم والحرب.[2]

التقسيم الثاني:على مستوى الدولة تكون على ثلاثة أنواع:

أ- **الإستراتيجية الوطنية:** بغض النظر عن حجم الدولة من حيث سكانها ومساحتها وثرواتها ومنزلتها الدولية في السياسة العالمية، فإنه لا دولة في الوقت الراهن تستطيع التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية من دون إستراتيجية ما، والفارق بين إستراتيجيات الدول هو الفارق في المدى والتأثير والسبل، إن

[1] - "استراتيجية"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع: 25-01-2018.

[2]- كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 157، 158.

التحديات التي تعيشها دولة ما وما لديها من قدرات على درأ التحديات وبلوغ الطموحات هي الأركان الأساسية لتحديد الإستراتيجية الوطنية وهي في الغالب إستراتيجية وطنية شاملة[1].

ب – **الإستراتيجية القومية:** تعنى بها تلك الإستراتيجية التي تتسم بها مجموع من الكيانات السياسية ذات الإستقلال والسيادة الوطنية " القطرية " لكنها في الوقت نفسه تجد نفسها أمام التحديات وتجمعها طموحات تملي عليها إستراتيجية قومية.

ج – **الإستراتيجية الحليفة:** إن ما يميز الحروب بين الأمم عند نشوبها هو وجود تحالفات ثنائية أو جماعية ضد طرف أو مجموعة من الأطراف وكانت الإستراتيجيات العسكرية المتحالفة ملازمة للحرب، ولكن سرعان ما ينتهي هذا النوع من التحالفات بإنتهاء الحرب، ومنذ القرن الثامن عشر إلى اليوم قامت ولازالت سلسلة من الأحلاف الدولية التقليدية والنووية لأغراض تحقيق توازن القوة.[2]

المبحث الثاني: تحديد المضامين المتعددة للإستقرار السياسي

إن الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الإستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر من الحراك الإجتماعي وتداول القوة الإقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، وهذا ما يدفعنا إلى تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب نتناول في المطلب الأول مفهوم الإستقرار والإستقرار السياسي وفي المطلب الثاني مداخل الإستقرار السياسي، أما في المطلب الثالث سوف نتطرق إلى مؤشرات ومتطلبات الإستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار والإستقرار السياسي

نظرا لأهمية الإستقرار السياسي في حقل العلوم السياسية إزداد الإهتمام بهذا الموضوع فظهرت دراسات سياسية مختلفة تدرس الإستقرار السياسي.

1: مفهوم الإستقرار

كلمة إستقر في اللغة العربية من استقر، يستقر، إستقرار الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 163، 164.

[2] -كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص 165.

وقد اشتق مصطلح الإستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبت، كما يعرف "الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال: إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه.

وقد قال "الشوكاني" رحمه الله في تفسيره للآية: "آمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا.. " القرار بمعنى المستقر أي أدحاها وسواها بحيث يمكن الإستقرار عليها.[1]

وقد ورد لفظ الإستقرار بمعنى الثبوت والسكون في القرآن الكريم في أكثر من موضع: حيث قال الله تعالى:"...ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين"، أي مسكن وقرار. وقوله تعالى"...ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكان الجبل و لم يتزلزل"، إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره القواميس الأجنبية للإستقرار.

الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو (la rousse) إذ يعرف القاموس "لروس" الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر (Equilibre durable) والواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة إنطلاق لتعريف الإستقرار السياسي.

1: مفهوم الإستقرار السياسي

يؤكد"jan_ericlanesvante" أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للإستقرار السياسي[2]، بيد أنه يمكن الاعتماد على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة، حيث يحتوي الإستقرار السياسي على عنصرين:

- **النظام (اللافوضى)**، والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي .

- **الإستمرارية**:وتعرف الإستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، وبغياب قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي، وقد عيب على هذا

[1]- كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 /2012)، ص49.

[2]-Jean Erik lane and Svante Arson,politics and society in western Europe, London : :Sage publications,fourth edition, 1999, p:294

التعريف أنه لا يبرر بصفة واضحة أن "النظام" و"الإستمرارية" مختلف من الناحية الإصطلاحية ففي صورة وجود قوى إجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي، لا يمكن لأحد أن يفترض غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام.[1]

أما "ليجفارت" فهو يحصر الإستقرار السياسي في أربعة عناصر:

1 الإبقاء على النظام.

2 النظام المدني.

3 المشروعية.

4 الفاعلية.

إن ميزة هذا التعريف أنه يطرح إشكالية أساسية : "إن خاصية الاستقرار محمولة على النظام أم على الديمقراطية؟" حسب البعض، النظام الديمقراطي المستقر هو نظام سياسي تكون ديمقراطية مستقرة بيد أن عبارة "نظام ديمقراطي مستقر" لكنه ديمقراطي في الوقت نفسه[2]، أما عبارة "نظام ديمقراطي غير مستقر" يمكن أن تفهم بمعنى وجود نخب سياسية تتميز بفساد فكرها، وبالتالي يجب التأكيد على التمييز الإصطلاحي بين حالة الإستقرار وحالة الديمقراطية، صحيح أن إمكانية تزامن الحالتين تبقى واردة باعتبار أن الإستقرار يمكن أن يشكل خصوصية الإثنين: الديمقراطية والنظام السياسي غير أن ذلك لا يعني وجود علاقة حتمية بين الإثنين.

كذلك يخضع أي إستقرار سياسي لتأثير نوعين من العوامل، أولها تكون لها آثار استقراريه، وثانيهما آثار غير إستقراريه، بحيث تكون حالة النظام هي نتاج التفاعل بين هذبن النوعين من التفاعل، وبذلك فكل سلطة تتجه إلى أحد الاتجاهين: فإما تتحول إلى إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، القانون، فتنتمي بذلك إلى أنظمة الإستقرار السياسي الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي

[1] – كريمة بقدي، مرجع سابق، ص51.

[2] - إيريس جلوزماير، **الانتخابات اليمينية الأولى في 1993 ممارسة ديمقراطية والتحولات السياسية في اليمين 1990 –1994** (أبوظبي: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994)، ص 80.

إلى سلطة الإنقلابات وبعبارة أخرى فإن وجود إستقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى الإستقرارية على قوى عدم الإستقرار والعكس صحيح.[1]

الإستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على إستثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لإستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم إستعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الإستقرار السياسي، والإستقرار السياسي أمر تسعى اليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والإزدهار، ومفهوم الإستقرار السياسي مفهوم نسي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، فالإستقرار السياسي هو حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الإستقرار إلى حالة عدم الإستقرار.[2]

المطلب الثاني: مداخل الإستقرار السياسي

ونتاجا لهذا فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للإستقرار واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، حيث كل منها تتبع مفهوم معينا للإستقرار السياسي وهي:

أ – المدخل القانوني: دراسته للأفراد والجماعات والمؤسسات والهياكل والأبنية دراسة قانونية، كما يبحث في مدى التطابق بين الفعل والقاعدة القانونية، ويبحث في شرعية المؤسسات والأفعال ويستخدم في عملية البحث والدراسة مجموعة من المفاهيم ومنها نجد: الحقوق، الواجبات، الشرعية، المشروعية، والإلزام، يهتم بالطرق والكيفيات التي تتم من خلالها الإتفاقيات والمعاهدات ويهتم المدخل القانوني إلى جانب كل هذا بالعمليات الانتخابية والمشاركة السياسية وانعكاس ذلك على الإستقرار

[1]- كريمة بقدي، مرجع سابق، ص51.

[2]- شاهر الشاهر، " الاستقرار السياسي...معاييره ومؤشرات"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.dampress.net ، تاريخ الاطلاع: (2018/02/01).

السياسي،[1] إن الإعتماد على هذا المدخل في مختلف الدراسات السياسية يمكن الباحث أو الدارس من قياس مدى شرعية الأنظمة السياسية وسبل تحقيق الإستقرار السياسي خاصة إذا ما ركز هذا المدخل دراساته على أبنية النظام وسلطاته الثلاث والمهام التي تختص بها كل واحدة واستقلاليتها عن بعضها البعض.

ب – **المدخل السلوكي**: يرى هذا المدخل بأن تحقيق الإستقرار السياسي على مستوى النظام السياسي يتحقق كلما تم الابتعاد عن استعمال العنف والقهر مهما كانت الظروف في سبيل تحقيق غاية معينة أي اللجوء إلى الأساليب العقلانية.

والسلمية وأن تكون القارات المتخذة على مستوى النظام قرارات مؤسسية[2].

يتضح بأن المدخل السلوكي يركز على سلوك النخبة السياسية الحاكمة كعامل أساسي لتحقيق الإستقرار السياسي، وقد حصرت طبيعة هذا السلوك في جوانب معينة كالإعتماد على الطرق السلمية والمرونة في التعامل مع متطلبات الحياة السياسية والإجتماعية دون استعمال القوة، فالنظام السياسي وفقا لهذا المدخل هو ذلك النظام الذي تسود فيه روح القانون والطاعة أين يعيش الجميع في كنف الإستقرار والأمن، لكن لم تشر المدرسة إلى نقطة تعتبر على قدر كبير من الأهمية وهي أنه هناك ظروف تستدعي اللجوء إلى استعمال القوة المشروعة قصد تحقيق أهداف معينة والتحكم في الأوضاع مهما كانت طبيعتها.

ومن هنا نستنتج أن عدم الإستقرار السياسي – حسب هذه المدرسة– هو وجود العنف السياسي، ولقد وجهت عدة إنتقادات للمدرسة السلوكية في تعريفها للإستقرار السياسي أهمها أنها اعتمدت على متغير سلبي عندما تجعله مرادفا لغياب العنف السياسي.

ج _ **المدخل البنائي الوظيفي:**

من رواد هذا الإتجاه نجد "**غابريال ألموند**"الذي انطلق من التحليلات التي صاغها "**تالكوت بارسونز**"و"**دافيد إيستون**"، إذ يرى ألموند بأن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من الأبنية لكل منها

[1] - حميدة دقاشي، **دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 /2016)،ص 27.

[2] - فيصل كتفي، **السياسية العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص24.

إختصاصات وأدوار تقوم بها مع القدرة على ذلك ومن أجل أن يحافظ النظام السياسي على استمراريته واستقراره عليه أن يؤدي مجموعة من الوظائف (وظيفة التحويل، الوظائف الإستخراجية، وظائف المحافظة على النظام والتكيف).[1]

د – **المدخل النظمي**:

يعود الفضل في تأسيسه إلى العالم الأمريكي "**دافيد إيستون**"، فالنظام السياسي يمثل نظاما كليا وتمثل الأنظمة الأخرى أنظمة فرعية أو جزئية منه، النظام السياسي وفقا للإتجاه النسقي عبارة عن مجموعة من التفاعلات التي تحدث بين مكوناته التي تقوم على الإعتماد المتبادل فيما بينها، هذا وقد ركز إيستون في دراسته على الكيفية أو الطريقة التي من خلالها يتمكن النظام السياسي المحافظة على بقائه واستقراره في ظل وجود مجموعة من الضغوطات، ويمتاز النظام السياسي بالنظر إلى المدرسة النظمية بالمرونة إذ تحمل مجموعة من المتغيرات التي يتفاعل معا فهو يؤثر و يتأثر[2].

و للنظام السياسي مجموعة من العناصر حصرها "**دافيد إيستون**" في أربعة عناصر هي:

1 – المدخلات:

وهي كل ما يستقبله ويتلقاه النظام السياسي من البيئة الخارجية فهي تؤثر فيه وفي عناصره وتأتي المدخلات في شكل ضغوط من المجتمع أو مطالب سياسية، إجتماعية، إقتصادية، وثقافية التي تحتوي عليها البيئة الخارجية للنظام السياسي أو بيئة النظام نفسه.

وينبغي أن يتلقى النظام السياسي مدخلات بصفة دائمة حتى يحفظ إستمراريته وبقاءه ويحافظ على توازنه، وهناك نوعين من المدخلات:

أ –المطالب: هي المطالب التي توجه إلى النظام السياسي عن طريق جملة المصالح والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام بغرض معالجتها وإصدار قرارات بشأنها، والمطالب نوعين مطالب خارجية تأتي من الأنظمة الإجتماعية الأخرى، ومطالب داخلية تصدر عن هياكل النظام ومؤسساته أي من النظام نفسه.

[1] - عبد القادر عبد العالي، **إقترابات النظم السياسية**، محاضرات النظم السياسية المقارنة (جامعة مولاي الطاهر بسعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007 /2008)، ص31.

[2]- حميدة دقاشي، مرجع سابق، ص29.

ب – الدعم والمساندة: أي الدعم والمساندة الذين يتلقاهما النظام السياسي من المحيط وقد يكون هذا الدعم مادي أو معنوي[1].

2 – **عملية التحويل:** يقوم النظام السياسي بدراسة المدخلات التي إستقبلها فيقوم بتحليلها وتصنيفها وترتيبها أي أن ما يتلقاه النظام السياسي من مطالب لا يأخذ نفس المستوى.

3 – **المخرجات:** وهي إستجابة النظام السياسي للمدخلات التي تلقاها فهي كل ما يصدر عنه، وتتنوع هذه المخرجات فقد تأتي في شكل قرارات أو سياسات عامة أو قوانين أو لوائح تنظيمية فهي إستجابة النظام السياسي للمطالب المقدمة إليه أو حتى التي يتوقع تقديمها، وتتنوع المخرجات وتتعدد فهناك:

◄ مخرجات إيجابية تحافظ على استقرار وتوازن النظام السياسي.

◄ مخرجات سلبية وفيها يلجأ النظام السياسي إلى إستخدام وسائل العنف والإكراه وغيرها من العقوبات المادية قصد إجبار المواطنين على الخضوع للقرارات الصادرة عنه.

◄ مخرجات رمزية وهي المخرجات التي تثير إنتباه المجتمع فيما يتعلق بحالات عدم الإستقرار التي تهدد النظام السياسي.

4 – **التغذية الاسترجاعية:** قد تعود المخرجات الصادرة عن المخرجات الصادرة عن النظام السياسي في شكل مدخلات جديدة من أجل تعديلها أو إعادة النظر فيها فهي النتائج المترتبة عن القرارات والسياسات النابعة عن النظام السياسي بالتالي فإن المخرجات قد تعود من جديد إلى النظام السياسي في كل مدخلات جديدة.[2]

يتمتع أي نظام سياسي بمجموعة من القدرات التي تساعده في الحفاظ على بقائه واستمراريته، وتتمثل هذه القدرات في:

[1]-شهرزاد أحمد النجار، **دراسات في علم السياسة** (عمان: داردجلة، 2010)، ص ص 28-32.

[2] - شهرزاد أحمد النجار، مرجع سابق، ص ص37-39.

أ – القدرة الاستخراجية: أي قدرة النظام السياسي على إستخراج وتعبئة الموارد المادية أو البشرية سواء من البيئة المحلية أو الدولية، أي حصول النظام السياسي على ما يحتاجه من موارد تساعده على التكيف والحصول على الدعم والتأييد.

ب – القدرة التنظيمية: بمعنى قدرة النظام السياسي على تنظيم وضبط سلوك أفراد المجتمع ويتم اللجوء فيها إلى أساليب الإكراه المادية المشروعة والضوابط القانونية والنظامية كما تعني كذلك قدرته على حفظ الأمن وممارسة الرقابة على السلوك الفردي والجماعي.

ج – القدرة التوزيعية: أي النشاط الذي يعتمده النظام السياسي في توزيعه للمنافع، القيم، السلع، الخدمات والفرص الإجتماعية داخل المجتمع.

د – القدرة الرمزية: بمعنى الكفاءة في الإستخدام الجيد لمختلف الرموز والخطب ومختلف التصريحات بالشكل الذي يضمن للنظام السياسي الحصول على التأييد الشعبي والجماهيري.

ه- القدرة الاستجابية: أي القدرة على الإستجابة لمختلف المطالب والضغوط التي تأتي من البيئة من خلال القرارات الصادرة عن النظام السياسي، فالقدرة الإستجابية توضح العلاقة الموجودة بين المدخلات والمخرجات[1].

هناك مجموعة من الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي والتي تتمثل في:

1 – وظائف التحويل: وتضم هذه الوظائف ست عمليات أساسية هي:

أ – التعبير عن المصلحة: من خلالها يقوم الأفراد بالتعبير عن مطالبهم لصانعي القرار السياسي عن طريق بنى منظمة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح واتحادات العمال أو بواسطة بنى غير منظمة كالمظاهرات وأعمال الشغب وبـــأساليب مختلفة.

ب – تجميع المصالح: وفيها يتم تحويلالمطالب المتباينة إلى بدائل سياسية عامة من خلال إيجاد سياسات توفق بين المصالح المتضاربة ومن البنى الأساسية التي تقوم بعملية تجميع المصالح نجد الأحزاب السياسية باعتباره يسعى للوصول إلى السلطة فيعمل على كسب التأييد الشعبي ويوفق بين الأطراف المتعارضة.

[1]- عبدالنور ناجي، **المدخل إلى علم السياسة** (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع)،ص ص 53-58.

ج – صنع القواعد: وهي وظيفة أوسع من التشريع على أساس أنه مرتبط ببنية متخصصة (السلطة التشريعية) في حين وظيفة صنع القاعدة هي أوسع من ذلك لأنها قد تشمل أبنية عديدة كالأحزاب السياسية.

د – وظيفة تطبيق القواعد: تشترك هذه الوظيفة مع السلطة التنفيذية في المهام التي تقوم بها في حين أن الإختلاف بينهما يكمن في مجموع البنى والأجهزة التي تقوم بمهمة التنفيذ ويعود ذلك لتعدد الأجهزة البيروقراطية التي يحتوي عليها النظام السياسي.

ه – وظيفة التقاضي بموجب القواعد: مهمتها الفصل بين مختلف النزاعات التي تحدث بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة بموجب القانونية وتناط هذه الوظيفة في أغلب الأحيان إلى السلطة القضائية.[1]

و – وظيفة الاتصال: بمعنى العملية التي بموجبها يتم تدفق المعلومات بين عناصر النظام السياسي وبين النظم الأخرى سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالمطالب والضغوط التي يتلقاها النظام السياسي أو مواقف التأييد والمساندة لمختلف القرارات والسياسات التي يصدرها.

2 – وظائف التكيف والحفاظ على النظام:

أ – التنشئة السياسية: أي نقل وتدعيم الثقافة السائدة عبر مختلف الأجيال بالإعتماد على العديد من الوسائل والأطراف كالأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام والأحزاب السياسية قصد التأثير في مواقف الأفراد.

ب – التجنيد السياسي: بمعنى إختيار القادة الذين تناط لهم مهمة القيام بالعمليات السياسية وإكسابها الخبرات اللازمة للقيام بذلك[2].

المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات الإستقرار السياسي

توجد مؤشرات محددة للإستقرار السياسي إذ إختلف الباحثون في تحديد هذه المؤشرات فهناك من حدد مؤشرات الإستقرار السياسي وفقا لتصوراته بحيث يكون مقياسا للإستقرار السياسي ويحتاج الإستقرار السياسي إلى مجموعة من المتطلبات على إختلافها الفكرية الثقافية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية.

[1]–ا لمرجع نفسه، ص ص 53-60.

[2]– عبدالنور ناجي،مرجع سابق، ص ص 60-62.

أولا: مؤشرات الإستقرار السياسي:

1- **نمط إنتقال السلطة:** بمعنى أن عملية انتقال السلطة تكون وفقا لقواعد قانونية ودستورية وشرعية، والانتقال الذي يكون وفقا للإنقلابات والتدخلات العسكرية ما هو إلا مؤشر لعدم الإستقرار السياسي.[1]

وبذلك فالتداول السلمي على السلطة يرتبط بالحكم السياسي الديمقراطي، هو حكم غير أبدي ينتقل من مجموعة سياسية إلى أخرى، ومن حزب أو تحالف أحزاب إلى حزب أو تحالف آخر، ومن مدة إلى مدة أخرى، بحسب رغبات الشعب كما تظهر من ناتج ممارساته السياسية، يقصد بتداول السلطة بشكل عام وجود آليات لإنتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على قاعدة النظر إلى التداول السلمي على السلطة بإعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي.[2]

2 – **شرعية النظام السياسي:** يسعى النظام السياسي لكسب شرعيته ولا يتحقق ذلك إلا إذا سعى النظام السياسي على تأدية وظائفه والعمل على تحقيق مصالح الشعب وصيانة إستقلال البلاد وحماية الحقوق وهذا ينعكس في رضا المحكومين على حكامهم.

3 – **الثبات في مناصب القيادات السياسية:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة للإستقرار السياسي ومعناه القيادة السياسية المتواجدة على هرم السلطة يتوجب بقاءه لفترة طويلة وهذا مؤشر للإستقرار لكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب أي وجود عنصر الشرعية، فتعرف على أنها الأساس الذي تعتمد عليه الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة فالشرعية تعرف على أنها الاساس الذي تعتمد عليه الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة فالشرعية تعرف على أنها سيادة القانون أي خضوع السلطات العامة للقانون والإلتزام والإحترام المتبادل وفعالية أفراد المجتمع تخضع له كذلك لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة .[3]

[1]- حميدةدقاشي، مرجع سابق، ص ص24-33.

[2]- الطيب بتة، **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2012 /2013)، ص41.

[3] - حميدة دقاشي، مرجع سابق، ص ص 24،25.

4 – **الاستقرار البرلماني**: إن البرلمان هو الممثل للشعب في كل الأنظمة على إختلاف أنواعها رئاسي، برلماني، أو حكومة الجمعية فلا يجوز للسلطة التنفيذية أن تحل البرلمان على إعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب وفق عمليات الإنتخاب لكن قد تظهر صور لعدم الاستقرار كالحل أو الاستقالة.

5 – **المشاركة السياسية**: تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير التي يتم الحكم من خلالها على النظام بالإستقرار السياسي من حيث تطيق قواعد الديمقراطية في الحكم، فالمشاركة السياسية تسمح للمواطنين بإختيار من يمثلهم سواء أكان ذلك في مستوى المجالس النيابية أو المحلية، وبالتالي تصبح المشاركة السياسية وسيلة لتحقيق الاستقرار وتدعيمه فهي الحالة التي يتوافر للأفراد القنوات الرسمية بالتعبير عن آراءهم فعن طريق توافر الجو الديمقراطي والمشاركة السياسية تستطيع السلطة معرفة رغبات الجماهير ومنه يعمل على وضع سياسات وبرامج تحقق التكامل داخل الوطن.[1]

6 – **غياب العنف وإختفاء الحروب الأهلية و الحركات الإنفصالية و التمردات**: إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الإستقرار السياسي، أما إختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات المهمة على ظاهرة الإستقرار السياسي، فهو من المؤشرات المهمة على ظاهرة الإستقرار السياسي، يمكن تعريف العنف السياسي بأنه " الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف إقتصادية وإجتماعية لها دلالات سياسية، والعنف قد يكون رسميا أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه.[2]

7 – **وجود مبدأ المواطنة**: المجتمعات التي لا تعرف تعددا تكون أكثر إستقرارا لكن المشكلة ليست هنا بل في طريقة التعامل مع التعددية، فالنوع الأول يتعامل مع التعددية لاسيّما الأقلية بالإعتماد على القوة أما النوع الثاني يستند للمساواة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات، وبالتالي فإن النوع الأول يفرز الولاءات التحتية غير الوطنية.

[1] - خالد مزابية، **الطائفية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 /2013)، ص ص 10،11.

[2] –علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية (جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب والعلوم 2012)، ص144.

8 – **نجاح السياسات الإقتصادية للنظام**: ينظر إلى السياسات الإقتصادية التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للأفراد مما تخلق نوع من الطمأنينة و الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.[1]

9 – **الوحدة الوطنية وإختفاء الولاءات التحتية**: الإختلاف والتنوع سنة كونية فنادرا ما يوجد مجتمعا أو دولة بلا تنوع أو تعدد ديني أو لغوي أو اثني فالتنوع ليس انقطاعا عن الوحدة كما أن الوحدة ليست توقفا عن التنوع، ومن هناك فإن الوحدة الوطنيةكمفهوم وممارسة لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع وإنما تعني ببساطة الوصول إلى الوحدة من خلال التنوع، لذا يقع على النظام السياسي وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحد الوطنية عندما يمثل قيم و مصالح وهوية الجميع.[2]

10 –**قلة تدفق الهجرة**: تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم عوامل تنامي الهجرة خاصة غير الشرعية ضمن الأسباب الدافعة للهجرة القسرية، التدخل العسكري الخارجي، الضغوطات الداخلية، إعتقالا لأفراد دون سبب أو محاكمة الثورات الداخلية، الإنقلابات العسكرية، الحروب المحلية العقوبات الدولية على دولة ما لهذا تم انشاء الكثير من المنظمات الدولية التي تعمل من أجل مساعدة هؤلاء السكان المهاجرين واللاجئين من بينها منظمة العدل الدولية، ومنظمة العفو الدولية فمثلا تسببت الحروب والصرعات في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية في عدم استقرار المنظمة مما جعل من المواطن الافريقي يفر إلى الضفة الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة الظروف التي يعيشها من غلق الحياة السياسية، ولتذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي مازالت تعتمد في إقتصادها على الفلاحة وتصدير المواد الخام وهما لا يضمنان إستقرار في التنمية نظرا لإرتباط الأولى بالأمطار الموسمية والثانية بأحوال السوق الدولية ما يؤثر سلبا على مستوى سوق العمل .[3]

ثانيا: متطلبات الإستقرار السياسي: يتطلب الإستقرار السياسي توفر جملة من العناصر نذكر منها:

[1]- -كريمة بقدي، ص26.

[2]– سهيلة هادي، **دور المشاركة السياسية في تحقيق الإستقرار السياسي دراسة حالة مصر 2000–2014**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014 /2015)، ص 39.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 40،41.

1 – **المتطلبات الفكرية الثقافية**: إن من دعائم الإستقرار السياسي وجود تجاذب فكري وثقافي أيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الإستقرار حيث يرى " محمد الغزالي" أن الإستقرار السياسي يتحقق ذلك سيؤدي على عدم الإستقرار السياسي وهو ما أكد عليه "المارودي"، حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك وإستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالإستقرار و القبول من طرف الرعية.[1]

2 – **المتطلبات السياسية**: ولإستقرار النظام لسياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة أي وجود تخصص وإستقلال لهذه الأبنية ومعنى ذلك أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت، إضافة إلى امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، إعلامية،...الخ تعمل على التعبير عن المصالح المختلفة ومراقبة السلطة الحاكمة للشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبرة في صناعة السياسيات وتنفيذها ويرى "**ماكس فيبر**" أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويحقق التأييد والطاعة.

3 – **المتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية**: ومعنى ذلك الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الإستخراجية إلى مدى كفاءة النظام، وذلك من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء حيث تعتبر هذه القدرة ذات أهمية مميزة بالنسبة للنظام السياسي، ذلك أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الإجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع.[2]

[1]– وناس فاطمة، **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 /2013)، ص16.

[2]– المرجع نفسه، ص 17، 19.

الفصل الثاني: حركة النهضة: النشأة، الأفكار والمنطلقات

لم تكن الحركة الإسلامية التونسية وليدة الصدفة، وإنما كانت نتيجة جملة من الظروف والعوامل التي انصهرت في بوتقة واحدة لتخرجها بشكلها الحالي وهي ما عبرت عنها بولادة حركة النهضة في تونس والتي تعد من أبرز الحركات الإسلامية فقد نجحت في استغلال الظروف التي شهدها المجتمع من تغريب وفساد وتدهور إقتصادي وتوسيع نطاق انتشارها ونفوذها منذ أواخر السبعينات وتركز على الجانب الفكري والتربوي والثقافي والتأكيد على أن الإسلام حضاري.

سيتم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى تعريف ونشأة حركة النهضة التونسية، أما المبحث الثاني تم دراسة أفكار ومنطلقات حركة النهضة، أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى علاقة حركة النهضة بالسلطة في ظل حكم كل من"الحبيب بورقيبة" و "زين العابدين بن علي".

المبحث الأول: تعريف ونشأة حركة النهضة

تمثل حركة النهضة تيارا عصريا ومتناميا داخل الساحة الإسلامية التونسية والعربية، وأصبح إشعاعها يتجاوز حجم تونس البلد الصغير وتمكنت حركة النهضة من إدخال الإسلام إلى قلب عالم الحداثة وهذا أكبر إنجاز أنجزته الحركة الاسلامية التونسية وهذا الأمر الذي سيتم تناول خلال هذا المبحث

المطلب الأول: تعريف حركة النهضة

هي حركة اسلامية تونسية تأسست عام 1969 بغسم "الجماعة الإسلامية"، ثم غيرت اسمها عام 1989 إلى حركة النهضة، تعرضت للقمع والاضطهاد في عهدي الرئيسين "الحبيب بورقيبة"، "زين العابدين بن علي"، وسجن عدد من قاداتها وهجروا لسنوات طويلة، ولكنها عادت لتتصدر المشهد السياسي التونسي بعد الثورة التي أطاحت بنظام بن علي عام[1] 2011، وهي حركة إسلامية قامت على منهج فكر الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي وظهرت كرد فعل شعبي ضد التطرف العلماني المتمثل في الإستهتار بالإسلام وقيمه وأحكامه، ونتيجة لتدهور الأوضاع الإقتصادية، واستشراء الإستبداد السياسي[2].

وتصنف حركة النهضة نفسها على أنها حزب سياسي مدني يرتكز على مرجعية فكرية إسلامية، تم تأسيس الحركة في بداية السبعينات كجماعة إسلامية تم الاعتراف بها قانونيا بوصفها حزبا حدث في مارس 2011 شاركت الحركة في التشكيل الحكومي برئاسة الحكومة وبعض الوزارات السيادية،[3] والجدول التالي يوضح أبرز الأفكار التي تتبناها الحركة في خطابها:

الجدول رقم (01): أبرز الأفكار التي تتبناها حركة النهضة

المصدر	المقولات أو العناصر المضمونة للتعريف
البيان التأسيسي لحركة الإتجاه	تتبنى: حركة الإتجاه الإسلامي تصورا للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي

[1] – موسوعة الجزيرة، "حركة النهضة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aljazeera.com، تاريخ الإطلاع، (31-01-2018).

[2] – إعداد الندوة العالمية للشباب الاسلامي، حركة الاتجاه الاسلامي بتونس" حزب النهضة" ، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.saaid.net، تاريخ الإطلاع:(04-02-2018).

[3] – مبارك صالح الجرى، **تحولات الإسلام السياسي حركة النهضة التونسية أنموذجا (1971–2014 م)**، (مركز نماء للبحوث والدراسات)، ص294.

الإسلامي (تونس في 6 جوان 1981)	منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والإختيارات السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الإستراتيجية ومواقفها الظرفية
الندوة الصحفية الأولى لحركة الإتجاه الإسلامي	- نحن حركة إسلامية - الإسلام يمثل بالنسبة إلى حركتنا الأرضية الإيديولوجية والعقائدية التي منها نحدد رؤانا وإختباراتنا
وثيقة حول الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي (تمت المصادقة عليها داخل الحركة في مؤتمر 1987).	- إن حركة الإتجاه الإسلامي بتونس نتخذ - منطلقا لها العقيدة الإسلامية المباركة - القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي. - ينطلق منهج الحركة من كتاب الله العزيز ويسترشد بالفكر الإسلامي غير مساره الطويل. - لا تعتبر الحركة ما لا يندرج ضمن التشريع نموذجا يجب احتذاؤه وإسقاط قيمه و أشكاله العملية على الواقع على الإلتزام.
القانون الأساسي لحركة النهضة (5 جوان 1989)	- النهضة: مشروع حضاري. - كانت حركة الإتجاه الإسلامي إضافة نوعية في المجتمع التونسي ودعما لقوى الحرية والنهضة والتوحد في الأمة. - تهدف الحركة إلى ترسيخ الهوية العربية الإسلامية وتحذيرها باعتبارها شرطا من شروط النهضة وإحلالها المكانة التي تستحقها تجسيدا لمقتضيات دستور البلاد وقوانينها.
بيان الذكرى الخامسة عشر	- حركة الصحوة الإسلامية. - الحركة الإسلامية.

(لندن 1998)	- تجدد الحركة تأكيدها طبيعتها السياسية المدنية للحركة. - تتمسك الحركة بمرجعيتها الإسلامية. - لا تحتكر الحركة الصفة الإسلامية وإنما تقدم مشروعا إجتهاديا بشريا في معالجة أزمة المجتمع. - تأكيد أولوية البعد الثقافي والتربوي والدعوي في مشروع الحركة. - تتمسك الحركة بهويتها الإسلامية والمضي قدما في سبل المساهمة في تحقيق المشروع الحضاري الإسلامي والأهداف الوطنية.
وثيقة حول الأرضية الفكرية ونظرية العمل وملامح المشروع (نوفمبر 2010)	- المقوم المفتاح وقصد الرحي في الأرضية الفكرية لحركة النهضة، بل ومبرر وجودها هو مقوم الإسلامية. - نقصد بالإسلامية المرجعية المرجعية وليس الوصف الخارجي للحركة. - أصبحت الحركة تأكد منذ سنوات انتمائها إلى تيار من الحداثة. - تنتقل الحركة من إسلام العقدية المنافح عن التوحيد بالمعنى المحدود إلى توحيد هو قاعدة لبناء نهضة أساسها الإسلام بأبعاده الحضارية الإنسانية العالمية. - من خيارات الحركة مزيد التونسة أي تبيئة مشروعها ليتلاءم مع خصوصيات الواقع التونسي. - حركة النهضة حركة إصلاح مجتمعي.
البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحركة النهضة (من	- حركة النهضة حركة إصلاح سياسي.

12 إلى 16 جويلية 2012)	- تتطلع حركة النهضة بآداء دور ورسالة من مستوى حضاري. - نحن أبناء حركة إسلامية رائدة في التجديد الفكري والعملي. - تعي حركة النهضة أنها إمتداد متميز لحركة الاصلاح والإحياء العربي الإسلامي. - رؤية الحركة للمجتمع ودوره في بناء المستقبل مؤسسة على المبادئ الإسلامية. - الحركة حركة سلمية سياسية دعوية تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى الوسطية والتعايش مع الآخر[1].

قائمة رؤساء الحركة:

- راشد الغنوشي (1972- ديسمبر 1980)
- عبد الرؤوف بولعابي (ديسمبر1980- أفريل 1981)
- راشد الغنوشي (أفريل 1981- جويلية 1981)
- الفاضل البلدي (جويلية 1981 – أكتوبر 1981)
- حمادي الجبالي (أكتوبر1981- أكتوبر 1984)
- راشد الغنوشي (نوفمبر1984- أوت 1987)
- صالح كركر (أوت 1987- أكتوبر 1987)
- جمال العوى (أكتوبر 1987- أفريل 1988)
- الصادق شورو (أفريل 1988- مارس 1991)
- محمد القلوي (مارس 1991)
- محمد العكروت (مارس1991)
- محمد بن سالم (أفريل 1991- جويلية 1991)

[1]- عبد القادر الزغل، أمل موسى، **حركة النهضة بين الإخوان والتونسة**، (تونس، سراس للنشر،2014)، ص 126-128.

- الحبيب اللوز (جويلية 1991- سبتمبر 1991)
- نورالدين العرباوي (أكتوبر 1991)
- وليد البناني (أكتوبر1991 – نوفمبر 1991)
- راشد الغنوشي (نوفمبر 1991 -)[1]

المطلب الثاني: نشأة حركة النهضة

نشأت الحركة الإسلامية في تونس في ظل دولة الوطنية، اعتبارا من سبعينات القرن العشرين، فكانت رد فعل على توجه الدولة العثماني الذي رعاه أول رئيس في البلاد "الحبيب بورقيبة" ونتيجة لكون الحركة مضادة للتوجه العام للدولة، فقد تعرضت وخلال عقود إلى نوع من الإقصاء والقمع سواء خلال عهد بورقيبة أو حتى في عهد زين العابدين بن علي مما منعها من ممارسة دور سياسي حقيقي، رغم السماح لها ولحقب محدودة بالعمل، خلال العهدين لكنها لم تتمتع بوجود رسمي معترف به، وكانت دائما تحت سطوة القوى الأمنية، لأن النظام في العهدين كان متخوفا من الشعبية التي امتلكتها.

تأخرت نشأة الحركة الإسلامية في المغرب العربي نسبيا بالمقارنة مع بقية الحركات الإسلامية في المشرق العربي إذ لم تظهر هذه الحركات الا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، ويرجع ذلك من جهة لتلبث الاستعمار الفرنسي في هذه الأقطار زمنا أطول، ومن جهة ثانية إلى ظهور حركة وطنية سلفية (التيار الإصلاحي وعلى رأسه عبد العزيز الثعالبي، وجمعية علماء المسلمين في الجزائر بقيادة عبد الحميد بن باديس، ونضال الحركة الوطنية المغربية بقيادة علال الفاسي) تمزج في رؤيتها وعملها السياسي التحرري ضد المستعمرين البعد الديني والبعد الوطني، إذ ساهمت هذه السلفية الجديدة في تأخير نشأة الحركة الإسلامية بحكم أن الشروط السياسية لم تدفع في إتجاه للتبرير الحاجة إلى ظهور الحركة الإسلامية على إعتبار أن الحركة الوطنية بمكوناتها السلفية كانت تقوم مقام الحركة الإسلامية في انطلاقها من المرجعية الإسلامية.

ويتوافق عدد من الباحثين مع عدد من القيادات الحركية (عبد الفتاح مورو وصلاح الجورشي وغيرهم) على فكرة إرتباط ظهور الحركة الإسلامية بالمغرب العربي بعامة، وتونس بخاصة، بهزيمة 1967،

[1] – أسماء قطاف تمام، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة التونسية"**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013)، ص 210.

وفشل مشروع جمال عبد الناصر القومي، إذ انطلقت أغلب الحركات الإسلامية في كل من تونس والجزائر والمغرب بعد النكسة.[1]

وعلى الرغم من أن الغنوشي أشار إلى الخلفية السياسية لنشأة حركة النهضة والمتمثلة في ملئ الفراغ الذي شكله إخفاق المشروع القومي العربي في تحقيق أهدافه في التحرر والإستقلال والتنمية، إلا أنه لم يظهر أي وضوح للبعد السياسي في تعبيرات الجماعة الإسلامية في اللحظة التأسيسية إذ انطبع تنشأة الحركة منذ البداية، ممثلة في الجماعة الإسلامية، بطبيعة دعوية خالصة، مثلها في ذلك اليوم مثل الحركة الاسلامية الأم (جماعة "الإخوان المسلمون").

و لم تكن الحركة تمتلك رؤية سياسية طيلة ست سنوات من تاريخ تأسيسها ولا تقديرا موحدا للوضع السياسي، ولعل السبب الذي جعل الحركة في بدايتها التأسيسية لا تهتم بالوضع السياسي، هو حالة الفراغ القيمي والديني الذي كانت تعيشه تونس، وتقدير الحركة آنذاك بأن الواجب يفرض ملئ هذا الفراغ، وتحقيق الريادة في مجال التأطير الديني[2].

وهكذا كانت نشأة الحركة بداعي إعادة الإعتبار الى الاسلام، وأسلمة المجتمع الذي تخلى بفعل التحديث البورقيبي عن الدين، لكن هذه النشأة وهذا التوجه لم يكن يحمل أي مضامين سياسية اتجاه النظام القائم وإنما إكتفت الحركة بالنشاط الدعوي أمام النمط التغريبي الذي كان سائدا[3].

نشأت حركة النهضة عبر عدة مراحل:

المرحلة الأولى: من أواخر الستينات إلى 1981 (الجماعة الإسلامية)

يورد "فرانسوا بورجا" رواية الشيخ "أحميدة النيفر" -أحد مؤسسي هذه الجماعة- عن النشاط الذي كانت تقوم به الجماعة الإسلامية بوساطة أعضائها في جمعية حفظ القرآن الكريم، فمن خلال جمعية حفظ القرآن الكريم تمكنت الجماعة الإسلامية من زيادة عدد أفرادها، لأنها استطاعت أن تستغل وجودها عن طريق

[1] - مبارك صالح الجرى، مرجع سابق، ص 157-159.

[2] - مبارك صالح الجرى، مرجع سابق، ص159-167.

[3] - محمد يحيى حسني،"ما بعد الإسلاموية، حركة النهضة في تونس مثالا تطبيقيا "، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.democraticac.com، تاريخ الإطلاع: (26-02-2018).

تكثيف الدروس الدينية والوعظية، سواء في المساجد أو في الدور الثقافية، ويسجل الشيخ "راشد الغنوشي" الشهادة نفسها تقريبا، مع اضافة بعد جديد من أبعاد الرسالة الدعوية للجماعة الإسلامية يتمثل في مواجهة الأفكار اليسارية، التي نشطتها الجامعة[1].

وفي سنة 1970 قرر "عبد الفتاح مورو" و"راشد الغنوشي" الشروع في إعطاء دروس وإقامة حلقات دينية تعليمية في المساجد وتتمحور جل هذه الدروس حول حضارية الإسلام وانضما الى جمعية المحافظة على القرآن الكريم 1971 وشرع "راشد الغنوشي" في كتابة مقالات في جريدة الصباح اليومية، أتاحت له نقل أفكاره إلى أكبر شريحة ممكنة من المثقفين، وأصدرت مجلة المعرفة التي كانت المنبر الفعلي للحركة الإسلامية في تونس، تركز على مواجهة الفكر اليساري والعلماني.[2]

وتعكس مجلة المعرفة، التي كانت منبرا لنشر أدبيات الجماعة الإسلامية وآراء قياداتها، الإهتمامات الأساسية التي كانت تؤطر بؤرة تفكير هذه الجماعة وتجنبت هذه المجلة الغوص في القضايا السياسية الوطنية والعربية والدولية، وحافظت منذ صدورها في العام1972 على خط واضح يركز على الجانب الفكري والعقائدي[3]

و أقامت الحركة أول لقاءاتها التنظيمية في أفريل 1972 وكان الشيخ "راشد الغنوشي" من أبرز مؤسسي الحركة الى جانب "عبد الفتاح مورو"، وانضم الى الجماعة "صالح كركر"، "الحبيب المكني" ،"الفاضل البلدي"،"علي نوير"،"علي العريض" و"الهاشمي الحامدي" وغيرهم[4].

والتي بدأت في 1972 بنشر أفكار الجماعة بطريقة غير مباشرة وذلك حتى 1974[5]والمرة الأولى التي كتب فيها "أحميدة النيفر" مقالا قصيرا ينتقد فيه إتفاق الوحدة بين تونس وليبيا، كلفته مصادرة المجلة في عام 1974، وظلت هذه المجلة في الفترة ما بين العام 1972 و1978 وهو المدى الزمني لنشاط الجماعة الإسلامية قبل تحولها إلى حركة الإتجاه الإسلامي تعبر عن الجانب الفكري بعيدا عن القضايا السياسية، وتتناول قضايا متنوعة على شكل تصورات للمجتمع والإنسان قائمة على العلاقات الدينية غير المرتبطة بالمجال السياسي والإجتماعي.

---

[1] – مبارك صالح الجرى، المرجع السابق، ص165.

[2] –يحي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي إلى الغنوشي**، دار ناشري (نشر إلكترونيا)، 2003، ص23.

[3] – مبارك صالح الجرى، مرجع سابق، ص167.

[4] –"حركة النهضة بولاية سيدي بوزيد"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.facebook.com، تاريخ الإطلاع: (21-02-2018).

[5] – "حركة النهضة (تونس)"، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.wikipidia.com ،تاريخ الإطلاع (22-02-2018).

وتشير إحدى الدراسات، التي ركزت على مضامين التعابير الإعلامية لحركة النهضة في مختلف الجرائد والمجلات التي نشرت آراء ومواقف وبيانات الحركة، إلى حصول تدرج تطور في الخطاب السياسي للإسلاميين في تونس، بدأ مع مجلة المعرفة في مرحلتها الأولى (1972-1978) بالتركيز على قضايا الهوية والعقيدة والقيم، والموضوعات الفكرية والثقافية[1] وفي أوت1979 أقيم بشكل سرّي المؤتمر الأول للجماعة الإسلامية في منوبة بحضور 60 شخص وجرت فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي أنبت على أساسه هيكلة التنظيم[2].

وكانت الجماعة الاسلامية التونسية في هذه الفترة تركز على:

- الدروس الوعظية والحلقات الدراسية في المساجد.
- تكثيف المحاضرات في المعاهد الثانوية والجامعات.
- إقامة معارض للكتاب الإسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية.
- المشاركة في مؤتمرات إسلامية داخلية وخارجية كملتقى الفكر الإسلامي الذي كان يعقد سنويا في الجزائر.
- إقامة صلات ومد جسور مع شخصيات إسلامية خارج تونس على قاعدة التواصل الثقافي والفكري.
- تركيز الدعوة في أوساط النساء لإقناعهن بإرتداء الحجاب وتبني الفكر الإسلامي على أساس أن المرأة نصف المجتمع وعلى أساس أن النظام التونسي عمل المستحيل من أجل تغريب المرأة التونسية.
- نشر المقالات الهادفة والواعية في جرائد الصباح، المعرفة والجيب والفجر في وقت لاحق، ومن خلال هذه المنابر الإعلامية كانت الجماعة الاسلامية وبعدها حركة الإتجاه الإسلامي تعبر عن طروحاتها وتفاعلها مع القضايا العامة وموقف الإسلام منها.[3]

[1]- مبارك صالح الجرى، المرجع السابق، ص171.

[2]-"حركة النهضة (تونس)"، مرجع سابق.

[3]-أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص142.

◄ كما اتسمت الأدبيات الخاصة بالجماعة الإسلامية في هذه المرحلة ببعدها عن المجال السياسي، حيث كانت تحدث اسقاطات على الواقع المعيش، وكانت الحلقات الداخلية للجماعات الإسلامية التونسية تركز على أساليب تفعيل الدعوة الإسلامية وتكثيف التبليغ الإسلامي في مؤسسات التربية والتعليم وإيصال التبليغ الإسلامي إلى القرى والأرياف.[1]

المرحلة الثانية: من 1981 إلى 1989 "حركة الإتجاه الإسلامي التونسية"

لقد كان النظام السياسي في عهد بورقيبة محكوما بثنائية متلازمة تغذي إحداها الأخرى هي التغريب والإستبداد فالتغريب يؤدي إلى الإستبداد وممارسة العنف والقمع والعكس بالعكس بحكم أن النخب المتغربة التي تسلمت مقاليد الحكم في تونس –وفي البلدان العربية بشكل عام- لم تستطع أن تتبنى مشاريع نهضوية تنطلق من هوية الشعب التونسي بسبب فوقيتها وعزلتها عن الجماهير التونسية، فكان مصير برامجها الفشل والإخفاق، فاضطرت إلى تغطية فشلها بممارسة الإستبداد والعنف، وإستخدام الآليات القمعية لإخضاع الشعب والاقصاء والإستبداد.

وهناك ثلاث محددات ساهمت في الدفع نحو الإعلان عن ميلاد حركة الإتجاه الإسلامي:

أولا: المخاض الداخلي الذي عرفته الجماعة الإسلامية والتوتر الذي ثار بين مكونات الجماعة

وتمثل من جهة بمخاض انتهى بخروج وانشقاق التيار التقدمي بزعامة "أحميدة النيفر" و"صلاح الدين الجورشي"، وتمثل من جهة ثانية بالتحولات الفكرية التي عرفتها الجماعة الإسلامية بخصوص التكيف مع الواقع التونسي، ومراجعة الأدبيات الإخوانية المشرقية، وبشكل خاص أدبيات الإخوان (سيد قطب والبنا) ويفسر الغنوشي في روايته طبيعة الخلاف الذي قام بين مكونات الجماعة الإسلامية، ويرجعها إلى التنافر بين العناصر الفكرية المكونة للحركة في تونس مفسرا خروج التيار التقدمي بسبب عدم قدرة هذا المكون على التعايش مع المكون حيث قدم "أحميدة النيفر" رواية أخرى، إعتبر فيها أن الانشقاق جاء ثمرة ضيق بالنقد الذاتي، وإقصاء ممنهج بسبب إنتقادات علنية وجهها إلى تجربة الإخوان في مصر وإلى تجربة الجماعة الاسلامية في باكستان[2].

[1]- المكان نفسه.

[2]- مبارك صالح الجرى، مرجع سابق، ص177-189.

ثانيا: الأثر الذي أحدثته الثورة الإيرانية والإنتفاضة العمالية

اللّتان أدخلت كلتاهما كما ذكرنا آنفا البعد الإجتماعي إلى نظرية التغيير عند الإسلاميين، والبعد التحرري إلى خطابهم لاسيما في السياق السياسي الذي كان محكوما بالتفرد بالسلطة وغياب التعددية وإقفال الباب أمام المبادرات السياسية والمدنية.

ثالثا: حالة العنف التي تعرضت لها تونس في أحداث 27 يناير 1980

كانت خلفية هذه الأحداث قيام مجموعة من المسلحين الذين ينتمون إلى تيارات المعارضة التونسية ذات التوجه القومي، وآخرين من التيار اليوسفي (نسبة الى صالح بن يوسف) في تونس، بالهجوم على مدينة قفصة والإستيلاء عليها، وهو ما دفع الحركة إلى أن تعلن موقفها من العنف، وتحدد رؤيتها لمدى إمكانية استعمال العنف كوسيلة لتغيير النظام السياسي، خاصة وأن الهدف من هذا الهجوم المسلح كان الإطاحة بحكم بورقيبة، وشكلت هذه الأحداث من جهة مناسبة لإعلان الحركة عن موقفها من العنف، وتبنيها للخيار السلمي في التغيير، فأصدرت بيان صريحا رفضت فيه العنف.[1]

وأصدرت حركة الإتجاه الإسلامي بيانها التأسيسي وأكدت العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- إستعادة الشخصية الإسلامية لتونس بإنهاء حالة التبعية للغرب، والقضاء على حالة الإغتراب.
2- إحياء الفكر الإسلامي وتجديده بناءا على أصول الإسلام مع الأخذ بضرورات الحداثة والقضاء على آثار التغريب.
3- استعادة الشعب التونسي حريته وخلاصه من الهيمنة الداخلية، والتدخلات الخارجية.
4- توزيع الموارد والثروة بشكل عادل وفق الرؤية الإسلامية، بضمان عيش الفرد عيشة كريمة بما لا يتجاوز مصلحة الجماعة.
5- إستعادة الكيان السياسي والثقافي والحضاري للإسلام على المستوى العالمي والإقليمي والعربي والمحلي، لما في ذلك من سبيل للتخلص من التمرد الدولي.[2]

ولتحقيق الأهداف سابقة الذكر إعتمدت الحركة الوسائل التالية:

[1]-المرجع نفسه، ص189-191.

[2]-**البيان التأسيسي لحركة الإتجاه الإسلامي**، تونس: صادر بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1981.

1- تنشيط دور المساجد في تعبئة الجماهير وصقل الشخصية الإسلامية.
2- إحياء الحركات الفكرية والثقافية من خلال عقد الندوات، وتشجيع البحث العلمي، وصياغة المفاهيم والأفكار الإسلامية والعمل على نشرها.
3- تعلم اللغات الأجنبية والإطلاع عليها مع المحافظة على اللغة العربية.
4- اعتماد الحوار كأسلوب للتغيير، ورفض العنف في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية.
5- إحترام إرادة الجماهير بعدم التفرد بالسلطة.
6- صياغة مفاهيم للإسلام الإجتماعي، والعمل على رفع الظلم عن المستضعفين ومناصرتهم أمام المستكبرين.
7- إعتماد العمل النقابي ودعمه كوسيلة من وسائل التحرر الوطني بمختلف أبعاده، ودعم حركات التحرر في العالم.[1]

المرحلة الثالثة: مرحلة حكم بن علي (الإنفراج السياسي) 1987-2010

دخلت تونس مرحلة الإنفراج السياسي بعد الإنقلاب الذي قام به زين العابدين بن علي و أطاح بحكم بورقيبة في 7 نوفمبر 1987 وتمكن "بن علي" من بث روح الأمل في الشعب التونسي بعد سنوات من الإقتصاد والتهميش في عهد بورقيبة بالإفراج عن أكثر من عشرة آلاف سجين غالبيتهم من الإسلاميين بالإضافة إلى سلسلة قرارات كالإعلان عن إلغاء محكمة، أمن الدولة كما أعلن "زين العابدين بن علي" عن تأسيس مجلس إسلامي يبت في مدى تطابق القوانين مع الشريعة الإسلامية، وأعاد التعليم في جامعة الزيتونة التي غابت عن التعليم منذ إستقلال تونس وإستقبل في السنة الثانية من حكمه رئيس حركة الإتجاه الإسلامي الشيخ "راشد الغنوشي" ودار بينهما نقاش حول وضع الحركة والإعتراف بها رسميا، وهذا ما تم في نهاية الأمر عندما قدم بن علي وعدا بالإعتراف بالحركة[2].

هذه المرحلة شكلت بالنسبة إلى الإسلاميين في تونس مخرجا مهما من الإقصاء السياسي والتهميش ويمكن فهم هذا التأييد على أنه بداية لمسار جديد، ورغبة فعلية في المشاركة السياسية، والقبول بفكرة التعددية السياسية، والتفاعل مع مكونات المجتمع التونسي ويعتبر هذا المسار تغييرا وتحولا جوهريا في

[1]- علي حيدر، **التيارات الإسلامية والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999)، ص 234.
[2]- مبارك صالح الجرى، مرجع سابق، ص214.

الحركة التي تجاوزت فكرة المواجهة السياسية بوساطة الجماعة الضاغطة، وإعترفت بالمبادئ الديمقراطية بعد أن كانت ترفضها في بداية مسارها الدعوي[1].

شاركت حركة النهضة في إنتخابات التشريعية التونسية عام 1989 وحصلت على نسبة 20% من المقاعد حسب ما أقرّ به النظام الحاكم، وكان خطأ الحركة أنها شاركت بكثافة في هذه الإنتخابات مما جعل النظام يتخوف من حضورها، وبذلك شكلت المنافس الأول للحزب الحاكم الذي شعر بدوره في تهديد تنامي حركة النهضة لوجوده؛ مما جعله يرفض طلب الترخيص الذي تقدمت به حركة النهضة لإعتمادها حزبا سياسيا بشكل قانوني[2].

يمكن القول إنه في سنوات 1988-1989-1990 تمتعت حركة النهضة بحرية الحركة بفضل غض النظر عنها من قبل النظام التونسي، بالإضافة إلى فتح الحوار بينها وبين النظام الحاكم، والسماح لها بإصدار جريدة الفجر عام 1990، إلا أن سقف حركة النهضة المعتزة بذاتها، مع إتساع جماهيريتها وقاعدتها الشعبية جعلتها دون التدرج المطلوب، وقد أخذها الاستعجال دون أن تأخذ بالحسبان الصعوبات التي تعتريها المرحلة الإنتقالية لتونس لا سيّما أن الرئيس بن علي من صنع نظام بورقيبة علاوة على وجود أحزاب جديدة منافسة كاليسار التونسي الذي لا يريحه تنامي الحركة الإسلامية.

كان نتاج التضييق والملاحقات الأمنية التي شنها نظام بن علي ضد حركة النهضة الأثر البالغ في الحد من حضورها بالمشهد السياسي التونسي، مما دفع الحركة إلى تكثيف نشاطاتها ومطالبها في المنفى الداعية إلى الحريات وبناء المجتمع المدني، وذهبت باتجاه تطوير خطابها السياسي، ونادت بالدولة الديمقراطية التي تضم جميع الأطياف، ساعدها ذلك في التحرر من الحصار الذي فرضه النظام من خلال مساهمتها عام 2005 في إطلاق وثيقة عرفت باسم وثيقة 18 تشرين الأول/ أكتوبر مع مجموعة من الأحزاب العلمانية

[1]- المرجع نفسه، ص215.

[2]- منذر مشاقي، **موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية** العربية: دراسة حالة مصر وتونس، (رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2013)،ص ص68-69.

والتي دعت إلى التداول السلمي للسلطة، ومجموعة من الحريات والمساواة بين الرجل والمرأة، ودفع ذلك عودة حركة النهضة لتلعب دورا أكثر حيوية من السابق في المشهد السياسي التونسي[1].

المرحلة الرابعة: من الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010–2016

بعد إندلاع الثورة في تونس في 17 ديسمبر2010 إتضحت إتجاهات عديد من الأحزاب السياسية بمختلف أشكالها، فكان من الطبيعي أن تكون حركة النهضة من بين الأحزاب الأولى التي بادرت إلى مساندة الحراك الشعبي ودعم فعاليات الإنتفاضة التونسية ، إن واقع المواجهة والإستئصال الذي كانت تعيشه على يد نظام بن علي لم يبق لها أي هامش للتفكير المتروي في حقيقة هذا الحراك ومستقبله، لهذا بادرت منذ شرارة الثورة الأولى –أحداث سيدي بوزيد– إلى اعتبار هذه الأحداث مؤشرا على تصاعد الأزمة الإجتماعية والسياسية التي قد تقضي إلى "حرق البلاد كلها"، ودعت في بيان لها (كل القوى السياسية إلى حوار وطني للخروج بالبلاد من هذه الأزمة)[2].

لقد إستفادت حركة النهضة من الحراك الثوري كمدخل لمسار فكري جديدة وأهداف سياسية تركز على البناء والتنمية والتعمير، سواء على الصعيد السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي، وهذا يوضح منهج التغيير الذي تأسس لدى الحركة بخلاف منهجها الذي سبق ساعة الثورة التونسية، والذي قام على مقاومة الإستبداد ومشروعية النضال ضد النظام حاكم دكتاتوري ولذلك إنتقلت حركة النهضة بعد الثورة من طور إسلامي الى طور المشاركة السياسية كحزب سياسي معترف به قانونيا.

لقد إنسجمت النهضة مع مدنيتها منذ الإعلان عن مسارها السياسي بعد الثورة، وبعد الإعتراف القانوني بها كحزب سياسي في مارس 2011 وإستطاعت أن تخطو خطوة مهمة في تطوير ذاتها، فالثورة التونسية لم تغير نظام بن علي فقط، بل غيرت وطورت فكر العديد من الأحزاب السياسية، فالنهضة أصبحت براغماتية تجاه أحداث ومشاهد المرحلة الإنتقالية، واستطاعت أن تتخلص من الجمود الأيديولوجي والمذهبي، وتنتقل إلى المرونة في فهم الواقع السياسي[3].

---

[1] -أنور الجمعاوي، "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة"، في **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي**، محمد جبرون وآخرون: اتجاهات وتجارب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص471.

[2]– مبارك صالح الجرى، مرجع سابق،ص 238.

[3]– مبارك صالح الجرى، مرجع سابق، ص ص 288–293.

وبعد الإعلان عن نتائج إنتخابات المجلس التأسيسي مباشرة إستطاعت حركة النهضة الدخول في صيغة شراكة ائتلافية لتشكيل حكومة "الترويكا" الأولى برئاسة السيد "حمادي الجبالي"، والثانية برئاسة السيد "علي العريض" وأبرزت الحكومتان توليفة من الإسلاميين والعلمانيين ساهمت في إدارة البلاد في مرحلة مهمة ومفصلية من مراحل تاريخ تونس السياسي.

إنطلقت التجربة الثانية للترويكا في 13 مارس2013 بعد استقالة حكومة "حمادي الجبالي" ومصادقة المجلس الوطني التأسيسي على حكومة "علي العريض" – وزير الداخلية السابق– إلّا أن العنف السياسي أدخل البلاد مرة ثانية في أزمة سياسية أعمق من الأولى –إغتيال شكري بلعيد– إذ شكل إغتيال نائب المجلس التأسيسي "محمد براهمي" في 25 يوليو 2013، بداية إصطفاف حاد بين مكونات الحقل السياسي التونسي، وزادت في تعميق حدته التحولات الإقليمية في كل من مصر وليبيا[1].

وإستمرت الأزمة السياسية التي دخلت فيها البلاد بعد مقتل –محمد براهمي– من نهاية يوليو حتى أواخر ديسمبر 2013.إذ انتشرت المظاهرات والإحتجاجات في تونس، وشملت عدة مدن داخلية إلى جانب تونس العاصمة وطالب المتظاهرون برحيل (حكومة النهضة) وإسقاط النظام وحل المجلس التأسيسي وقد صاحبت هذه المظاهرات أعمال تخريبية تعرضت لها مقرات حركة النهضة في سيدي بوزيد وسليانة والكاف وآثار مقتل "محمد براهمي" ردود أفعال محلية ودولية إذ عبرت الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني عن إدانتها لهذا الفعل الإجرامي.

وأعلن الإتحاد العام للشعب عن إضراب عام في 26 يوليو 2013[2] أما من ناحية تأمين الإنتقال الديمقراطي فقد تبين لنا في هذه الدراسة بروز جانبين مهمين، يتمثل الأول كيفية تعامل حركة النهضة مع قضية صياغة الدستور خلال التنازلات التي قدمتها وخاصة فيما يتعلق بمسألة إقرار الشريعة الإسلامية وعلاقة المرأة بالرجل ويتمثل الثاني في تنازل حركة النهضة عن الحكم وعدم تمسكها به والامتثال لخريطة الطريق التي تبناها الرباعي الراعي للحوار الوطني، وهذا مما ساعد تونس على عبور مخاضات التحول الديمقراطي بإقرار الدستور التونسي ونجاح الإنتخابات الرئاسية في العام 2014[3].

[1]– المرجع نفسه، ص239–310.

[2]– مبارك صالح الجرى، مرجع سابق ، ص 311.

[3]– المرجع نفسه، ص 236.

وفي مايو 2016 أقرت حركة النهضة في مؤتمرها العاشر فصل العمد الدعوي عن العمل السياسي والتمييز بين عمل الحزب والجماعة الدعوية والدخول في مرحلة التخصص الوظيفي كما جاء على لسان الشيخ "راشد الغنوشي"[1].

ثالثا: هياكل وتركيبة الحركة

تتركب حركة النهضة من: المؤتمر العام، مجلس الشورى العام، رئيس الحركة، المكتب التنفيذي، الهياكل القاعدية وهي المناطق، الجهات، الفروعن الخلايا.

1/ المؤتمر العام: وهو أعلى سلطة في الحركة ويلتئم كل ثلاثة أعوام بحضور الأغلبية العادبة من النواب المنخرطين وفي حالة عدم توفر النصاب يمكن أن ينعقد بعد خمسة عشر يوما بأي عدد حضر ويحضره رئيس الحركة ورئيس مجلس الشورى العام إضافة إلى النواب.

2/ مجلس الشورى العام: هو أعلى سلطة بين مؤتمرين يحدده النظام الداخلي، ويقع إنتخاب الثلثين من المؤتمر العام، ويتولى هؤلاء إختيار الثلث الباقي من ضمن المنخرطين حسب مقتضيات الفصل الثالث والعشرين من القانون.

3/ رئيس الحركة: الرئيس هو المسؤول التنفيذي للحركة ويتولى مهام تشكيل أجهزة الحركة وهياكلها حسب القانون واللوائح والنظام الداخلي، ويتولى رئاسة المكتب التنفيذي، وإقتراح الخطط والمناهج للحركة، تمثيل الحركة في علاقاتها داخليا وخارجيا، المصادقة على قرارات لجنة النظام والتأديب[2].

4/ المكتب التنفيذي: يتم إقتراحه من رئيس الحزب، ويقدمه لمجلس الشورى الذي يجب تزكيته بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى.

5/ هيئة النظام: ينتخبها مجلس الشورى، وتتولى مهمة النظر في العقوبات والإجراءات التأديبية الموجهة لأعضاء الحزب.

[1]- المكان نفسه،ص 236.

[2]-راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1993)، ص ص343-345.

6/ هيئة المراقبة والتدقيق المالي: ينتخبها مجلس الشورى، وتتولى تدقيق الموارد المالية للحزب ومراقبتها[1].

ولتوضيح البناء التنظيمي والهيكلي لحركة النهضة، يمكن النظر للجدول التالي:

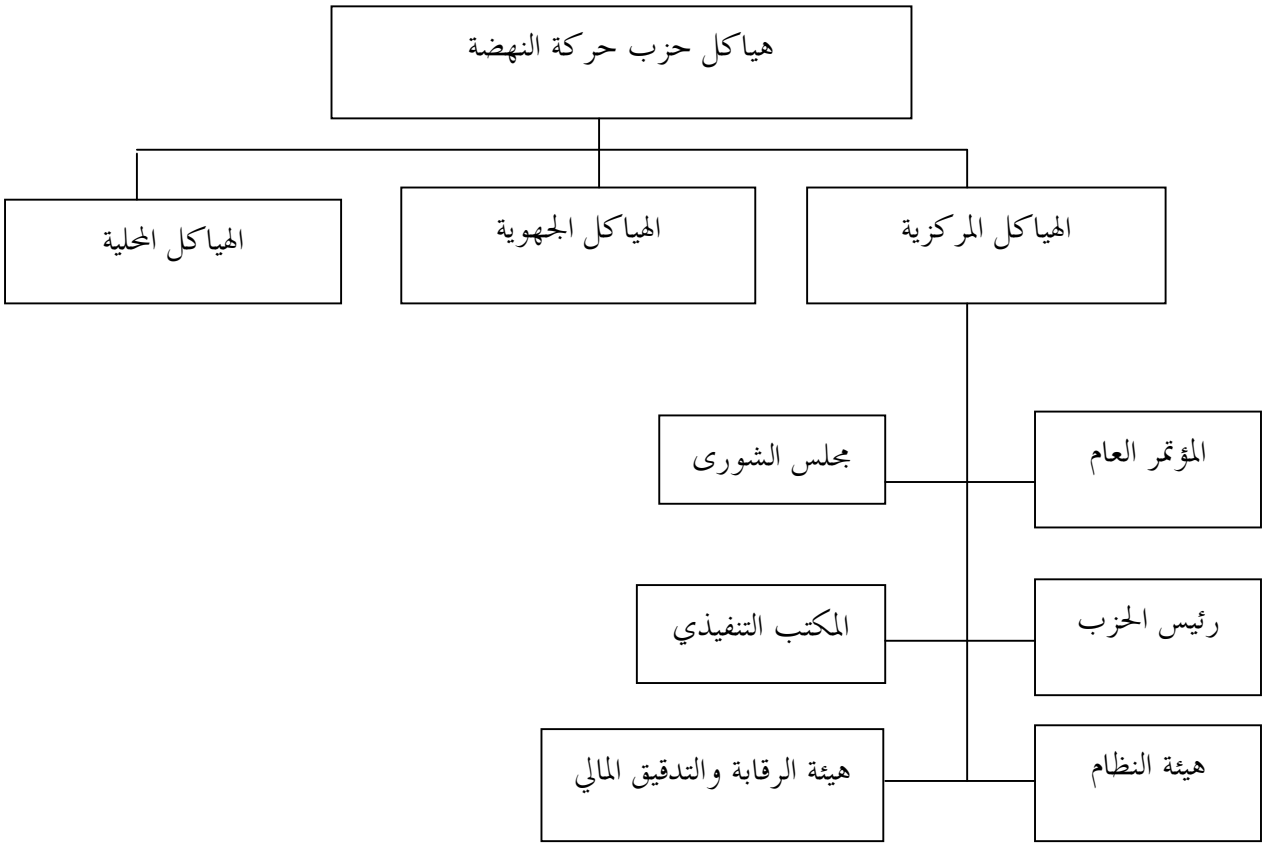

الشكل رقم 02: البناء التنظيمي والهيكلي لحركة النهضة

المبحث الثاني: منطلقات وأفكار حركة النهضة

تميزت الجماعة الإسلامية في تونس بتنوع مصادرها الفكرية واختلافها الذي ساهم فيما بعد بمرونة الحركة وتعاملها مع القضايا الإجتماعية، لاسيّما الديمقراطية والتعددية والموقف من المرأة، وإن ولادة حركة النهضة في بيئة فكرية وسياسية أخذت بالتحديث والعلمانية منهجا جعل من الحركة تبتعد عن طرح قضايا الشريعة تحسبا لرفضها وتعاطيا مع مطالب الحركة السياسية في تونس.

[1]– محمود سليم هاشم شوبكي، **سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس**، مذكرة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية (جامعة النجاح الوطنية فلسطين: كلية الدراسات العليا،2016)، ص ص34،33.

المطلب الأول: منطلقات حركة النهضة

1: التقيد بالقرآن والأحاديث والإحتكام إلى الإسلام كمرجعية أساسية، والتقيد بالفكر الإخواني الذي يؤكد على مبدأي الحاكمية لله والعدالة الاجتماعية، وفي علاقة البنية الفكرية للفاعلين الإجتماعيين في الحركة الإسلامية التونسية بالرافد الإخواني، فإنه لابد من التذكير بأنه منذ تاريخ إعلان البيان التأسيسي لحركة الإتجاه الإسلامي يبدو إعتماد المرجعية الإخوانية أمرا واضحا من خلال "إعتماد التصور الشمولي للإسلام"، وإرتباطها بالمنهاج الإخواني وتلبسها بأهم مبادئه وخصائصه ومقوماته.

2: إلى جانب المرجعية الإخوانية، تأثرت الحركة بالثورة الإيرانية ليس عقائديا دينيا بل هو تأثر من نوع آخر يمكن تحديده في نقطتين: تتمثل الأولى في التأثر بالنهج الثوري الراديكالي الصراعي للثورة الإيرانية، ومن ثمة تكون حركة النهضة قد حاولت إستثمار بعض العناصر الرمزية للثورة الإيرانية قصد شحن منهجية عمل الحركة، والنقطة الثانية تعتبر إمتدادا للنقطة الأولى وتتجلى في تأثر حركة الإتجاه الإسلامي بمعجم الثورة الإيرانية حيث وظفت المفاهيم والمقولات ذات المدلول النظامي المعادي للغرب[1].

3: وقد نحتت حركة النهضة صورة واضحة بمقومات ثابتة وفق مرجعية شاملة:

أ: الشمول وهو المقوم الأهم بإعتبار الإسلام شامل لكل مشاغل الحياة ولا سبيل إلى فصل الدين عن الدولة ولا لفصل العمل عن العبادات، وذلك يقتضي تكوين دولة إسلامية ترعى هذا الهدف.

ب: القضية الوطنية تأمن الحركة الإسلامية إيمانا عميقا بالمسألة الوطنية وتعتبر إمتدادها العامي مرتبطا بالوطنية.

ج: البعد الشعبي تعتبر الحركة ضمير الشعب وطليعة المدافعين عنه، فهي لا تأمن بالصراع الطبقي ولا العمل النخبوي بل تعلن إنحيازها للمستضعفين[2].

وتناضل حركة النهضة من أجل الإسهام في تحقيق الأهداف التالية:

1-عبد القادر الزغل، أمل موسى، مرجع سابق، ص ص48-54.

2- صالح التومي، **الإسلام السياسي في شمال إفريقيا** (تونس: الدار المتوسطية للنشر،2017)، ص ص98،97.

أ_المجال السياسي:

دعم النظام الجمهوري وأسسه وصينة المجتمع المدني وتحقيق مبدأ سيادة الشعب وتكريس الشورى.

- تحقيق الحرية بإعتبارها قيمة محورية تجسد معنى تكريم الله للخلق، وذلك بدعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان وتأكيد مبدأ إستقلال القضاء وحياد الإدارة.
- إقامة سياسة خارجية تتبنى على عز البلاد ووحدتها وإستقلالها من كل نفوذ وفي كل المستويات وإقامة العلاقات الدولية وفق مبادئ عدم الإنحياز الإيجابي والإحترام المتبادل وحق الشعوب في تقرير مصيرها والعدل والمساواة.
- دعم التعاون والتعاضد بين الأقطار العربية والإسلامية والعمل من أجل تكافلا ووحدتها.
- دعم قضايا التحرر في المنطقة العربية والوطن الإسلامي والعالم كافة والكفاح ضد سياسات الإستعمار.
- العمل على تطهير التعاون مع البلدان الأفريقية وإعتباره توجها إستراتيجيا لتونس والعمل على تحييد حوض البحر الأبض المتوسط عن صراع قوى الهيمنة لإزالة أسباب التوتر فيه والإسهام في إرساء علاقات تعارف وتعاون بين الشعوب من أجل دعم السلم العالمي.

ب_ المجال الاقتصادي:

بناء إقتصاد وطني قوي مندمج يعتمد أساسا على إمكانياتنا ويحقق الإكتفاء الذاتي ويسد الحاجات الأساسية ويقيم التوازن بين الجهات ويسهم في تحقيق التكامل والإندماج عربيا وإسلاميا.

- تحقيق التكامل والتوازن بين القطاعات الوطنية.
- التأكيد على أن العمل هو أصل التكسب وشرط النهضة وهو حق وواجب، والسعي إلى بناء الحياة الإقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد[1].

[1]- راشد الغنوشي، مرجع سابق، ص ص339،340.

ج_ المجال الاجتماعي:

العمل على توفير الخدمات الاجتماعية بما يضمن الكفاية للجميع ويوفر حقهم في الغذاء والصحة والتعليم والسكن وغير ذلك.

◄ العمل على دعم كل المنظمات وحماية وجودها ووحدتها وديمقراطية القرار داخلها وإحترام إستقلالها حتى تعبر عن حاجات منظوريها.

◄ العمل على إقامة العلاقات الإجتماعية على أسس المبادئ الحضارية لبلادنا بترشيح القيم والأخلاق الفاضلة حتى تسود المجتمع روح التآخي والتراحم.

د_ المجال الثقافي:

ترسيخ الهوية العربية الإسلامية وتجذيرها بإعتبارها شرطا من شروط النهضة وإحلالها المكانة التي تستحقها وتجسيدا لمقتضيات دستور البلاد وقوانينها وإعتبارا لكون الإسلام قيما وحضارة ومنهج حياة واللغة العربية وعاء للثقافة الوطنية[1].

وتعتبر حركة النهضة متجددة الأهداف والإستراتيجيات، حيث علق الغنوشي على ذلك بقوله:"وذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتّم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناء عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، وإستراتيجياته ووسائل عملها فتختلف بغختلاف الزمان والمكان"[2].

أيضا من بين الأهداف التي تسعى حركة النهضة لتحقيقها:

1/ حماية الاستقلال الوطني: من خلال إستكمال أبعاد وتنمية مكتسباته وصيانة الوحدة الوطنية وتفعيل وحدة المغرب العربي ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية الإسلامية، والإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال وتجذير الهوية العربية الإسلامية، وتكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية، المدنية، العادلة، تحقيق المساواة، تطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته، تحقيق الحريات العامة

[1]- المرجع نفسه،ص 341.

[2]- بشار جميل عوده أبو دقه، **تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية دراسة تحليليةمقارنة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الأقصى: أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، 2016)، ص ص 87،88.

والفردية، تأكيد التعددية السياسية وحرية الإعلام والصحافة، وحرية الإبداع، والنهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه، توفير الظروف الملائمة لرعاية الطفولة والشباب تنميتا وإعدادا للمستقبل.

2/ بناء إقتصاد وطني قوي: يندمج ويحقق التوازن بين الجهات والفئات ويوفر مجالات تشغيلية واسعة ويسهم في تحقيق التكامل الإندماج (مغاربيا وعربيا وإسلاميا) والإنفتاح عالميا.

3/ إعتماد اللغة العربية: إعتماد اللغة العربية لغة أساسية في مجالات التعليم والإدارة والإرتقاء بها لتكون أداة نهضة حركية.

وحسب "صالح التومي" فإن الهدف الأول للحركة لابد أن يكون بناء نظام دولة يحقق كل الحريات للناس جميعا حينها لا خوف على الإسلام، وعلى الحركة الإسلامية أن تتدرب على الحكم بالاشتراك مع غيرها حتى إذا تمكنت صلحت وأصلحت، فعملية إعادة البناء والتجديد ليس بالأمر الهيّن وعلى الحركة الإسلامية أن تعي ذلك وأن تدفع الجميع إلى الإشتراك في المشروع الإسلامي وتملكه للمجتمع ولا تنصب نفسها وصية عن الدين ولا مدافعة عنه دون غيرها، أما بخصوص السلطة فعلى الحركة الإسلامية إذا أرادت الإستمرار أن تحسم أمرها بأن تتبنى طريقة واحدة للوصول إلى العرش وهي طريقة الشعب وحده الذي يوصل إلى السلطة ويعزل منها سواء عن طريق الصندوق أو الثورة الشعبية، وإذا تبنت الحركة الإسلامية هموم الناس ودافعت عن حاجاتهم ملكت نواصيهم واطمأنوا إليها، ولن يكون كل هذا إلا بالتخطيط المكم والنظرة الإستراتيجية الثاقبة التي لا تكون إلا بالعلم[1].

المطلب الثاني: أفكار حركة النهضة

ولقد كان لحركة النهضة العديد من الأفكار تتلخص هذه المكونات فيما يلي:

[1]- صالح التومي، مرجع سابق، ص99.

* **التدين التقليدي التونسي**: يشتمل على المذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية، والتربية الصوفية، والمذهب المالكي، أحد المذاهب السنية الأربعة، ينتشر في شمال أفريقيا وفي دول الخليج العربي، أما العقيدة الأشعرية فتنسب لأبي حسن الاشعري وهي مدرسة إسلامية سنية، ترى في العقل خادما للنصوص وليس حاكما عليها، أما التربية الصوفية فتشير إلى قواعد وشروط خاصة للمنهج الصوفي في التربية كإتخاذ الشيخ ومواصفاته.

1- التدين التقليدي التونسي: بما يشتمل على المذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية والتربية الصوفية.

2- التدين السلفي الإخواني: ويشتمل على التدين السلفي القائم على الأخذ بما جاء في الكتاب والسنة، وأولوية النص على العقد، ورفض البدع والوساطة بين العبد وخالقه، والجانب العقائدي

الذي لا يلقي بال للجوانب الإجتماعية والسياسية، ويفصل في الأمور من وجهة عقائدية. ويتألف من مجموعة من العناصر:

أ- التوجه الإسلامي العقلاني: ظهر هذا التوجه في سبعينات القرن العشرين، ويدعو إلى التحرر من ظواهر النصوص، وتوجيه النقد الحاد للإخوان المسلمين بإعتباره عائقا لنهضة الإسلام، علاوة على تقسيم الناس إلى أسس إجتماعية وسياسية وليست عقيدية.

ب- إعادة الاعتبار للمدرسة الإصلاحية: التي قلل الإخوان من شأنها، وأبرز روادها الأفغاني والطّهطاوي، وقاسم أمين، وخير الدين الثعالبي، والطاهر حداد.

ج- الأخذ بالفهم المقاصدي للإسلام: بمعنى فهم النصوص حسب موافقتها أو مخالفتها للمقاصد مثل العدل، والحرية، والإنسانية والتوحيد.

د- الإستفادة من الثقافة الغربية فيما يتعلق بثقافته وعلومه الإنسانية، بالإضافة إلى الجوانب العلمية والتقنية.

أخذت حركة النهضة مع ثمانينات القرن العشرين تعطي الأولوية للتيار العقلاني على حساب التدين السلفي الإخواني، تماشيا مع ظروف الواقع، ولما ينطوي عليه المنهج السلفي الإخواني من عنف جعل أبناء الحركة في عزلة عن مجتمعهم، ويرى راشد الغنوشي أن لحركة إستهلكت الكثير من الوقت في قضايا هامشية تتعلق بطرق العبادة، وحينما شعرت بذلك أخذت تصالح الطرق الصوفية دون أن يكون ذلك على حساب الكتاب والسنة، أو تأجيج الخلاف بين المذاهب، وبالتالي أخذت الحركة بالتيار العقلاني لما فرضه عليه الواقع التونسي، وخاصة في التعامل مع الحركات اليسارية الطلابية في مفاهيم الصراع الطبقي والحرية والمرأة، والتي لم تعالج في أدبيات المنهج الإخواني السلفي.[1]

2: الوثائق المعتمدة في تحليل خطاب الحركة

[1]- راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس** (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2001)، ص ص 86،87.

- بيان الذكرى الأولى: البيان التأسيسي لحركة الإتجاه الإسلامي 6جوان 1981.
- الندوة الصحفية الأولى لحركة الإتجاه الإسلامي.
- وثيقة حول الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الإتجاه الإسلامي التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر الحركة عام 1986.
- نص ديباجة وفصول القانون الأساسي لحركة النهضة 5جوان 1989.
- بيان الذكرة الخامسة عشر، لندن في6جوان1996 تضمن هذا البيان خلاصات التقويم والتحليل والإستشراف والحوار داخل الحركة.
- بيان الذكرى الخامسة والعشرين في8 جوان 2006.
- وثيقة لحركة النهضة حول "الأرضية الفكرية ونظرية العمل وملامح المشروع "من بدايات 2010 إلى أواخر2010.
- البيان الختامي للمؤتمر الدافع لحركة لنهضة، من12 إلى 16جويلية 2012 تكمن أهميته في كونه يخص المؤتمر العلني الأول لحركة النهضة.
- المؤتمر العاشر لحركة النهضة ماي 2016[1].

المبحث الثالث: علاقة حركة النهضة بالسلطة

وتقسم هذه العلاقة على فترة الرؤساء التي عرفتهم تونس وفق التالي:

المطلب الأول: علاقة حركة النهضة بالنظام في ظل حكم الحبيب بورقيبة

لقى نشاط الجماعة في الأول ترحيبا ضمنيا من طرف الحزب الإشتراكي الدستوري (الحزب الواحد آنذاك)، الذي رأى في الحركة الإسلامية سندا في مواجهة اليسار المهيمن وقتئذ على المعارضة وفي عام 1974 سمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة، وفي 1977 أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية والتي تم فيها المصادقة على قانونها الأساسي الذي إنبنى على أساسه هيكل التنظيم، ثم قامت الجماعة بعقد مؤتمرها الثاني بمدينة سوسة 1981 في نفس الفترة التي أعلن فيها الرئيس "الحبيب بورقيبة" أنه لا يرى مانعا في وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم، وقد أقر المؤتمر الثاني للحركة ضرورة اللجوء إلى العمل العلني وأقر كذلك تغيير الاسم ليصبح "حركة الإتجاه الإسلامي" وتم الإعلان بصفة علنية في 1981، وقد حاولت الحركة من خلال بيان تأسيسها أن

[1]- عبد القادر الزغل، أمل موسى، مرجع سابق، ص ص 19-21.

تطمئن السلطة حول توجهاتها المستقبلية وتؤكد تبنيها للخطاب الديمقراطي السلمي،وقد هاجمت السلطات طبيعة هذه الحركة وإتهامها والتأكيد على أن عناصر الحركة يسعون لبلوغ أهداف شخصية عن طريق التستر بالدين وإستعماله وجعل المساجد منابر لبث السموم وإستغلالا للمشاعر الدينية لبلوغ أهداف سياسية، وممارسة العنف وإظهار الإسلاميين بمظهر المحتكرين للإسلام، وردا على إتّهامات السلطة أعلنت الحركة في بيان لها عام1983 عن رفضها إستخدام العنف وأنها جزء من التيارات الإسلامية، كما أرسل الرجل الثاني في الحركة رسالة للرئيس بورقيبة أكد فيها رفض الحركة للعنف أو الولاء للخارج، وإثر ذلك سادت حالة من الهدنة بين السلطة وحركة الإتجاه إعتبارا من عام 1985 حين سمح لها بالعمل رغم عدم منحها الترخيص الرسمي لكن في خضم المواجهة مع السلطة فإن قيادات الحركة، لم تستطع الإتفاق على مبادئ موحدة إتجاه النظام[1].

وقد وصف بعض الخبراء حكومة بورقيبة "دكتاتورية إدارية حديثة" على حركة الإتجاه الإسلامي، وقبضت على الغنوشي وكثيرين من زعمائها وألقت بهم في السجون، أما أولئك الذين هربوا فقد إختفوا في غياهيب السرية أو النفي الإختياري بالخارج، وعلى الرغم من محاولة الحكومة تصوير حركة الإتجاه الإسلامي على أنها حركة رجعية لمتعصبين أصوليين وحركة ثورية عنيفة تساندها إيران، وقد أرغمت إنتفاضة الخبز سنة 1984 بورقيبة على إطلاق سراح الغنوشي وغيره من السجناء السياسيين بعد ثلاث سنوات من السجن كجزء من محاولته لتخفيف التوتر، وعلى أية حال إستمر ضغط الحكومة على حركة الإتجاه الإسلامي وردا على تجربة السجن، أعيد بناء حركة الإتجاه الإسلامي مع التركيز على أبعادها السرية والعلنية على السواء وعدم مركزية القيادة، إلى جانب التركيز على الخلايا الخفية، وفي سنة1987 فرضت قيودا قاسية على القيادة وموقفها المعتدل مما أثارت الخلافات داخل الحركة، وعندما ثارت الشائعات بأن بورقيبة ينوي إعدام الغنوشي واستئصال حركة الإتجاه الإسلامي انقسم أعضاء الحركة حول الإستراتيجية المناسبة، فقد تزايدت الأصوات التي تنادي بربط أكثر صلابة على القمع الحكومي، وفي نوفمبر1987 عندما إشتد الجدل وباتت الإنتفاضة الشعبية وشيكة، إستولى "زين العابدين بن علي" رئيس وزراء بورقيبة على السلطة من الدكتاتور العجوز[2].

---

[1]- هيفاء أحمد محمد، "الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، (العدد الثامن والخمسون)،ص ص24،25.

[2]- أسماء قطاف تمام، مرجع سابق، ص ص153،154.

المطلب الثاني: علاقة حركة النهضة في ظل حكم زين العابدين بن علي

إستبشرت حركة الاتجاه الإسلامي عام1987 بالرئيس التونسي الجديد "زين العابدين بن علي"، وغيرت إسمها لتصبح "حركة النهضة" بعيدة عن أي صيغة دينية وشاركت بالإنتخابات التشريعية في عام 1989، إلّا أن ذلك لم يرح "زين العابدين بن علي" الذي قد إنتهج ضد حركة النهضة الإسلامية القبضة الحديدية من بداية تسعينات القرن العشرين، في الوقت الذي كانت تتمتع فيه حركة النهضة بالتواجد المميز في النقابات والجمعيات والمدن القرى، و وسمت هذه المرحلة بالأسوأ في تاريخ الحركة الإسلامية في تونس[1].

إذ سرعان ما تبين أن العهد الجديد مناور وليس صاحب ثوابت وهو الأمر الذي جعل الطبقة السياسية في تونس والمعارضة منها على وجه التحديد ترى أن "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين" هما في الواقع وجهان لعملة واحدة[2].

كانت في سنة 1988 علاقة عادية طبيعية بين النظام وحركة النهضة، فالبلاد خرجت يومه من أزمة سياسية خطيرة، قام فيها الإسلاميون بتحرك واسع ضد حكم بورقيبة، ونجحوا خلال ستة أشهر من الحركة الإحتجاجية السلمية في تهيئة مناخ التغيير، وهو ما حدث فعلا في السابع من نوفمبر 1987 حيث قام نظام جديد، تحرك فيه "زين العابدين بن علي" بسرعة لإضفاء الشرعية على حكمه ولمواجهة المعارضة ضد حكومته، سعت حركة الإتجاه الإسلامي إيزاء الوعود بالتحرر السياسي إلى الحصول على الشرعية القانونية وتقدمت كحزب سياسي حمل إسم حركة النهضة لكن ذلك لم يشفع لها إذ نظر إليها بإرتياب وتهيب لوصفها حركة دينية وسرعان ما جرى إخراجها من الحياة السياسية بدل إدماجها فيها، وبحجة خلو مشروعهم من أي توضيح بشأن العديد من المسائل الأساسية الواردة في الميثاق، وعدم تعهدهم بإحترام مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وبإستناده إلى هذه المبررات لرفض طلب الترخيص القانوني الذي تقدمت به حركة النهضة، يكون النظام قد إقتنع بمخاوف كلا الإتجاهين الليبرالي واليساري، ليظهر فيما بعد حقيقة وتدشين الإنتقال الديمقراطي، فإنفتاح النظام لم يكن اعتباره إلّا تكتيكا يقوم على القبول الشكلي لتواجد أطراف جديدة في الساحة السياسية وليس في السلطة، مع ما يطلبه ذلك من إقصاء أي خصم قادر على المنافسة الإيديولوجية والإنشار التعبوي.

[1]- محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص36.

[2]- يحي أبو زكرياء، مرجع سابق،ص21.

ومنه يمكننا القول بأنه رغم الإنفتاح الذي عرفه النظام التونسي على الحركات الإسلامية بعد تولي الرئيس"زين العابدبن بن علي" الحكم محاولا تحديد العلاقة بين النظام وهذه الحركات إلا أن العلاقة هذه لم تكن تصاعدية نحو الأحسن،[1] ويعتبر موقف الحركة من سلطة السابع من نوفمبر حاسما لجهة قراءة مستقبل العلاقة بين الطرفين وبالفعل أعلنت الحركة مساندتها الفورية لبيان السابع من نوفمبر، وإعتبرته قد أدخل البلاد في طور جديد سيقطع من أساليب الحكم الفردي، ويفسح المجال لكل أبناء تونس ليسهموا في تحسين مستقبلها بعيدا عن الضغائن والأحقاد، و لم تكتف الحركة بالمساندة الفورية بل تعدت ذلك لتعبئ أنصارها في دعم التجربة الجديدة، فعاد الهدوء إلى الشارع وإختفت كل مظاهر الإحتجاج، وفي إطار إستيعاب حركة الإتجاه الإسلامي و عزل الجناح المتشدد فيها، قام النظام باتخاذ خطوات تمثلت في رد الإعتبار للنواحي الدينية في تونس، خاصة إعادة فتح الكلية الزيتونية وتحويلها إلى جامعة زيتونية نسبة إلى جامع الزيتونة، وتأكيد الإنتماء العربي الإسلامي لتونس عبر تنشيط التعاون مع الدول العربية في السعودية والخليج، وإذاعة الآذان وخطب الجمعة غبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، والقيام بحملة أخلاقية عامة ضد التسيب والإستهتار.

وكانت السلطة التونسية قد وضعت شروطا للإعتراف بالحركة الإسلامية، منها تغيير إسم الحركة حتى يصبح ملائما لقانون الأحزاب وتحديد موقف واضح من مجلة الأحوال الشخصية ومن المجتمع المدني، وقبلت حركة الإتجاه الإسلامي لتغيير إسمها فصارت تحمل إسم "حركة النهضة" وإعتبرت أن مجلة الأحوال الشخصية في عمومها إجتهاد إسلامي[2].

وأعيد إعتقال "راشد الغنوشي" في شهر أغسطس 1987، وحكم مع مجموعة من رفاقه بتهمة قيام عناصر من حركة الإتجاه الإسلامي بعمليات تفجير في تونس العاصمة1987، وقد أنكر راشد الغنوشي هذه التهمة وندد بأعمال العنف التي شهدتها تونس، غير أن محكمة أمن الدولة حكمت عليه بالسجن المؤبد بتهمة تهديد أمن الدولة، والإتصال بدولة أجنبية هي إيران كما حكم بالإعدام على سبعة من رفاقه، ونفذ الحكم في إثنين منهما، وبعد ذلك أصدر الرئيس الجديد "زين العابدين بن علي" عفوا عن "راشد الغنوشي"" بمناسبة عيد الفطر في 15 ماي 1988، وفي أفريل عام 1988 غيرت الحركة إسمها الى حركة

[1]- بشار جميل عوده أبو دقه، مرجع سابق،ص 39.

[2]- توفيق المديني، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2011)، ص ص309-311.

النهضة للتقييد بقانون الأحزاب، الذي يمنع إقامة أحزاب على أساس ديني، إلّا أن طلبها بالترخيص جوابه بالرفض من طرف السلطة، وفي 28 ماي 1989غادر "راشد الغنوشي" البلاد في إتجاه الجزائر وقد تولى "الصادق شورو" رئاسة المكتب السياسي للحركة، ومن الجزائر إنتقل الغنوشي إلى السودان ليبقى فيها في ضيافة الشيخ "حسن الترابي"، وقد أعيد إنتخابه عام 2007 كأمين عام لحركة النهضة وبهذا يكون زعيم هذه الحركة منذ 25 سنة، وفي بريطانيا عكف الغنوشي على إيصال صدى الحركة الإسلامية التونسية إلى مختلف المعنيين بهذا الشأن الإسلامي، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي تعقد في بعض المناطق العربية والإسلامية، وبسبب إنتقال حركة النهضة إلى المنفى فقد فقدت الكثير من فعالياتها السياسيةـــ وبات عملها يقتصر على إصدار البيانات أو حتى هذه البيانات الورقية راحت تقلق السلطات التونسية التي طلبت مرارا وبشكل رسمي من السلطات البريطانية وضع حد لناشطات الغنوشي وكان رد الحكومة البريطانية أن الغنوشي لم يخرق القوانين المعمول بها في بريطانيا[1].

[1]- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة2011م**، (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة 2011)،ص 59-61.

الفصل الثالث: دور حركة النهضة في تحقيق الاستقرار السياسي

لقد كان للحراك المجتمعي الذي شهدته المنطقة العربية بداية من أواخر سنة 2010دوربارز في تغيير الخارطة السياسية للحركات الإسلامية وعلى رأسها حركة النهضة التونسية،حيث أدى بها ذلك الحراك إلى الوصول للسلطة،والمسك بزمام الشأن السياسي وتسيير الفترة الانتقالية خاصة بعد حصولها على الأغلبية في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي أجريت في 23 أكتوبر 2011، وقد عرفت الفترة الانتقالية التي كان لحركة النهضة دور كبير في تسييرها أزمات متعددة سياسية واقتصادية وأمنية، ورغم كل ما قيل عن الدور السلبي للحركة في هذه المرحلة، إلا أنها لا يخفى على المتتبعين أنها ساهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي في تونس، عكس ما شهدته مصر بعد صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم. سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دور حركة النهضة التونسية في الاستقرار السياسي من التناول بالدراسة الحراك المجتمعي في تونس وأسبابه وصعود حركة النهضة بعد الحراك المجتمعي، إضافة إلى دور حركة النهضة في الفترة الانتقالية كما سيتم التطرق أيضا إلى تقييم دور حركة النهضة.

المبحث الأول: صعود حركة النهضة بعد الحراك المجتمعي

شهدت المنطقة العربية في أواخر 2010 ومطلع 2011 حراكا اجتماعيا لا مثيل له، بعد أن ظلت هذه المنطقة خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي الذي ضرب العالم بأسره خلال فترات متعاقبة، مما دفع البعض للحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض صارخ بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، لتشهد هذه الأقطار بؤرا للتحركات الاجتماعية، انطلقت من تونس.

المطلب الأول: الحراك المجتمعي في تونس

لقد كان يوم 17 ديسمبر 2010 يوما تاريخيا بالنسبة لتونس، تمت الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي بعد تربعه على سدة الحكم لمدة 23 عاما ، ومع انهيار ما تبقى له من تأييد تسلل هاربا من البلاد بحثا عن ملاذ آمن بعيدا عن متناول يد العدالة التونسية، أطاحت به المظاهرات المتصاعدة التي أججها الإحباط والغضب من حكمه الفاسد والقمعي وانطلقت شرارة الثورة في تونس من عمل شاب واحد أضرم النار في نفسه أمام الملأ "محمد البوعزيزي" احتجاجا على بؤس أوضاعه، مطلقا بذلك سلسلة من الأحداث والاحتجاجات في وسط تونس وركزت على المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وسرعان ما امتدت إلى أنحاء أخرى من البلاد وتحولت إلى مطالب من أجل الحرية والتعبير عن تظلمات أوسع ضد السلطات،التي رأى الشعب أنها فاسدة ومسؤولة عن الفقر والبطالة، وأدى رد الحكومة بالبطش لاحتواء الاحتجاجات وإخماده إلى إشعال شرارة الغضب وارتفاع موجة المطالبة بإسقاط الرئيس زين العابدين بن علي.[1]

فثورة تونس كانت فريدة من نوعها،وكانت حركة شعبية خرج فيها المواطنون للاحتجاج على الفقر والتهميش وعدم المساواة للمطالبة بالعدالة والكرامة،وذلك دون وجود قادة سياسيين أو إيديولوجيات معينة، كما كانت هذه الحركة مدنية بطبيعتها حيث لم يشارك الجيش بصفة مباشرة في هذه الثورة بل كان ينظر إليه كأحد الجهات الرئيسية التي تكفلت بحمايتها.[2]

1- منظمة العفو الدولية،"تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة"، 2011/11/30، ص5.

2- "عملية صياغة الدستور في تونس"، التقرير النهائي 2011-2014، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.cartercenter.org، تاريخ الاطلاع: 2018/03/25، ص22.

كانت الثورة التونسية غير عادية من مختلف الأوجه،حيث تم إبعاد الجيش عن السياسة بحيث لم يدعم نظام زين العابدين بن علي و لم يتدخل بعد رحيل الدكتاتور ليدعم مجموعة معينة أو ينخرط في السلطة، وكذلك لم يكن هناك تهديد ذو جدوى من الثورة المضادة ضد الجماعات المسلحة، كذلك النخب من مختلف المجموعات الذين ناضلوا من أجل الثورة كقيادة حزب النهضة الإسلامي والجماعات الليبرالية المؤيدة للديمقراطية والإصلاحيين من صفوف النظام القديم،اتفقوا على العمل معا والتخلي عن السلطة طواعية بعد خسارة الانتخابات،بدلا من تأجيج "الاستقطاب" والسعي لاحتكار السلطة.[1]

وأثارت الثورة العديد من التساؤلات حول دور الأحزاب والقوى السياسية في الثورة والدعوة إليها لاسيما حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية والخصم التقليدي لنظام الحكم في تونس، والتي تميزت عبر سنوات تأسيسها باتساع قاعدتها الجماهيرية والشعبية التي اكتسبتها بما تعرضت له من شتى أنواعالإقصاء والنفي،والإعتقاللأعضائها وقياداتها،عطفا على اهتمامها بالهوية الثقافية العربية والإسلامية التونسية التي طالما استهدفت وطالت منها سياسة التغريب،والتي استطاعت أن تجمع قواعدها وقياداتها خلال فترة زمنية قياسية تمكنت خلالها من تصدر المشهد السياسي التونسي وشكلت أبرز الفاعلين السياسيين فيمرحلة ما بعد الثورة التونسية.[2]

أ – أسباب الحراك المجتمعي في تونس

هناكالعديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر و عمل المسيرات و الاحتجاجات و التي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية تتركز أهمالأسباب في الفساد الذي اخذ أشكالا متعددة متنوعة منها السياسي الاقتصادي و الاجتماعي وهو ما أدى الى ما يعرف بالحراك المجتمعي ونذكر منها:

1–الأسباب السياسية

1- الاستبداد بالحكم و إدارة شؤون البلاد بمعزل عن إدارة الشعب

1- جاك غولدستون، "ثورات متحركة: التحولات في العالم العربي 2010-2014"،نقلا عن الموقع الالكتروني: www.stadies.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2018/03/26، ص4.

2- محمود سليم هاشم الشوبكي،مرجع سابق، ص102.

2- الاضطهاد و الاستعباد وعدم احترام حقوق الإنسان

3- انتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله

4- إضعاف النسيج الاجتماعي، و تغييب الوحدة الوطنية

5- هيمنة رجال السلطة على المناصب السياسية و الإدارية العليا في الدولة[1]

إضافةإلى هذه الأسباب نذكر:

مثل النظام الرئاسي في الدستور التونسي لعام1959منظومة تسلطية يجمع كل السلط بيد رئيس الجمهورية و يجعل منه محور النظام السياسي في الدولة،وتمكن الرئيس بذريعة الاستقرار السياسي و متطلبات بناء الدولة و تدعيم روابط الوحدة الوطنية، وتحديث المجتمع و التنمية الاقتصادية من تصفية الخصوم السياسيين وإلغاء التعددية الحزبية وفرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام و على مؤسسات المجتمع المدني وطوعها لخدمة السلطة التنفيذية وتعزز المركزية الإدارية نفوذ رئيس الجمهورية في النظام السياسي،وتمكنه مناحتكار كل مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري،وهو ما من شانه أن يعمق مجال الحكم الفردي كخصوصية من خصائص الحكم التسلطي،مع تهميش دور السلطة الأخرى في الدولة.[2]

رغم قيام الدولةبإجراء العديد من التغييرات و التعديلات في الدستور و القوانين، إلاأنها كانت مجرد إجراءات شكلية لم تحدث أثرا عميقا في إصلاح المشهد السياسي التونسي،بل على العكس ساهم في تكريس السلطة وحصرها في يد مجموعة محدودة من المنتفعين تحت قيادة الرئيس التونسي بن علي،فالخريطة السياسية التونسية تعرف سيطرة حزب واحد فقط هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم الذي يرأسه "بن علي" ويعكس ذلك حجم تمثيل تلك الأحزاب في البرلمان الذي يسيطر فيه الحزب الحاكم على الأغلبية المطلقة لعدة دورات متتالية منذ تولي بن علي السلطة في تونس.[3]

1- محمد الشيوخ، "أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي"، نقلا عن الموقع الالكتروني:-www.middle.east-online.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/27.

2- لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي" ،في محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 39-44.

3- راغب السرجاني، مرجع سابق، ص ص77-78.

انتهج النظام التونسي سياسة قمعية ممنهجة حيال كل المعارضين مستخدما التعذيب و الاعتقال كأداة للبطش و ذلك لبث الخوف في المجتمع و قد استعان النظام لممارسة هذه السياسة القمعية بعدد من الأجهزة البوليسية و الاستخبارية وأصبح الانخراط في العمل السياسي و خاصة في الحزب الحاكم إلى تحقيق المصلحة المادية للشخص إنما يميز النظام السلطوي في تونس هو اعتماده الأساسي على الأجهزةالأمنية و وزارة الداخلية لفرض سلطته.[1]

2- الأسباب الاجتماعية:يمثل الواقع الاجتماعي الذي تعيشه تونس احد العوامل التي أسهمت في تفجر الثورة:

1- تفاقم البطالة والتهميش:حكم بن علي لم يزد ظاهرة البطالة والتهميش إلا حدة واتساعا، فالعمل ليس حقا أساسيا من حقوق المواطنة يضمنه المجتمع بل تضمنه الدولة لمواطنيها لسد حاجاتهم وضمان كرامتهم،فقد أصبحت مسؤولية البحث عن العمل ملقاة على كامل الفرد كما أصبح العاطل عن العمل مسؤولا على عطالته وهي طريقة لتبرير تخلي الدولة عن واجباتها خصوصا أنها قلصت الاستثمارات والنفقات العمومية وإطلاق يد أصحابرأس المال المحليين والأجانب لتكثيف استغلالهم لليد العاملة والتصرف فيها كما يشاؤون بعنوان "مرونة التشغيل"

2- تدهور الخدمات الاجتماعية: تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحدى النتائج السياسية الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية، فهو ما انفك تطبيقا لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يقلص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن أن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموالا ضائعة لأنها لا تذهب إلى جيوب أصحابالرأسمال و بعبارة أخرى فان هذه الخدمات لا ينظر إليهاكحق أساسيمن واجب المجتمع بأسره.[2]

3- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان: حيث لم يبدي أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان احدالأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة.

1- أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة "في حسن كريم وآخرون، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**(بيروت: شرق الكتاب، 2013)، ص ص 37،38.

2- سالم زواوي، "سبب أحداث العنف في تونس"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.shabwaonline.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/16.

4- المحسوبية والرشوة :أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكنلا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه.

5- انتكاسة الانفتاح الديمقراطي: كان هناك استقطاب بشكل كبير تحت حكم بن علي بين النظام الحاكم والحركة الإسلامية وخاصة عقب إقناع النظام بان الإسلام السياسي هو عدو النظام الأكبر.[1]

3- الأسباب الاقتصادية: شكل هذا العامل البيئة المناسبة لنمو الاحتجاجات فمع نهج البلاد للتوجه النيوليبرالي بتحرير الأسواق عبر التقويم الهيكلي التي تبنتها الحكومات السابقة ،وبالضغط من المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي ،البنك العالمي) وما ترادف من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات ،خصوصا في ما يخص بتقليص الاتفاقات العمومية، وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف ،وزيادتها في الضرائب ،الشيء الذي اضر بالفئات الفقيرة والمهمشة ،لتزداد التناقضات والاختلالات والفوارق الطبقية داخل المجتمع التونسي ،وفي ظل شح موارد هذا البلد الذي يعتمد على السياحة ،فان المشكل كان كامنا في انعدام التوازن في النمو الاقتصادي بين مناطق الجنوب والوسط التي تعاني من قلة الأموال المرصودة لتنميتها بالإضافة إلىإشكالية التوازن.

يعانيالاقتصاد التونسي مجموعة من الصعوبات ،دفعت بالعديد من التونسيين بالعمل في القطاعات الموازية "باعة متجولون "رغم المنع الذين يتعرضون له من طرف السلطات المحلية كما حاولواأيضا البحث عن بدائل أخرى للتخلص من شبح البطالة ،كالهجرة نحو أوروبا ،وباقي الأقطارالمغاربية ،كما كانت للازمة المالية التي اجتاحت الاتحاد الأوروبي الأثر الكبير على الاقتصاد التونسي ،خصوصا انه راهن على قطاع السياحة الذي تراجع بتراجع تقاطر الأوروبيين على تونس.[2]

ب – دور حركة النهضة في الحراك المجتمعي: ترجمت حركة النهضة موقفها من الحراك الشعبي التونسي من خلال الدعوة الى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية من اجل فرض الإصلاح السياسي ،وقد عبرت عن موقفها من خلال اصدار بيان مشترك مع الأحزاب السياسية والهيئات المدنية ،تدين ممارسات النظام

1- علي عبده محمود، "الثورة التونسية، الأسباب...عوامل النجاح... النتائج"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.sis.gov.eg، تاريخ الاطلاع: 2018/03/28.

2- فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي"، **الحوار المتمدن**،(العدد 4160، 2013)، ص ص 23، 24.

القمعي وتطالب بالكف عن اطلاق النار على المواطنين العزل ،وبشكل عام فان الحركة تنبهت الى خطورة استعادة النظام السياسي للمبادرة كما انها استبصرت بشكل مبكر بالدور الذي يمكن ان تضطلع به القوى السياسية لتحسين تموقعها السياسي وفرض الإصلاحات بل وصل تقديرها الى حد الحديث عن عناوين مرحلة الانتقال الديمقراطي.[1]

من الواضح ان الذي حرك الشارع وصنع التغيير والثورة في تونس هو الشعب نفسه الذي عانى من التهميش والبطالة والفقر وتفشي مظاهر الفساد،وتزامن ذلك مع سياسة القمع الموجهة ضد معظم قوى المعارضة بما فيها التيار الإسلامي،ان عدم بروز دور حركة النهضة في احداث الحراك لا يعني غيابها،فبالنظر للقاعدة الشعبية العريضة المساندة لها ،فإنها ساهمت من خلال ذلك في تحريك الجماهير ضد النظام الحاكم وان كان بطريقة غير مباشرة ،كما لا يمكن اعتبارها المحرك الوحيد للأحداث،ويرى الباحث الأمريكي "ميشيل كوبلو" ان عدم ظهور الإسلاميين بقوة اثناء الثورة في تونس ،جعلت العديد من النخب والقوى السياسية تتعاطف وتدعم المطالب الشعبية حيث لم تشكل تلك الثورة أي خطر على هوية الدولة او تؤشر بتغير شكل النظام السياسي او تفرض نظاما بديلا.[2]

وقد عبرت حركة النهضة في بيان صادر عنها بتاريخ 18ديسمبر2010 أي في اليوم التالي للثورة التونسية عن تضامنها مع ولاية سيدي بوزيد وابنها محمد البوعزيزي الذي اضرم النار في جسده احتجاجا على سوء وضعه ،ودعت الى حوار وطني يجمع كافة القوى السياسية للنظر في الأزمات الاجتماعية والسياسية المتصاعدة التي تشهدها تونس.[3]

تعاملت حركة النهضة مع الثورة بذكاء حيث لم يصدر عنها تصريحات تتبنى فيها مسؤولية اطلاق الثورة ،بل رأت فيها ثورة شعبية سعى مفجروها ومطلقوها الى الحرية والعيش بكرامة في ظل الظروف

1- بلال التليدي، **الإسلاميون والربع العربي الصعود والتحديات**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ،2012)، ص26.

2- ويكن فازية، "دور حركة النهضة في تقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"،**مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، (عدد 8، ديسمبر،2013)، ص ص 85، 86.

3- بيان حركة النهضة "سيدي بوزيد" إرهاصات وطن يحترق، لندن : صادر بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

الاقتصادية التي تعيشها تونس ،ومامیز هذه الثورة انها جاءت بمشاركة مجموعة من القطاعات والأحزاب والحركات السياسية ،الا انها لم تتخذ بعدا حزبيا.[1]

وحسب "عادل بالكحلة":"وهو الامر الذي قد يؤدي بنا الى القول بان حركة النهضة لم يكن لها أي يد في هذه الثورة "، غير أننا نجد بعض التصريحات التي توميئ بمشاركة غير مباشرة وهذا ما جاء في مقال ل"مجلة الغدير" حيث يقول الباحث الاجتماعي "ويبرر بعض المناضلين الإسلاميين عدم مشاركتهم الصريحة بتلك الاحتجاجات لان حركة النهضة وانصارها ارتأوا ان لا يشاركوا صراحة وعلنا حتى لا تتخذ الاحتجاجات لونا معينا مما يفقدها عفويتها وربما جماهريتها"، بينما يضيف بعضهم انهم لم يكونوا حاضرين صراحة وعلنا حتى لايتخذ النظام ذلك ذريعة للإجهاز سريعا على الاحتجاجات بعلة ان وراءها خصم تقليدي ،في حين يرى البعض الاخر أن الاحداث كانت مفاجئة، وغير متوقعة.[2]

المطلب الثاني: تطورات المشهد السياسي في تونس بعد سقوط النظام

غرق المشهد السياسي في تونس في دوامة جدل واسع حول قيادة التحول السياسي والمجتمعي، وشهد اختلافات كبيرة حول تصور للنموذج الأنجع لقيادة واقع ما بعد الثورة في إدارة دفة الدولة والمجتمع ،ومما لاشك فيه ان الأشهر الأولى بعد الثورة اتسمت بالتخبط الواضح في الاختيارات على صعيد الحياة التونسية ،وبعض الارتباك في تبني الخطوط العريضة لمستقبل تونس السياسي والاجتماعي ،حيث أدخلت تونس في ازمة سياسية جديدة عقب انتهاء الازمة التي اعقبت حوادث الاغتيالات لعدد من السياسيين ،أمثال شكري بلعيد 6فبراير 2011 ومحمد البراهمي 25تموز 2011، حيث ساد الخلاف في تونس حول موعد اجراء انتخابات المجلس التأسيسي ، خاصة بعد انقسام الآراء الحزبية والنخبوية ، فقد رأى المؤيدون لإجراء الانتخابات ، تأجيل الانتخابات بحجة استكمال الجاهزية والاستعدادات ،اما المعارضون للتأجيل

1- منذر مشاقي، مرجع سابق،ص 91.

2- عادل بالكحلة، "الحراك السياسي الاسلامي نموذجا"، **مجلة الغدير**،(العدد 59، صيف 2012)، ص ص 57،58.

فكانت حجتهم ضرورة الإسراع في نقل البلاد الى حالة الاستقرار ،واستكمال مراحل التحول الديمقراطي.[1]

تميز الوضع السياسي والأمني بتراجع دور الدولة وهيبتها مما أدى الى انحلال اداري واختلالات في مجمل المنظومات المؤسساتية والرقابية ،وعدم وجود قاعدة يبنى عليها احترام الحريات وبناء الديمقراطية ومؤسساتها وهياكلها مما يزيد في صعوبة هذه المراحل الانتقالية ضعف التجربة السياسية لكل الأطراف لاسيما واغلبها تشكل بعد الثورة ،فاغلب الأطراف السياسية والمدنية تفتقر للتجربة في إدارة شؤون البلاد في ظل نظام ديمقراطي وبعضها لم يتحرر مما نشأ عليه من غلو أيديولوجي ومعارضة احتجاجية ورافق ذلك انفلات أمني ساهم في تنامي ظواهر الجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب الذي طال السلاح والمخدرات ،وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد تصاعد حجم الإضرابات والاحتجاجات المعطلة للإنتاج وتنامي ثقافة الغنيمة واستغلال ضعف الدولة لتحقيق المصالح الخاصة ،وقد أدت هذه العوامل الى تراجع المؤشرات الاقتصادية حيث تم تسجيل انخفاض حاد في نسبة النمو التي بلغت 2بالمئة ،ارتفاع معدل البطالة 18،9بالمئة ،ارتفاع في المعدل العام للأسعار ،تفاقم المديونية فبلغت نسبة 44،6 بالمئة،ارتفاع نسبة عجز الميزانية الى 3،3بالمئة.[2]

أ) **مرحلة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي**: أبرز ما اتصفت به فترة ما قبل المجلس الوطني التأسيسي في علاقة بمسار العدالة الانتقالية يتلخص في غياب الإرادة السياسية في تركيز منظومة حقيقية ومتكاملة للعدالة الانتقالية ،لكن وقع انشاء عديد اللجان التي كلفت بتقصي الحقائق أو بإعداد تصورات لإصلاح بعض القطاعات كالأمن والقضاء والقطاع السمعي البصري ،كما صدرت العديد من القوانين الهامة منها ما تعلق

1- منير السويسي، "جدل في تونس حول مواعيد انتخابات المجلس التأسيسي"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.dw.com، تاريخ الاطلاع: 3 افريل 2018.

2- من مداخلة السيد العريض رئيس الحكومة التونسية الأسبق في منتدى الجزيرة الثامن حول الثورات العربية.

بالعفو ومنها ما تعلق بالمصادقة على العديد من المعاهدات الدولية ،وخلاصة القول فقد اتخذت قبل انتخاب المجلس التأسيسي عدة تدابير وإجراءات وقرارات اعتبرها البعض النواة الأولى للعدالة الانتقالية.[1]

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية في اعقاب شغور منصب الرئيس حيث اتسمت تلك المرحلة بالارتباك والتردد الذي يمكن اجمال معالمه في ثلاثة نقاط:

النقطة الأولى: ان الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم هزته موجة الاحتجاج نتيجة للغياب الكلي للمؤسسات الديمقراطية والقمع الذي مارسته الحكومة على الحريات العامة.[2]

النقطة الثانية: تشير الى بدء التحول في مسار الثورة نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية مما اضطرها الى التقدم باستقالة جماعية ،وتم تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة والذي بدا واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة وبضرورة اشراك مختلف الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية.[3]

وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل ،حيث تقدم الثوار بمجموعة من الطلبات ونذكر منها ،اجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية ،حل مجلس النواب والمستشارين ،إيقاف العمل بالدستور ،حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته ،الغاء إدارة الامن السياسي ،تكوين الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات وممثلين عن الشباب تكون مهمتها اعداد النصوص

1- عمر الصفراوي، "مسار العدالة الانتقالية في تونس توجه سليم أم فرصة مهدورة"، في مسعود رمضاني وآخرون، **في تونس الانتقال الديمقراطي العسير**(تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2017)، ص134.

2 -mark lynch « wages of arabe decay « from aspecial report : marc lunch susan B-glasser,andblakehounshell , revolution in the arabeworlde : tunisia- egupt, and the unmaking of an era , the state group, p 43.

3- السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، يوميات من مشهد متواصل**(بيروت: جداول، 2011)، ص 24.

التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي ، سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين ،انشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات

النقطة الثالثة: تشير الى التناقض في المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي في الشهور التي سبقت اجراء انتخابات المجلس التأسيسي بقدر كبير من عدم الوضوح.[1]

المطلب الثالث:انتخابات المجلس التأسيسي

تعد الانتخابات بمختلف أنواعها احد اهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالتها ونتائجها وتتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة استثنائية ،حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية الذي يفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

وكانت هذه الانتخابات الأولى من نوعها في تاريخ الربيع العربي و نقطة تحول هامة من النظام القمعي الذي دام على مدى نصف قرن واحتكم إلى السيطرة الديكتاتورية والاضطهاد السياسي ولقد شكلت هذه الأحداث المفاجئة التي أفضتإلى تغيير النظام في تونس مرحلة انتقالية جديدة استدعت إعدادأنظمة محددة للحكم بغية إدارة هذه المرحلة الانتقالية ولذلك، فقد جرى تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في شهر افريل2011 وأوكلتإليها مهمة تنظيم الانتخابات الأولى التي تقوم على أساس من التنافس في تونس وقد جرى تعليق الدستور التونسي بصورة جزئية في شهر مارس 2011 حيث اعتبرت القوانين السارية قاصرة وغير واقية في سياق مرحلة ما بعد الثورة ،لذلك فقد تم سن إطار قانوني جديد لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي.[2]

المجلس الوطني التأسيسي هو مجلس متكون من 217عضوا تم انتخابهم من قبل التونسيين الذين سجلوا في الانتخابات، عرفتبأنهاأول انتخابات ديمقراطية وشفافة في تاريخ البلاد وتم تنظيمها بين 20و23

1- صافينار محمد احمد، "عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات 2012"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.acpssahramdigital.org، تاريخ الاطلاع: 2018/03/27.

2- "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس 23 أكتوبر 2011"، التقرير النهائي، نقلا عن الموقع الالكتروني www.cartercentr.org، تاريخ الاطلاع: 2018/0/22.

اكتوبر2011 بهدف انتخاب 11 686 217 مترشح يمثلون 1517 قائمة بين ائتلافية وحزبيةومستقلة، بدأت الحملة الانتخابية في1 أكتوبر واختتمت في 21 أكتوبر.[1]

تميزت هذه الانتخابات بقدر عال من الشفافية في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع ،ومن التنظيم العالي ،وحرية التعبير والإقبال الشديد من جانب الناخبين فترجمت في حقيقة الأمر ارادة الشعب التونسي في انتخاب سلطات جديدة بصورة ديمقراطية ،إنهاأول انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تحصل في تاريخ تونس الحديث،بعد تسعة أشهر من انجاز الثورة التي اسقطت نظام زين العابدين بن علي في14جانفي2011،[2] وكانت من أولى مهام المجلس التأسيسي المنتخب إعادة صياغة الدستور وتعيين حكومة مؤقتة ،وقد توافقت القوى السياسية الفائزة في الانتخابات ،على تشكيل حكومة ائتلافية على اختيار المنصف المرزوقي (رئيس حزب المؤتمر من اجل الجمهورية) رئيس مؤقت للبلاد ،والأمين العام لحزب النهضة حمادي الجبالي رئيس للوزراء فيما تولى مصطفى بن جعفر (رئيس حزب التكتل من اجل العمل والحريات) رئاسة المجلس التأسيسي ،في مسعى لتحقيق اكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية في بلد **عد** نموذجا في تحقيق ثورة أحدثت نقلة سياسية كبيرة.[3]

مع انتخاب المجلس التأسيسي في 23تشرين الأول(أكتوبر)2011 والمكلف بإقرار الدستور،ختمت تونس المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت سقوط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ،وباشرت المرحلة الثانية من عملية الانتقال نحو الديمقراطية وهو إقرار الدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي ،لقد جرت الانتخابات بشكل منظم وشفاف و بمشاركة واسعة ،وشكلت فاتحة لائقة للعهد الجديد ،وعلى الرغم من أن النتائج النهائية لم تعلن بعد رسميا وبشكل كامل ،إلا أن مؤشرات النتائج الجزئية الرسمية ،والنتائج التقديرية للكتل السياسية تصب جميعها في خانة تقدم حزب حركة النهضة وحصوله على أغلبية

1- "المجلس الوطني التأسيسي التونسي (2011-2014)"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.wikipidia.org، تاريخ الاطلاع: 2018/03/21.

2- توفيق المديني، **تاريخ المعارضة التونسية: من النشأة الى الثورة** (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، 2012)، ص 440.

3- هيفاء احمد محمد، مرجع سابق، ص40،39.

انتخابية وصلت إلى 40بالمئة من إجمال عدد الأصوات ،تلاه حزب المؤتمر من اجل الجمهورية ،ثم التكتل من اجل العمل والحريات وبعده العريضة الشعبية "التي شكلت ابرز المفاجئات في هذه الانتخابات.[1]

أ) الخريطةالانتخابية:

- شارك في الانتخابات التونسيةأكثر من 116قائمة حزبية و1400 قائمة مستقرة وتنافس في هذه الانتخابات أكثر من 11الف مرشح وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 54,1بالمئة.[2]

- تتنوع القوائم المترشحة للمجلس التأسيسي على النحو التالي :

- القوائم الحزبية 830 قائمة، القوائم المستقلة 655 قائمة، القوائم الائتلافية 43قائمة

- أما عددالمترشحين لعضوية المجلس فكان 11686 مترشحاتنافسوا على 217 مقعدأي معدل المتنافسين على كل مقعد في المجلس الوطني التأسيسي بلغ 50 مترشحا و يعكس هذا العدد الكبير رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الانغلاق والاستبداد.[3]

ب) نتائج الانتخابات:أسفرت نتيجة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن فوز "حركة النهضة" ب 89مقعد من أصل 217، بينما نال "حزب المؤتمر" من اجل الجمهورية 29مقعدا ،يليه حزب "العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية" ، ثم حزب "التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات" الذي نال

1- "الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص1.

2- علي الصالح مولى، "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 يناير 2011"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(العـــدد 33، شتاء 2012)، ص155.

3- "الهيئة العليا للانتخابات"، نقلا عن الموقع الالكتروني، www.isie.tn، تاريخ الاطلاع: 2018/03/22.

20مقعدا ،وحصلت أحزابأخرى عديدة على عدد بسيط من المقاعد،تشكل تحالف حاكم "الترويكا"* قسم المناصب الرئيسة في السلطات الثلاث في ما بين أطرافه ،إذ نال التحالف من اجل رئاسة الجمهورية ،وتولت "حركة النهضة"رئاسة الوزارة،ونال حزب "التكتل من اجل العمل والحريات" رئاسة المجلس الوطني التأسيسي.[1]

أكدت انتخابات المجلس التأسيسي مجموعة من الحقائق وحملت بعض المفاجئات ،سواء تلك التي تعلقت بالأطراف الفائزة أو تلك التي تتمكن من تحقيق وجودها في المجلس، وبشكل عام يمكن تصنيف نجاح العريضة كمفاجئة حقيقية للنخبة السياسية وللرأي العام التونسي ككل ،فقوائمها تغلغلت دون أن يتفطن لها احد ،اذ كانت الأنظار مشدودة إلى النتائج الكبيرة ، التي حققها قوائم النهضة ، ثم جاءت العريضة الشعبية لتحقق المفاجئة الأكبر بسبب النتائج غير متوقعة لها أمام حركة النهضة التي حققت نتائج فاقت توقعات المراقبين الذين كانوا ينتظرون انتصارها وليس اكتساحها لغالبية الدوائر الانتخابية كما حصل ،كما تتالت المفاجئة المهمة التي حققها حزب المؤتمر من اجل الجمهورية وحصوله على المرتبة الثانية بعد النهضة ،وأخيرا برزت حقيقة أخرىفجاءت المتابعين تمثلت في النتائج الهزيلة التي حققتها بعض الأحزاب (التاريخية) و(المناضلة) خاصة نتائج "الحزب الديمقراطي التقدمي" و"القطب الديمقراطي الحداثي" و"حزب العمال الشيوعي التونسي"[2]، وفاز كل من القطب الديمقراطي الحداثي (ائتلاف بقيادة التجديد الشيوعي سابقا وحزب المبادرة بقيادة كمال مرجان، آخر وزير خارجية في عهد بن علي) بخمس مقاعد لكل منهما، بعدها حزب آفاق تونس (الليبرالي) و أربع مقاعد، و حزب العمال الشيوعي التونسي بثلاث مقاعد ، وحزب الشعب (قوميين عرب) حصل على مقعدين،وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين (وسط) على مقعدين[3]، وقد بلغت نسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمات و الأحزاب التي أخفقت في الانتخابات

1- حسن الحاج علي أحمد، "مراحل إنتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير" في إدريس لكريني وآخـــرون، **أطوار التاريخ الانتقاليمآل الثورات العربية**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015)، ص98.

***الترويكا:** كلمة روسية تعنب عربة روسية يجرها ثلاثة جياد متراصة، والترويكا الحكم هو نظام الحكم الثلاثي، أما بالنسبة للحالة التونسية فهو الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس لمدة عـــامين ونصـــف تقريبـــا ومكون من: حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات.

2- "تحليل سياسي في ضوء النتائج الأولية للانتخابات"، جريدة الصباح، العدد 1601.

3- أبو القاسم محمود حمدي، "انتخابات المجلس التأسيسي التونسي، القضايا والنتائج"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**،(العدد 204، ديسمبر 2011)، ص143.

حوالي 35 بالمئة من مجموع الأصوات، وتعتبر هذه الأصوات في حكم الأوراق عديمة الجدوى ،باعتبارأنها لم تحصل على مقاعد في المجلس التأسيسي، وبذلك تكون نسبة 65 بالمائة من أصوات الناخبين ممثلة بمقاعد المجلس التأسيسي حصلت منها حركة النهضة على نسبة 41,47 بالمئة.[1]

جـــ – حركة النهضة في غمار الانتخابات :

دخلت حركة النهضة غمار الانتخابات، وقد خضعت العملية الانتخابية التونسية الأولى من نوعها للرقابة بما يضمن النزاهة و الشفافية ،وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع حوالي 70بالمئة و بقاعدة انتخابية ضمت 7ملايين مواطن ،كما سجلت نسبة تصويت التونسيين المقيمين في الخارج حوالي 40بالمئة ،وتم تمثيلهم في المجلس الوطني ب18عضوا ،وقد جاءت النتائج معلنة فوز حركة النهضة الإسلامية ب89مقعدا يليها حزب "المؤتمر من اجل الجمهورية " فائزا ب30مقعدا،ثم العريضة الشعبية "و حزبها المحافظين التقدميين بحصولها على 26مقعدا ثم حزب "التكتل من اجل العمل و الحريات الذي احتل المرتبة الرابعة ب21مقعدا ، وجاء في المرتبة الخامسة "الحزب الديمقراطي التقدمي "جائزا على 16مقعدا، وأخيرا فاز كل من "القطب الديمقراطي الحداثي" و"حزب المبادرة "ب5مقاعد لكل منهما.[2]

جاء الفوز الذي حققه حزب النهضة و الذي لم يكن مفاجئا ،وعلى الرغم من عقود الاضطهاد و النفي التي مرت بها الحركة ،بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي دعمت مكانة الحركة في الشارع التونسي بعد الثورة وتكون على رأس قائمة القوى المرحب بها يأتي بعد ذلك طرح الحركة لبرنامج وطني شامل و تصالحي يسعى إلى التعاون و ينطلق من منطلقات وطنية ،فمؤسس الحركة أعلن التزامه بالتعددية و حقوق الإنسان ،واعتبر أن هذا هو أساس برنامج الحزب ،فبعد بدء ظهور معالم النتائج الأولية للانتخابات أعلن بعض قيادات الحركة إمكانيةتحالف الحركة مع حزبين علمانيين وهما "حزب المؤتمر من اجل الجمهورية" الذي يتزعمه "منصف المرزوقي" ،لم تنفي الحركة أيضا في برنامجها العمق العربي و الإسلامي لتونس قال

1- أبو القاسم محمود حمدي، **مرجع سابق**، ص144.

2- صافينار محمد أحمد، مرجع سابق.

الغنوشي أن النهضة "حركة وطنية تونسية مستقلة في قرارها " وأضاف في الحوار ما يفيد أن الحركة منطلقاتها وطنية و مستهدفاتها و غاياتها أممية[1].

اعتمد البرنامج الذي قدمته الحركة،ونال قبول الناخب التونسي على مجموعة من الأركان، تمثلت في خطاب تصالحي مع جميع أركان الطيف السياسي المجتمعي التونسي و التأكيد على أن الوحدة الوطنية هو شعار الحركة وهدفها الأولإعلان الحركة أنها لا تعتزم احتكار السلطة و أنها سوف تقود حكومة ائتلافية ،ولن تنفرد بقيادة البلاد وحدها في هذه المرحلة،بالإضافةإلى التأطير لقيام نموذج إسلامي ديمقراطي يرمي إلىإقامة مجتمع تعددي يشمل جميع أركان الطيف السياسي بما في ذلك العلمانيين ،مع الالتزام باحترام حقوق الإنسان بما فيها المرأة ،و التعهد باحترام كافة تعهدات الدولة \التونسية مع المجتمع الدولي، و في الجانب الاقتصادي تعهدت الحركة بالعمل على استعادة الاستقرار في البلاد بشكل سريع مع التعهد بالمضي قد ما في عملية التنمية ،مع إعادة هيكلة الإدارة المدنية للبلاد و السعي إلى تحسين مستوى الإدارة العامة مؤسسيا و تشريعيا.[2]أظهرت انتخابات 23أكتوبر 2011 حركة النهضة منتصرة وأظهرتها على صورة المؤتمن على الجمهورية الثانية، و البديل المعتدل من الحركات الدينية المتطرفة ،فأعادت بذلك تشكيل المشهد السياسي بطرح نفسها فصيلا سياسيا وسطيا اعتداليا متجذرا في هويته العربية الإسلامية حتى يضل التواصل قائما بين شرائح المجتمع التونسي ،حيث اختارت حركة النهضة اقتحام الحياة السياسية و تحمل مسؤوليات تاريخية.[3]حققت حركة النهضة انتصارا واسعا في انتخابات المجلس التأسيسي و تصدرت كل الدوائر باستثناء دائرة "سيدي بوزيد" ، و تمكنت من تحقيق ذلك بفضل امتلاكها نواة تنظيمية منتشرة على كامل البلاد،إضافةإلى اتساع قاعدتها الاجتماعية نظرا لاستنادهاإلى مرجعية دينية ،أمااستراتيجيا فقد ارتكزت طروحاتها السياسية على أدبياتوفاقية كما تجنبت الرد على منتقديها على خلفية أيديولوجيتها ،وروجت النهضة خطابا يؤسس لخطة اقتصادية و اجتماعية متكاملة لتوظيف590ألف عاطل عن العمل خلال خمس سنوات ،و تحقيق الحياة الكريمة للتونسيين و بناء مجتمع معاصر لكنه متجذر في هويته من خلال بناء عقد

1- سامح عيد، **الحركات الاسلامية في العالم**،(مصر:مراصد مكتبة الاسكندرية ،وحدة الدراسات المستقبلية ،2012)، ص11.

2- سامح عيد، مرجع سابق،ص12.

3- محمد علي الكبسي، **كيمياء الربيع العربي التونسي والعربي** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص21

اجتماعي يقوم على التوافق و المشاركة و حفظ كيان الآسرة و توازنها و معالجة الظواهر الاجتماعية.[1]

- ناضلت حركة النهضة ضد الطغيان و الفساد و دفعت في سبيل ذلك ثمنا باهظا من أرواح شهدائها و حرية مناضليها و كانت في طليعة من نادى بانتخاب مجلس تأسيسي وفاء منها لكل الشهداء الذين فدوا الوطن بدمائهم ،فتقدموا للمشاركة في هذا الاستحقاق الوطني بكامل الوعي و المسؤولية من اجل تحقيق أمل الشعب في بناء دولة لا تغتصب فيها السلطة و لا تستبد فيها طاغية.

وحركة النهضة المنحازة لشعبها الحاملة لطموحاته ،تعتبر انتخابات 23 أكتوبر 2011أول فرصة حقيقية أمام التونسيين لتجسيم إرادتهم الحرة و مناسبة للأطراف السياسية الوطنية لاختبار قدرتهم على التعايش وتعليب مصلحة تونس العليا على المصالح الحزبية الضيقة و استعدادهم للحوار و التوافق على إدارة المرحلة الانتقالية المقبلة.

وباعتبارات أول مهام المجلس التأسيسي هي صياغة دستور جديد للبلاد ،فان الحركة تدعوا إلى المبادئ الدستورية التالية:

-تونس دولة حرة مستقلة ،الإسلام دينها و العربية لغتها و الجمهورية نظامها و تحقيق أهداف الثورة أولويتها -

السلطة للشعب يمارسها في مجلس منتخب ضمن نظام برلماني يفصل بين السلطات و يوازن بينها و يحترم استقلال القضاء و الحريات العامة و الفردية.

- الكرامة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية و ضمان الحق في الشغل و الصحة و السكن و التعليم المجاني و الإجباري.

- استقلالية المجتمع المدني و ضمان الحق النقابي.[2]

1- عبد اللطيف الحناشي، "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي :الإطار، المسار والنتائج"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.dohainstitute.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/22.

2- "حركة النهضة وانتخابات المجلس التأسيس"، نقلا عن الموقع الالكتروني، www.ennahdha.tn، تاريخ الاطلاع: 208/03/21.

برنامج الحزب متفتح على المجتمع المدني ،ويدعم مؤسساته بقوة ،حيث ينص في المادة 12 على أنالحكومة تعمل على قيام مجتمع مدني منظم و مستقل،يسعى إلى تحرير طاقات الأفراد ،واشتراكهم في الشأن العام و توحيد جهودهم ،درء للاستبداد و توغل و طغيان الدولة أورأس المال على المجتمع ،هذا بالإضافةإلى العمل على إلغاء القوانين القمعية ،التي تحد من الحقوق و الحريات.[1]

المبحث الثاني: دور حركة النهضة في الفترة الانتقالية

استطاعت الأحزاب السياسية التونسية ذات الأيديولوجيات المختلفة أن تذلل كافة الصعاب التي اعترضت المشهد التونسي، والتي كان آخرها الأزمة السياسية الحادة التي عصفت بالجمهورية التونسية الثانية، حيث أن جولات الحوار التي قادها "الاتحاد العام التونسي للشغل" وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، أنهت كافة الخلافات وأوصلت كافة الأحزاب إلى أرضية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق إنجازات إيجابية متميزة، أبرزها يتمثل بصياغة الدستور وإقرار المجلس التأسيسي لقانون الانتخابات والاستفتاء، واستعدت تونس جيدا لإسدال الستار على مرحلة التحول الديمقراطي الثالثة المتمثلة بالانتخابات التشريعية والرئاسية.

المطلب الأول: موقف وموقع حركة النهضة من الممارسة الديمقراطية و ممارستها للحكم

تمثل الديمقراطية منهجا وعملية سياسية لإدارة اوجه الاختلاف والراي في التناقض في المصالح من خلال حماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الاكثرية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية

1- أسامة صالح، "الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الاسلامية الصاعدة هيكلة الدولة العربية" ، **مجلة السياسة الدولية**، (المجلد 47، العدد 188، 2012)، ص20.

الملزمة للجماعة السياسية ، وتعد المشاركة السياسية الفعالة والتداول السلمي على السلطة واجراء الانتخابات بشكل منتظم من اهم مظاهر العملية الديمقراطية.

1- موقف حركة النهضة من الديمقراطية: تؤمن بعض الحركات الاسلامية ان الحرية مقيدة بالشرع، واذا نظرنا لموقفها من الديمقراطية يتضح لنا انها تتخذ منها موقفا الرفض بالمعنى الفلسفي والحضاري وتقبلها فقط كأداةأو نظام للحكم في اقل الاحيان، أما حركة النهضة التونسية فإنها تتناول قضية التعارض بين الشورى والديمقراطية من زاوية مختلفة تماما ، هي لاتحاول تأطير الديمقراطية دينيا كما سعى لذلك "حسن الترابي" [1]، ولاترى تعارضا او تفصح عن هذا التعارض ولاتحاول التوفيق بينهما وبدلا من ذلك النظر للديمقراطية على انها تراث انساني عالمي اصبحت له اسس جديدة ليست بالضرورة اسس علمانية ، وثانيا تهتم بترسيخ التقاليد الديمقراطية في الممارسة ، وتؤمن بمتطلبات اساسية في الديمقراطية كتداول السلطة والاعتراف بالآخر، وتعتبر الديمقراطية وسيلة المسلمين لإقامة المجتمع والدولة الاسلامية.[2]

رغم حالة اللااستقرار السياسي التي تمر بها تونس نتيجة الاستقالات المتكررة، الا أن حركة النهضة ترى في ذلك طريقة للتداول السلمي على السلطة وان تلك الاستقالة عبرت عن الالتزام العميق لحركة النهضة بتقديم مصلحة البلاد على أي مصلحة حزبيةأو فئوية، وان الاستقالة الطوعية تبين عدم تشبث النهضة بالحكم، كما عبرت عن دعمها لحكومة السيد "مهدي جمعة" الذي تم تعيينه على رأس الحكومة التونسية في 26 جانفي 2014، وفي تعليق لراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة فضلت الديمقراطية والدستور على البقاء في الحكم، وأنها تنازلت عن سلطة منتخبة وتتمتع بشبه أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي ومدعومة بأوسع شارع، فهي -النهضة- خسرت الحكم ولكن في المقابل ربحت الديمقراطية.

ولكن رغم ترويج حركة النهضة لفكرة تخليها عن السلطة بمحض ارادتها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث نعتقد أن كم الاحتجاجات والتظاهرات من قبل المجتمع التونسي ومنظمات المجتمع المدني بسبب عجزها عن الرد على مختلف مطالبه، وحالة الانقلاب الأمني التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، والاغتيالات السياسية، ...كلها أسباب كافية تثبت عجز النهضة على تسيير المرحلة بالرغم من الاقرار بصعوبتها،

1- نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطي محمد أحمد، **السياسات الخارجية للحركات الاسلامية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص170.

2- المرجع نفسه.

وبالتالي هذا ما أجبرها على التخلي عن رئاسة الحكومة وليس عن السلطة، وبذلك تكون حركة النهضة خطت خطوة كبيرة نحو الاتجاه لتأصيل التحول الديمقراطي التونسي على أرض الواقع.[1]

ويقول الأستاذ "الغنوشي" عن حزبه انه: "اول حزب اسلامي ت**ثبت** الديمقراطية على اساس التوافق الوطني في تونس" ويقول :"...وخلال تجربتنا في الحكم استنبطنا مفهوما جديدا وهو ا**لحكم الديمقراطي التوافقي** أو ما يسمى في الاسلام الاجماع ، واضاف الغنوشي "نحن اول حزب اسلامي يؤكد على معنى الديمقراطية وان الديمقراطية جزء من الاسلام والاسلام حرب على الديكتاتورية والاستبداد والظلم"[2] اشتهر حزب النهضة بانفتاحهالسياسي على الافكار والنظم السياسية الاسلامية والغربية حتى انه سبق الكثير من الجماعات والاحزاب الاسلامية في تبني النظام الديمقراطي كنظام حكم وتأصيله شرعا ، والنداء به ليكون البديل عن الاستبداد وحكم الفرد.[3]

أعلن حزب حركة النهضة أحد الأحزاب السياسية الأكثر نفوذا في العالم العربي وقوة رئيسية في بروز تونس كدولة ديمقراطية مؤخرا تحولا تاريخيا، فقد انتقل حزب حركة النهضة الى أبعد من أصوله كحزب اسلامي واحتضن هوية جديدة تماما تتمثل في كونه حزب الديمقراطيين المسلمين، ان الحركة التي ساهمت في تأسيسها سنة 1980 لم تعد حزبا سياسيا وللحركة اجتماعية، لقد قطعت مع الأنشطة الثقافية والدينية وأصبحت تركز فقط على السياسة.

تطور حزب حركة النهضة هو نتيجة 35 سنة من التقييم الذاتي المتواصل وأكثر من سنتين من التأمل المكثف والمناقشة على المستوى الشعبي، وخلال مؤتمر حزب حركة النهضة الذي عقد في شهر ماي أكثر من **80 بالمائة** من الأعضاء لصالح هذا التحول الرسمي، الذي لا يمثل تغييرا كبيرا في المعتقدات التي يؤمن بها الحزب منذ فترة طويلة، وتجدر الاشارة الى أن قيمنا كانت بالفعل تتماشى مع المثل الديمقراطية، والقناعات الأساسية التي لم تتغير.

1- عائشة عباش، "الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في تجربة حكم النهضة في الحكم"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.democratica.de، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

2- "كلمة راشد الغنوشي"، مدينة سليمان من ولاية نابل"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.youtube.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

3 -alexisarieff, political transition,(analyst in the african affairs, congressional research service, june 18, 2012) ,page1.

إن الذي تغير هو البيئة التي نمل فيها، فتونس أصبحت أخيرا ديمقراطية بدلا من دكتاتورية وهذا يعني أن حزب حركة النهضة يمكن أن يكون في النهاية حزبا سياسيا يركز على جدول الأعمال الملي والرؤية الاقتصادية بدلا من أن يكون حركة اجتماعية تكافح ضد القمع والدكتاتورية، وفي الوقت الذي يصارع فيه الشرق الأوسط عدم الاستقرار والعنف، الذي يصبح في كثير من الأحيان معقدا جراء الصراعات التي تدور حول العلاقة السليمة بين الدين والسياسة، يجب أن يكون تطور حزب حركة النهضة بمثابة دليل على أن الاسلام هو في الواقع متوافق مع الديمقراطية وأن الحركات الاسلامية يمكن أن تلعب دورا بناءا وهاما في تعزيز التحولات الديمقراطية الناجحة.[1]

2- موقع حركة النهضة من الديمقراطية: يدعو السيد الغنوشي الى بناء نظام ديمقراطي كمدخل لتحيق الاصلاح الشامل وينقد بشدة سهولة تكفير المخالفوالطعن بدينه لدى الحركات الاسلامية بسبب انغلاقها وتوجسها من كل جديد لكن بطبيعة الحال لدى السيدالغنوشي تصوره الخاص للنظام الذي تمخض عنهتطور الحياة المجتمعية واهتدى اليها الفكر الانساني ماعدا النظام الاسلامي ولكي تصلح الديمقراطية للواقع الاسلامي لابد من اعادة استتباتها في الارض الاسلامية وتبيئتها وتخليصها من شوائب العلمانية.[2]

وقد ظل راشد الغنوشي وفيا لاختياره النقدي والاصلاحي ، فاستمر متمسكا بالخيار الديمقراطي في العمل الساسي وبنهج الحوار في ميدانالدعوة سريعا في الاغراء الانقلابي (العسكري) ناقلا ميدان الدعوة من مؤسسات (المجتمع المدني) السلطة مغامرا بتصفية تراثه الفكري الاجتهادي الخلاق على الاقل في نظرمن رأوفيه صوتا اسلاميا اصلاحيا نوعيا متميزا.[3]

1- "من الاسلام السياسي الى الديمقراطية الاسلامية"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.noonpost.org، تاريخالاطلاع: 2018/04/03.

2- منذر خدام، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**،(دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004)، ص 140.

3- عبد الإله بلقزيز، **الاسلام والسياسة: دور الحركة في صوغ المجال السياسي**،(الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ط 2، 2008)، ص 176.

وقد كان كتاب الغنوشي الحريات العامة في الدولة الاسلامية جهدافكريا لتبيئةأو توطين الديمقراطية في فكر الحركات الاسلامية ويؤكد الغنوشي في محاولته استنبات الديمقراطية في المجتمعات الاسلامية على وجودفلسفة لأي نظام حكم هي التي تشكل مكونات هذا المبدأ واكد ان الديمقراطية ليست مجرد اعلان دستوري لحقوق الانسان وانتقال السلطة للشعب واعتماد اسلوب الانتخاب في قيام السلطة التنفيذية والتشريعية بقدر ماهي تقدير معين للإنسان وللكون وللحياة تقديرا يرسخ كرامة الانسان وحريته.[1]

3- حركة النهضة وكيفية ممارستها للحكم:بعد سنتين من تجربة حكم الاسلام السياسي في تونس، تستعد حركة النهضة لمغادرة سدة الحكم والنزول الى واقع الممارسة السياسية العادية بعيدا عن "تهرئة" السلطة وتوجهاتها المخيفة، وأدركت قياداتها، بعد هذه التجربة الأولى من حكم التيار الإسلامي في تاريخ تونس الحديث. أن مواصلة التجربة تمثل "هدية مسمومة" قد تقضي على وجودها السياسي خلال الفترة المقبلة واتعظت الحركة جيدا من الدرس المصري القاسي وراوغت وتحايلت على خصومها كثيرا خلال فترة وجودها على رأس السلطة من أجل الخروج بأخف الأضرار وعملت المعارضة بشقيها اليساري والليبرالي على مزيد توريطها في ممارسة الحكم والزج بها الى الركن وتحميلها كل "مصائب ادارة البلاد والفشل في تحقيق انتظارات التونسيين المتعطشين لواقع سياسي واجتماعي واقتصادي مغاير".[2]

يتأطر المشروع السياسي لحزب حركة النهضة ضمن السياق الوطني العام الذي تشهده البلاد في مرحلة ما بعد الثورة، ويستهدف فهم التحديات الوطنية الكبرى ومعالجتها، ويقدم قراءات واجابات وطنية مسؤولة، بقطع النظر عن الموقع المستقبلي للحزب في المشهد السياسيين وبصرف النظر عن علاقته بالحكم طرف أساسيا، أو طرف مشاركا أو حتى طرف خارج السلطةالتنفيذي، بيد أنه يحرص على أن يكون في الموقع الفاعل والمؤثر الذي يؤخذ بعين الاعتبار في بلورة السياسات أو في صياغة القرارات.

يهدف المشروع الى رسم رؤية استراتيجية في التموقع السياسي والانتخابي، بناءا على فهم مشترك للواقع الداخلي ولوطني ضمن رؤية جيوسياسية تقرأ جملة التحديات الوطنية والاقليمية والدولية الكبرى، ويسعى الى تقديم تصورات للمعالجات الممكنة في سياق تقدير واع لموازين القوى الداخلية والخارجية،

1- حيدر ابراهيم، مرجع سابق،ص248.

2- المنجيالسعيداني، "حركة النهضة ...من تجربة الحكم الى الخروج »الآمن »"،نقلا عن الموقع الالكتروني: www.essahafa.tn، تاريخ الاطلاع: 3 أفريل 2018.

وتحديد الأهداف القريبة والوسيطة وآليات التنزيل والشروط المنهجية الهيكلية المساعدة على الأداء الأفضل.[1]

فقد استطاع "راشد الغنوشي" بفكرة المتقدم على سائرقوى الاسلام السياسي عموما، وبتأثيرات لجوئه الاضطراري بالإقامة في بريطانيا، لفترة طويلة نسبيا، وتأثره بممارساتها الديمقراطية، أن ينحو بحركة النهضة، التي ارتبطت بنوع ما من العلاقة مع حركة "الاخوان المسلمين" منحى مختلفا عما مارسته حركة "الاخوان المسلمين" في مصر وما انتهت إليه تجربتها من كارثةسياسية هناك، رغم محاولاته المتكررة والفاشلة لتصحيح مسارها، ورغم بعض الأخطاء التكتيكية التي ارتكبتها "حركةالنهضة" أثناء الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية إلا أنه استطاع وبقدركبير من المسؤولية والشجاعة[2] أن يعيد "حركةالنهضة" الى مسارها الصحيح، ويقدم حاليا نموذجا هاما للقيادة السياسية التي ترجح الأهداف طويلة الأمد، وتلك الوطنية، على الأهداف القصيرة الأمد وعلى الشغف بالسلطة، كما تمكن الغنوشي من إنهاء الخطاب المزدوج الذي كان شطر منه موجها الى النهضة المعلن لقواعدها وللرأي العام التونسي عموما، كما تنتظر الغنوشي مهمة "عقلنة تيار الاسلام السياسي" خارج تونس، وربما كان الوحيد، في حدود معلوماتي، القادر على ذلك، وهذا قد يتطلب منه إبعاد "حركة النهضة" مؤسسيا من حركة "الإخوان المسلمين" لتكون لديه حرية أكبر في الحركة لإنجاز هذه المهمة الصعبة، لكن غير المستحيلة.[3]

شاركت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي لتونس بعد الثورة بتاريخ 23أكتوبر 2011، وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي جاء تحت اسم "من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية" على مجموعة من المبادئ الديمقراطية كاستقلال القضاء والفصل بين السلطات، والحفاظ على الحريات الامة والخاصة والعمل على ترسيخها، وحماية مكاسب المرأة وتفعيل دورهافي مختلف المجالات، وتبنيها للدولة المدنية،

1- "اللائحة السياسية، التحليل- الخيار- التنزيل: حزب حركة النهضة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.ennahdha.tn، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

2- خير الدين حسيب، "تونس ... إلى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعا"، **مجلة المستقبل العربي**،(افتتاحية العدد 8).

3- خير الدين حسيب، مرجع سابق.

واحترام القواعد الديمقراطية، وحماية السلم المدني، والحفاظعلى الحوار الوطني، وسعيها الى الانفتاح على مقتضيات العصر والحداثة.[1]

تعد تجربة حركة النهضة في الحكم وتسلمها لمقاليده في تونس التجربةالأولى في تاريخ نشأتها، وجاء تسلم حركة النهضة الحكم في تونس بعد إسقاط نظام "زين العابدين بن علي" على نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها تونس الى جانب قمع الحريات وإهدار الحقوق والاستئثار بالسلطات، وبموجب تصدر حركة النهضة نتائج انتخابات المجلسالتأسيسي عام 2011 كان لهاالحق في تشكيل الحكومة، وبرزت كإحدى المكونات السياسية الرئيسية في تونس وألقي على كاهلها مهام التحول الديمقراطي، في فترة امتازت بصعوبتها كتجربة فتية، شرعت بها حركة النهضة مع تنامي التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضرورةالحفاظ على الانتقالالسلمي والآمن تمهيدا للتحول الديمقراطي تونس.[2]

ويفسر الغنوشي قبوله الديمقراطية، لأنه يرى فيها بأنهاتقدم للشورى الأدوات الكفيلة التي تعبر عن سلطة الأمة، فتقدم للناس حرية اختيار من يمثلهم، وتجعل للأمة السلطة على حكامها، وتنقل الشورىمن مقصد شرعي الى آلية تقطع الطريق أمام الاستبداد والتفرد، وتعطي الأمة صوتها لمن تراه قادرا على تطبيق اجتهاده.[3]

المطلب الثاني: الأزمة السياسية بين حركة النهضة والمعارضة

تخلت حركة النهضة من مغازلة أطراف داخلها "التيار السلفي" والجماعات الراديكالية الإسلامية في التوحد حول مطلب تطبيق الشريعة ومواجهة العلمانيين، كما تخلت عن نهجها في القطيعة السياسية مع المنظومة القديمة من الدستوريين خاصة، الذين كانت ترفض مجرد الجلوس معهم خلال السنة الأولى من حكم الترويكا، لتصبح من اهم المدافعين عن التوافق الوطني والشراكة السياسية التي لا تقضي أحدا، وكشفت

1- "برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية"، تونس: صادر في كانون الأول/ ديسمبر 2011، ص ص 7-9.

2- محمود سليم هاشم شوبكي، مرجع سابق، ص 115.

3- راشد الغنوشي، "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.slideshare.net، تاريخ الاطلاع: 2018/04/04، ص 112.

قيادة النهضة عن مرونة سياسية بالغة ودرجة عالية من المناورة، حتى ضحت بخروجها من الحكم من أجل التوافق على دستور ديمقراطي وخفض التشنج السياسي وانقاذ البلاد من سيناريوهات العنف، وسط أوضاع عربية مضطربة وصار بناء الدولة الديمقراطية وضمان الحريات وحماية حقوق الانسان، عنوان المشروع السياسي لحركة النهضة وليس اقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة وفي أحسن الأحوال لم يعد التعارض قائما بين الأمرين كما صارت الحركة تتبنى الانتخابات التعددية والحرة والشفافةأساسا وحيدا لشرعية الحكم الديمقراطي، و لم تعد تفكر بالمغالبة و "الغلبة" والاطاحة بالاستبدادات بأنه وسيلة على غرار أغلب القوى الرافضة للدكتاتورية في المرحلة السابقة للثورة. وهذا تطور مهم في الخطاب وفي المعجم السياسي وفي الممارسة يتطلب تأصيلا وتناغما مع الرؤية الفكرية.[1]

1- علاقة حركة النهضة مع المعارضة بعد الثورة:أدت الثورة في تونس الى اثارة جدل واسع حول طبيعة الدولة التونسية الجديدة، حدثت تجاذبات بين مختلفالتيارات خصوصا التيار العلماني الذي يريد تكريس لائكية *الدولة، والتيار الاسلامي الذي يسعى الى انشاء دولة اسلامية ومازاد من حدة هذا التنافس نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2012 والتي عززت من موقف حركة النهضة التي حازت على أكثر من 40 من أصوات الناخبين، مما مكنها من الحصول على منصب رئيس الحكوم وأغلب الحقائب الوزارية بما فيها[2] السيادية ما عدا وزارة الدفاع، وهذا ما أثار مخاوف التيار العلماني من تراجع الحركة عن خطابها المعتدل قبل الانتخابات ومحاولة اسلمة الدولة .

وعرفت العلاقة بين حركة النهضة كحزب حاكم والأحزاب المعارضةتوترا كبيرا نتيجة حالة عدم الثقة السائدةبين الطرفينوالتي أفرزتها مخلفات النظام السابق، بالإضافةالى المواقف والتصريحات المتصادمة بين الطرفين، فمن جهةتتهم المعارضة حركةالنهضة باستغلال العملية الديمقراطية للوصول الى السلطة، ومحاولة تشكيل دكتاتورية جديدة ذاتبعد ديني، وهو ما اعتبرته تراجعا عن المكاسب المحققةفي مجالالحريات وحقوق الانسان والمرأة وحرية الإعلام، وفي المقابل يرى الغنوشي أفكار العلمانيين هي نتاج الغزو الثقافي الغربي واعتمادهم على الدعم الخارجي، وهي التصريحات التي تقلق كثيرا المعارضة . ويقول مسؤول العلاقات

1- محمد القوماني، "من جماعات سرية إلى حزب في الحكم: حركة النهضة تتطور سياسيا وتتردد فكريا"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.goumani.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

2- فازية ويكن، مرجع سابق،ص91.

الخارجية في الاتحادالتونسي العاملللشغل "فتحي دبك" : انهم يتكلمون عن اليسار بطريقة بنعلي، فيتحدثون عن مؤامرات خارجية ومحاولة مزعومة لإغراقالبلاد في الفوضى، مبدئيا قلقه من توجه النهضة نحو إقصاء المعارضين على أساس أنهم أقلية.[1]

وجهت العديد من التهم الى حركةالنهضة من قبل خصومها من المعارضة الديمقراطية، من أجل السعي لاستئثار السلطة عبرتضخيم رئيس الحكومة وتهميش دور رئيس الجمهورية والحد من سلطته وهو ماأثار ردة فعل قوية من جانب حزب المؤتمر الذي يتزعمه "المنصف المرزوقي".[2]

بعد الثورة التونسية وبداية المرحلة الانتقالية بدأت مرحلة من التوافق الوطني بعيدا عن التوتر والاضطرابات السياسية والأمنية الحادة ويبدو هذا جليا في وجودنضج على مستوى العلاقة بين تنظيمات سياسية وحركات مجتمعية كانت على خصومة شديدة فيما بينها وقد انتقلت العلاقة بين الليبراليين والاسلاميين واليساريين والقوميين من الصراع المذهبي والايديولوجي الى علاقة تعاون بل تحالف احيانا وذلك نتيجة الوعي بحساسية الانتقال[3]. وأثر انتخاب المجلس التأسيسي حدث تغير في المشهد السياسي التونسي، حيث تشكل تحالف عرف بالترويكا وبعد تجاوز المجلس التأسيسي المدة الزمنية المحددة له بعام لإنهاء اعماله التي حددتها وثيقة اعلان المسار الانتقالي 10 سبتمبر 2011 في صياغة الدستور والاعلان عن الانتخابات العامة الامر الذي لم يتم حيث تم تمديد المرحلة الانتقالية ورأت المعارضة في ذلك محاولة من النهضة وحلفائها لاحتكار السلطة، بينما رات النهضة ان المجلس لم ينهي مهامه،وكذلك اتهمت المعارضة المجلس بانه خادم الائتلاف الحاكم الترويكا.[4]

1- **المرجع نفسه**، ص 92.

2- توفيق المديني، "الثورة التونسية... صعوبة الانتقال الى دولة القانون"، **مجلة المستقبل العربي**، (العـــدد 4640، جانفي 2012)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 19.

***لائكية:** هي مفهوم يعبر عن فصل الدين عن شؤون الحكومة والدولة وكذلك عدم تدخل الحكومـــة فـــي الشـــؤون الدينية.

3- سند السويدي، جمال وأحمد راشد الصفي، **حركات الاسلام السياسي والسلطة في العـــالم العربـــي، الصـــعود والأفول**،(الامارات:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 131.

4- محمود سليم هاشم شوبكي، **مرجع سابق** ، ص 16.

وقد اعلنت 10 أحزاب خلال اجتماع في تونس ،عن تأسيس جبهة معارضة تحت اسم جبهة الانقاذ والتقدم بهدف تحقيق التوازن المفقود في المشهد السياسي والحد من هيمنة حركة النهضة تضم الجبهة الجديدة ، الهيئة التأسيسية لحركة نداء تونس وحركة مشروع تونس 20 نائبا في البرلمان من مجموع 217 والاتحاد الوطني الحر 11 نائبا وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحركة تونس المستقبل والحزب الاشتراكي وحزب الثوابت وحركة الشباب التونسي وحزب الوحدة الشعبية والحركة الوسطية الديمقراطية بعد وصول حركة النهضة للحكم بدأت تشهد الحركة تحالفات وفينفس الوقت تلقىمعارضة شديدة ، وعلى هذا الاساس تبقى حركة النهضة تواجه معارضة شديدة كما في بعض الاحيان انعدام الثقة من بعض الاطراف والتخوف من المشروع النهضوي الذي كانت انطلاقته في الماضي تحت مظلة الاسلام.[1]

2- توتر علاقة النهضة والمعارضة بعد الثورة:اعتبر راشد الغنوشي أن حزب نداء تونس الذي يعتبرحسب استطلاعات رأي حديثة أهم منافس سياسي في تونس لحركةالنهضة، أخطر على الثورةمن السلفيين، ويمثل امتداد لحزب -التجمع- الحاكم في عهد بن علي، وهي التصريحات التي اعتبرها قادة حزب —نداء تونس- العلماني المعارض الذي يرأسه الوزير الأول السابق "الباجي قائد السبسي" المحرض الرئيسي لأعمال العنف التي عرفتهامقرات واجتماعات عدة للحزبمناطق عدة بالبلاد 2012 من قبل افراد على ترخيص قانوني من الحكومة التي يرأسها "حمادي الجبالي" أمين عام حركة النهضة، ففي 18 أكتوبر 2012 قتل اسلاميون" لطفي نقض" منسق حزب نداء تونس وزارة الداخلية بالتباطؤ مع مئات من المحسوبين على هذه الرابطة الذين هاجموا في 3 ديسمبر 2012 اجتماعا نظمه الحزب في جزيرة جربة.

وعلى اثر ذلك قرر الحزب رفع شكوى ضد مسؤولين حكوميين وسياسيين تونسيين من بينهم "راشد الغنوشي" رئيس حركة النهضة الإسلامية الحاكمة بتهمة ارتكاب -جريمة ضد الانسانية- ، يأتي ذلكعلى خلفية تكرر اعتداءات محسوبين على حركة النهضة على مقرات واجتماعات الحزب وقتلهم أحد قياديه.[2]

تمثل علاقة حركة النهضة بتنظيم الإخوان المسلمين حجر أساس المشكل القائم بينها والنخب التونسية المعارضة لوجودها ولمشاركتها في الحكم فلا يكاد يخلو تلاسن أو مشاحنات ساخنة بين وجوه حداثية

1- سيف الدين بن محجوب، "تونس تأسيس جبهة سياسية معارضة لحركة النهضة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aa.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/04.

2- فازية ويكن، مرجع سابق، ص ص 92،93.

وأخرى إسلاموية من إثارة هذه القضية "التهمة" هي الإنكار، الشيء الذي زاد في توتر الجدل حول هذه المسألة وأسهم في تأجيج الشك حول طموحات الحركة.[1]

3 – حركة النهضة والأحزاب والمنظمات المدنية:باستثناء حزبي التكتل والمؤتمر حليفي النهضة في المجلس التأسيسي والحكومة، تبدو علاقة حركة النهضة بالأحزاب "المدنية " ذات الحضور الشعبي متوترة وتفتقد للثقة المتبادلة. إذ تتهم النهضة لمعارضة بالعمل على عرقلة أعمال الحكومة والتآمر عليها مع "السفارات الأجنبية لإسقاط الحكومة" أما المعارضة فتتهم النهضة بمواصلة نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية اتي كان يعتمدها، النظام السابق، ولا تثق المعارضة أيضا في نوايا النهضة حول اعتماد النظام الديمقراطي المدني والعدالة والمساواة كما تشك في إمكانية تخليها عن الازدواجية التي ميزت خطابها . إذ تعتقد أن "النهضة" لم تقطع بعد مع الفكر اللبي كما لم تحسم بصفة نهائية مع مسألة طبيعة الدولة وبقدرتها الفائقة على الانقلاب على موافقتها والتراجع عنها بسرعة.[2]

المطلب الثالث: الانتخابات التشريعية والرئاسية والتوافق السياسي

حققت تونس تقدما ديمقراطيا كبيرا بعد أن طوت صفحة الدكتاتورية واستهلت عهدا جديدا يقوم على ثقافة ديمقراطية حية، وعرفت البلاد سنة 2014 ثلاث دورات انتخابية اتسمت بالمصداقية والشفافية، وذلك عقب المصادقة على دستور جديد، وقد مثلت هذه الانتخابات آخر الخطوات في عملية الانتقال الديمقراطي الذي نشأ في ديسمبر 2010 ليطيح سلميا بنظام بن علي الاستبدادي في جانفي سنة 2011.[3]

1- أمال موسى، "حركة النهضة بين الانكار وفك الارتباط"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aawsat.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

2- "مواقف حركة النهضة التونسية وسلوكها السياسي 2011-2014 /ج 1"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.almezmaah.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

3- "الانتخابات التشريعية الرئاسية في تونس"، التقرير النهائي، نقلا عن الموقع الالكتروني، www.cartercentr.org، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05، ص 4.

أضاف "علي العريض" الذي أكد وجود تحديات كبيرة أمام العملية الانتقالية التونسية أن نجاح تونس مثال لنجاح المنطقة لافتا هنا الى دخول التونسيين مرحلة جديدةمبنية على الحوار الوطني الذي أعقب نظام الفساد السابق في عهد بن علي موضحا هنا أن من التحديات التي يواجهها المسار التونسي الجديد الإرهاب الذي يستهدف اغتيال السياسيين، وأكد في هذا الإطار ضرورة الخروج من حالة التجاذب بخريطة الحوار الوطني التي رسمها حزب النهضة بهدف الوصول الى توافق تونسي عام لدعم الشرعية وبناء توافق تاريخي للعيش المشترك وتأسيس الدولة الديمقراطية مشددا على القول إن الذين يختلفون معنا في تونس ليسوا أعداء بل هم منافسون سياسيون وهذا ما يجعلنا نتغلب على الكثير من التحديات والعقبات من أجل نهضة تونس وتحقيق العدل والمساواة والارتقاء بحقوق الانسان والمرأة فدستورنا هو دستور الحقوق والحريات.

وأشارت إلى أن حزب النهضة يعمل على تأسيس للمسار الوطني الديمقراطي في تونس وأنه من أجل ذلك قدم التضحيات و التنازل عن الحكومة مقابل أن يكون للتونسيين دستور وهوية ومستقل أفضل للانتخابات الحرة والنزيهة.[1]

1- المصادقة على الدستور: جاء هذا الدستور نتيجة للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس "زين العابدين بن علي" ونظامه. بعد سقوط نظام "زين العابدين بن علي" تم تعليق العمل بدستور 1959، وتم تعويضه بدستور تونس المؤقت 2011، والذي أخيرا تبعه هذا الدستور الرسمي.

يعتبر هذا الدستور الثالث في تاريخ تونس المعاصر بعد دستور تونس 1986، ودستور تونس 1999، تمت المصادقة على هذا الدستور بموافقة 200 نائب واعتراض 121، وتحفظ 4، أي 216 نائب من جملة 217، لشغور مكان "محمدالبراهمي" الذي اغتيل. حضر جلسة المصادقة على الدستور وشخصيات دولية كرؤساء، مجالس النواب العربية والعالمية وسفراء البلدان الأجنبية في تونس وممثلي المنظمات الدولية العالمية كالأمم والاتحاد الأوروبي، وكذلك شخصيات من المنظمات الحقوقية الدولية.[2]

1- سميح الكايد، "الدستور التونسي منعطف تاريخي للمنطقة العربية"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.raya.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

2- "دستور تونس 2014"، نقلا عن المقع الالكتروني: www.wikipidia.org، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

الفصل الأول: وتمت المصادقة على الفصل الأول من هذا القانون بموافقة 128 واحتفاظ 3 ورفض 14 والذي ينص على أن"يضبط هذا القانون مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستورطبقا للفصل 148 ثالثا منه" هذا الفصل لم يشهد مقترحات تعديل، ومرر مباشرة الى التصويت.

الفصل الثاني: وتمت كذلك المصادقة على الفصل الثاني من القانون دون تعديل بموافقة 129 واحتفاظ 12 ورفض 10 وشهدهذا الفصل نقاشاكبيرا ضمن مقترح تعديل أشار الى تأخير الانتخابات التشريعية.

الفصل الثالث: كماتمت المصادقة على الفصل الثالث من مقترح القانون المتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقةعلى الدستور بموافقة 125 واحتفاظ 15 ورفض 12.

الفصل الرابع: وبالمثل لمصادقة على الفصل الرابع للقانون بعد المصادقة على الدستور بموافقة 124 واحتفاظ17 ورفض 10، وتم قبل ذلك المصادقة على مقترح تعديل هذا الفصل من مقترح القانون المتعلق بتحديد مواعيد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور بموافقة 119 والاحتفاظ 17 ورفض 11.

اضافة فصل جديد: تمت المصادقة على اضافة فصل جديد بمقترح القانون المتعلق بتحديد موايد أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد المصادقة على الدستور بموافقة 133 واحتفاظ 3 ورفض 11 وهو ينص "باستثناء الأعياد الوطنية والدينية، تعتبر كامل أيام الأسبوع أيام عمل وتحتسب في عد الآجال المتعلقة بالطعون الانتخابية الواردة في القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء بالنسبة إلى المحاكم المتعهدة بالنظر في مختلف هذه الطعون والأطراف المعنية بالنزاع.[1]

2- الانتخابات التشريعية:أظهرت انتخابات 2014 جهود تونس لبناء مؤسسات ديمقراطية دائمة تكفل حماية حقوق الانسان وتضمن حكما تمثيليا يقوم على الشفافية، ويستند الاطار القانوني للانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 أساسا على دستور جانفي 2010، والقانون الانتخابي لسنة 2014، وعلى قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانون المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري، ورغم أن

1- "التأسيسي يصادق على قانون مواعيد الانتخابات التشريعية و الرئاسية"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.essabahnews.tn، تاريخ الاطلاع: 2018/04/06.

الاطار القانوني للانتخابات في تونس يوفر أساسا متينا لإجراء الانتخابات وفق المعايير الدولية والاقليمية وطبقا لأفضل الممارسات في المجال، فإنه يمكن إدخال تحسينات على جوانب معينة منه[1].

بدأت حملة الانتخابات التشريعية رسميا يوم 4 أكتوبر استغرقت ثلاث أسابيع، وفي الأسبوع الأخير قبل يوم الاقتراع، زادت الاجتماعات الانتخابية أربعة أضعاف وبلغت الحملات أشدها وأجرت العديد من الأحزا السياسية أنشطة قبل انطلاق الموعد الرسمي للحملة، مصنفة ذلك في إطار أنشطة الحزب العادية، واعترف البعض بالانطلاق في الحملات الانتخابية قبل تاريخ 4 أكتوبر، أما أساليب ما قبل الحملة فشملت التوجه الى المنازل، وتوزيع المنشورات، وتنظيم المقاهي السياسية والاتصال المباشر بالناس في الاسواق.[2]

حدد القانون الانتخابي عدد مقاعد البرلمان التونسي (مجلس الشعب) ب 217 مقعدا، وتم تخصيص 199 مقعدا لداخل الأراضي التونسية، بينما خصص للجالية التونسية في خارج البلاد 16 مقعدا، وتنافست 1327 قائمة في الانتخابات منها 1230 قائمة داخل تونس، و97 قائمة أخرى مخصصة للجالية في الخارج، وتوزعت الدوائر بين الداخل والخارج، حيث تم تخصيص 27 دائرة انتخابية داخل تونس و 6 في الخارج وضمت كافة القوائم الانتخابية نحو 13 ألف مترشح، وتجري الانتخابات التشريعية في تونس كل 5 أعوام وفق قانون الانتخابات الصادر بعد الثورة.[3]

3- مكتسبات الفترة الانتقالية: سجل انتهاء تونس للانتخابات البرلمانية والرئاسية محطة تحولات جديدة حيث نجحت في امتحان الديمقراطية، وطوت بذلك المرحلة الثالثة من التحول الديمقراطي منذ اسقاط نظام بن علي، ويمكن تلخيص أبرز الانجازات وما رافقها والمؤشرات التي تبعت هذه الانتخابات بالنقاط التالية:

أولا: انجاز الانتخابات البرلمانية والرئاسية: حيث نجحت تونس في تجاوز مراحل التحول الديمقراطي منذ قرار بن علي وسقوط ديكتاتوريته، وأرست دستورا جديدا وقانونا للعدالة لانتقالية، وتمكنت من بلورة بيئة

1- الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، تقرير نهائي، مرجع سابق، ص6.

2- المرجع نفسه، ص ص 9،10.

3- "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، 2014/10/21"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.euronews.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

سياسية أتاحت التعددية السياسية، علاوة على ذلك فقد تغلبت البلاد على تداعيات الأزمة السياسية التي كانت تهدد الأمن والاستقرار وانجاز بقية مراحل التحول الديمقراطي[1].

ثانيا: فشل الثورة المضادة وعدم تكرار النموذج المصري في تونس: حيث قبل التيار الاسلامي "حزب النهضة" بنتائج الانتخاباتوتنازل بسلالة في الحوار الذي سبق الانتخابات رغم الأغلبية التي يشكلها، وفي ذات الوقت لم يتدخل الجيش التونسي بتاتالإعاقة تجربة التحول الديمقراطي في تونس ما بعد الثورة، بل وقف مع التونسيين بتاتا، لإعاقة تجربةالتحول الديمقراطي في تونس ما بعد الثورة، بل وقف مع الخبراء الأوروبيين بتراهةالعملية الديمقراطية في تونس ويشيدون بتخطي البلاد كافة مراحل الانتقال الديمقراطي بنجاح، وتقول "ماريتاأوتاي" الخبيرة في شؤون التحول الديمقراطي والباحثة البارزة بمركز ويلسون الأمريكي إن الجيش في تونس لم يكن معنيا بالتدخل في العملية السياسية نظرا لعدم وجود مصالح اقتصادية خاصة له ليحافظ عليها، بخلاف الجيش المصري الذي يتدخل بشكل أساسي في الحياة السياسية المصرية، ويلعب دورا اقتصاديا حيث ينال ميراث خاصة ويرتبط بمصالح اقتصادية، بدفع الجيش المصري للجوء نحو استخدام قوته للحفاظ على مصالحه.[2]

ثالثا: استقرار وجود "حزب النهضة" في المشهد السياسي التونسيفرغم تراجع "حزب النهضة" ب 15 مقعدا عن نتائج الانتخابات التشريعية السابقة عام 2011، إلا أنه نال المرتبة الثانية في الحياة السياسية التونسية وبقبوله نتائج الانتخابات أثبت أن فكرته أو ايديولوجيته الاسلامية لا تتعارض مع فكرة التعددية الديمقراطي، فتشبثه بقبول الآخر هو الذي جعله يتخلى عن الحكم بعد الأزمة السياسية رغم أنه حصل على 40 بالمائة من ثقة التونسيين وهو ذاته الذي دفعه لقبول خسارته في نتائج الانتخابات عام 2014.

رابعا: استكملت المنظمات التونسية الراعية للحوار الوطني، استعداداتها لتسلم جائزة نوبل للسلام: لقد تم تكريم مؤسسات المجتمع المدني على جهدها في ادارة الحوار بين الأحزاب السياسية وإنجاح عملية التحول

1- ابراهيم فريحات، "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.brookings.edu، تاريخ الاطلاع: 2018/04/05.

2- محمد ماضي، "خبراء أمريكيون: تونس أنجح تجارب التحول الديمقراطي...رغم الصعاب"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.swissinfo.ch، تاريخ الاطلاع: 208/04/06.

الديمقراطي في تونس، بتاريخ 2014/12/10، في العاصمة النرويجية، بسبب الجهود الكبيرة التي قامت بها أثناء الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد.[1]

3- حركة النهضة في غمار انتخابات المجلس التشريعي 2014: لم تخضع حركة النهضة لشهوة الحكم بل ألجمتها بلجام العقل ومصلحة البلاد فإن تنازلها عن الحكم من أجل حفظ مؤسسة الدولة والكيان السياسي لتونس، واتجهت نحو خيار مصالحة وطنية شاملة، بعد مرور ثلاث سنوات من انتخابات المجلس التأسيسي الذي صاغ الدستور، توجه التونسيون لانتخاب مجلس نيابي ليكون مقدمة لإنهاء المرحلة الانتقالية في تونس.[2]

تراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية الى المرتبة الثانية فكان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في فترة حكمها الأثر البالغ في تراجعها، الى جانب نقص الخبرة لديها في الحكم، ومهادنتها للسلفيين الذين لم يدعموها في الانتخابات لرفضها إدراج مواد تتعلق بالشريعة في الدستور، كما أدت سياسة حركة النهضة في حشد التظاهرات والمسيرات في حملاتها الانتخابية الى زيادة خوف خصومها السياسيين وتجمع قواها، عطفا على دور الإعلام وتأثيره على الناخبين، حيث تعرضت حركة النهضة الى هجمة إعلامية ادعت فيها مساعي حركة النهضة الى أسلمة المجتمع التونسي مع عدم توفر وسائل وبدائل اعلامية محترفة لمواجهة ذلك لدى حركة النهضة.[3]

4- نتائج الانتخابات التشريعية:أعلنت الهيئة العليا للانتخابات التشريعية أن نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في انتخابات البرلمان بلغت 61.8 **بالمائة**ما يمثل أكثر بقليل من ثلاثة ملايين ناخب في كل أنحاء البلاد، وأعلنت فوز حزب نداء تونس بالمرتبة الأولى بعد أن حصل على 86 مقعدا من جملة 217 مقعدا في المجلس ثم تلته حركة النهضة الإسلامي ب 69 مقعدا متراجعا، 20 مقعدا مقارنة بنسبة 2011 والجبهة

1- إسماعيل دبارة، "رباعي الحوار التونسي يستعد لتسلم نوبل للسلام"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.elpha.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/06.

2- بشار جميل عودة أبو دقة، **مرجع سابق**، ص 94.

3- أنور الجمعاوي، "تراجع الاسلام الساسي في تونس"، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.noonpost.net، تاريخ الاطلاع: 2018/04/01.

الشعبية حصلت على 89 مقعدا، وحصل الاتحاد الوطني الحر على 16 مقعدا والجبهة الشعبية حصلت على 15 مقعدا.[1]

كشفت النتائج الأولية لمكاتب الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية، عن مفاجئات عديدة بعضها كان متوقعا وبعضها الآخر شكل صدمة عنيفة لبعض الأحزاب التي لم تتوقع خسارةفادحة بالحجم الذي حصل، ما يمكن الإشارة إليه كحصيلة أولية تؤكد حالة الاستقطاب الثنائي بين حركة النهضة والنداء، ويمكن القول أن الصراع بين أكبر حزبين في تونس حسم لصالح نداء تونس، ومنيت حركة النهض بهزيمة كانت متوقعة لأسباب موضوعية أهمها ارتباط تقييم الناخبين لأدائها في السلطة وشعور الناخبين بالإحباط واليأس من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور، كما أن عامل الخوف من المستقبل كان حاسما في اختيارات الناخبين.[2]

4- الانتخابات الرئاسية: تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام بن علي، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية بعد اقرار دستور 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني الذي انتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة.[3]

شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل الباجي "قايد السبسبي" و"عبد الرحيم الزواوي"و"كمال مرجان" و"مصطفى كمال النابلي" و"حمودة بن سلامة" و"نور الدين حشاد"، الحزب الأكبر في البلاد (حركة النهضة) لم يقدم مترشحا للرئاسة واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.[4]

1- الهيئة العليا للانتخابات التشريعية التونسية 2014.

2- الصباح التونسية، 28 أكتوبر 2014.

3- "تونس رسميا العدد الاجمالي للناخبين المسجلين للانتخابات بلغ 5 ملايين و 236 ألف ناخب 27 جوان 2014"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.webmanagercenter.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

4- "نموذج من ورقة التصويت بعد القرعة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.isie.tn، تاريخ الاطلاع: 2018/04/04.

وامتنعت الحركة من التقدم للانتخابات الرئاسية، ولم تقبل ترشيح أحد من قادتها لخوض الانتخابات ورأت في ذلك تقسيم للمجتمع التونسي الى قسمين: أحدهما مع حركة النهضة والآخر ضده وإن ذلك قد يحد من الديمقراطية، ولذلك سعت الى اختيار مرشح رئاسي توافقي وتخلت عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية، واتخذت قرارا بعدم دعم أي من المرشحين الرئاسية، وتركت لأبنائها حرية الاختيار.[1]

قال حزب النهضة "إن قراره بعدم تسمية مرشح له ينبع من حرصه على المساهمة في حماية المسار الديمقراطي، وتوفير المناخ المناسب لمواجهة التحديات الكبرى التي تعترض تونس حاضرا ومستقبلا في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تأمين التجربة الديمقراطية الناشئةمن المخاطر التي تهددها وعلى رأسها آفة الارهاب ، ولقطع الطريق أمام عودة الاستبداد والفساد.[2]

ولقد افرزت جولة الإعادة "الدورة الثانية" للانتخابات الرئاسية في تونس فوز الباجي قايد السبسي برئاسة تونس بعد حصوله على 55.68 **بالمائة** من نسبة المصوتين مقابل 44.32 بالمائة كانت من نصيب المرزوقي[3]الرئيس السابق لتونس وأحد شركاء الترويكا – الائتلاف الحاكم السابق لتونس –وفي ظل عدم تقديم حركة النهضة مرشح للانتخابات الرئاسية، وقد تمكن السبسي من الفوز بالانتخابات الرئاسية على اثر ما شاهدته ولاية المرزوقي في أزمة اقتصادية عصفت بتونس، وارتفاع البطالة، والزيادة في غلاء الأسعار والأزمة السياسية التي قسمت توس الى تيار حاكم يمثله ائتلاف الترويكا، وتيار معارض وعلى رأسه حزب نداء تونسالى جانب حوادث العنف والاغتيالات السياسية التي حم**ل**ت المعارضة مسؤوليتها الى ائتلاف الحاكم، وهي الأسباب ذاتها التي أدت الى تراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية عام 2014، وقد استطاع السبسي استثمار هذه المعطيات في تقديم نفسه بديلا عن الائتلاف الحاكم.

لم يستطع حزب نداء تونس من تشكيل الحكومة بمفرده وذلك لحاجته لنيل ثقة الغالبية المطلقة منانواب البرلمان، أي (109) من إجمالي (217) نائبا، وبعد مشاورات عدة استطاع حزب نداء تونس

1- راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية (بلا حدود) قناة الجزيرة، تاريخ 12 تشرين 2/ نوفمبر2014.

2- منذر بالضيافي، "تونس...النهضة تعلن عدم الترشح للانتخابات الرئاسية"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.alarabiya.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/06.

3- سارة لودوك، "الهيئة العليا للانتخابات: الباجي قايد السبسي يفوز برئاسة الجمهورية بنسبة 55.68 بالمائة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.france24.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

تشكيل الحكومة برئاسة "الحبيب الصيد" ، والتي أعلن عنها رسميا في 2 فبراير 2015 بمشاركة الحزب العلماني "نداء تونس"، والحزبين الليبراليين "الاتحاد الوطني" و"آفاق تونس" و"حركة النهضة" ومستقلين، وتبرر حاجة حزب نداء تونس للائتلاف مع الأحزاب الأخرى وخاصة حركة النهضة لتتحمل معه مسؤوليات هذه المرحلة الصعبة، ورغم مشاركة حركة النهضة الرمزية وحصولها على وزارة واحدة هي وزارة التشغيل وثلاث وزارات دولية، إلا أنها استطاعت فرض شروطها بموافقتها على كل الوزراء، وتحييد القرارات السيادية العدل والداخلية والدفاع وتسليمها لمستقلين.[1]

من الملاحظ بأن نجاح العمليةالانتخابية الرئاسية في تونس شكل مدخلا مشرف لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فكمتا كانت تونس املهم للكثير من الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية،فإنها تشكل قاطرة التحول الديمقراطي العربي لأن تجربتها الديمقراطية تكللت بالنجاح، والرأي العام التونسي يشكل نموذجا متقدما على مستوىالأهلية للتحول الديمقراطي، وخاصة إزاء ثورات شعبية ذات مطالب عادلة في دول يتوافر فيها مزاج شعبي ورسمي غير بعيد عن الانزلاق نحو العشائرية السياسية أو الطائفية، أو قد يقود الى التدخل الأجنبي.[2]

المبحث الثالث: تقييم دور حركة النهضة في تسيير الفترة الانتقالية

المطلب الأول: الدور الايجابي

مثل الاسلاميونرؤية جديدة، ونمط مغايرا يتعارض مع المبادئ التيتأسست عليها الدولة التونسية الحديثة، فحركة النهضة استطاعت أن تصنع وعيا جديدا، وتشيع قيما ايجابية، وتبني جيلا نظيفا مشهودا له

1- توفيق المديني، "الرابحون والخاسرون في الحكومة التونسية الجديدة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.al-sharq.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

2- عبد الرحمن يوسف سلامه، مرجع سابق، ص 202.

بالعطاء النضالي، والنظافة على الصعيد الأخلاقي، وذلك من خلال الاعتماد على وسائل كثيرة مثل المحاضرة والدرس والدعوة والجريدة والمجلة ثم في بعد الانخراط في الجمعيات والمنظمات النقابية والاجتماعية كما نجحت الحركة في رد الاعتبار للغة العربية، وترغيب الشباب في القراءة وتربيته على نظافة التفكير والسلوك، وهو ما كان سببا في سرعة الانتشار والتوسع، حتى غدت الحركة الاسلامية ظاهرة بارزة في المجتمع.[1]

فقد أثر حزب النهضة في المجتمع التونسي خاصة على تأكيده المتكرر و وعوده في الحفاظ على مكتسبات الثورة، علاوة على تمتع "حزب النهضة" بخطاب معتدل وغير هجومي، أدى لإدخال الطمأنينة لدى الناخب التونسي.[2]

وأهم ماميز حركة النهضة أنها اتخذت المنهج السلمي والعلني للتغيير مع رفضها استخدام العنف وسيلة لحل مختلف المنازعات السياسية والفكرية واسلوبا للوصول الى السلطة وبدلا من ذلك استعملت وسائل الضغط السلمية والخطاب المعارض المعتدل وانطلاقا من موقفها هذا فقد وقفت الى جانب الثورة التونسية منسقة موقفها مع القوى الاخرى.[3]

إضافة لاهتمامها بقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، بسبب حاجاتها وتجربتها السياسية،بالإضافة الى تطور تونس واختيارها طريقة التحديث والتغريب كذلك وهذا ما أصبح يسعى اليه الغنوشي في المنتديات والمؤتمرات لتطوير موقفه النظري والفكري من الديمقراطية وحقوق الانسان.[4]

ولعبت الحركة دورا مميزا في مجال الديمقراطية، وان نشاطه كان اكثر فعالية من كثير من الاحزاب الاسلامية الاخرى ، حيث شكل مؤسسة حزبية واضحة لها هيكلها التنظيميونظامها الداخلي الذي حكم

1- الفاضل البلدي، "الحركة الاسلامية في تونس قراءة نقدية" في محمد الحداد وآخرون **من قبضة بن علي الى ثورة تونس: الاسلام السياسي في تونس** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 59.

2- المولدي الأحمر، **الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي** (يروت: المركز العربي للأبحاث ودراسةالسياسات، 2011)، ص 11.

3- هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص ص 32،33.

4- جهاد عودة، "ما مستقبل حزب النهضة التونسي"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.ahram.org، تاريخ الاطلاع: 2018/04/07.

نشاطاتها كما برز دورهبصورة كاملة في مجال الانتخابات وحشد الرأي العام وتنظيم الجماهير، وقد شارك في الحياة السياسية من خلال برامج اتسمت بالثبات والوضوح بشكل عام، وقد اظهر الحزب ايضا روح المرونةفي التعامل مع المسائل السياسية مثل قبوله بمبدأ المواطنة ومبدأ المساواة لكافة أفراد المجتمع، حيث أعربت على ان الديمقراطية مبدأ اساسي من مبادئها، وموقفها منها مثبت وأن اشكالية الديمقراطية والحريات كانت القضية المركزية للإسلاميين التونسيين الذين حاولوا ان يسهموا في الوصول إلى موقف متكامل.[1]

كما سعت جاهدة لضبط الامن وبسطه واصلاح المؤسسة الامنية ، وحماية الحريات واعداد الدستور لإجراء الانتخابات طبق احكامه، ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وخاصة المستعجلة منها والشروع في الاصلاحات الكبرى ومقاومة الفساد وارساء منظومة العدالة الانتقالية، وبناء علاقات تعاون واحترام مع الدول.[2]

كان لحركة النهضة دور بارز عبر قيادته السياسية في تأمين البلاد من مخاطر الفوضى والانفلات وضمان استمرار الدولة والمرافق العامة وحفظ السلم الاجتماعي،وحماية التجربة الديمقراطية عبر الحوار والتوافق والتنازل عن السلطة لإنجاح المسار الانتقالي وحماية التجربة الفنية من الانتكاس، وسن دستور متطور في مضامين يضمن الحقوق والحريات،ويؤمن المستقبل للأجيال القادمة ويحافظ على الهوية ويرسخها، ويؤسس لحكم رشيد ويمنح الجهات في اطار اللامركزية فرصة لتحيق نهضة تنموية محلية رائدة، والتوافق على تركيز عدد من الهيئات الدستورية في مقدمتها الهيئة العلي المستقلة للانتخابات، ومقاومة الفساد ودعم الهيئات ذات العلاقة وانشاء القطب القضائي المالي والبدء في استعادة الاموال المنهوبة ، ضمانالحريات العامة والخاصة وفسح المجال للمجتمع المدني وسعت الى اصلاح المؤسسة الامنية مع الحفاظ على تماسكها وفعاليتها وتطوير ادائها وعدم انتهاج مسلك الانتقام بخصوص قضايا التعذيبوالانتهاكات التي علقت بها في مرحلة الاستبداد في مرحلة المنظومة القضائية ، حيث تم وضع برنامج اصلاح شامل ومتوسط المدى 2012-2016 لمنظومة القضاء والقطاعات المساعدة له ومنظومة السجون والاصلاح بمشاركة هيئات

1- هيفاء أجمد محمد، مرجع سابق، ص 31.

2- من مداخلة السيد علي العريض رئيس الحكومة التونسية السابق، مرجع سابق.

والانطلاق في تنفيذه وفي مراجعة الخارطة القضائية واحداث دوائر جنائية في المحاكم الابتدائية لتقريب القضاء من المواطنين.[1]

وقدمت حركة النهضة اصلاح اقتصادي يخلق الثروة ويفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي، ودعامة هذا الاصلاح عدالة اجتماعية بين الفئات والجهات ،سياسات اقتصادية نوعية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، اصلاحات هيكلية لتوفير مناخ ملائم للاستثمار وتحفيز النمو، مخطط استثماري وطني للإقلاع الاقتصادي وتوفير الشغل وتنمية الجهات.[2]

المطلب الثاني: الدور السلبي

تجربة حزب حركة النهضة كانت صعبة نظرا لوعورة المسار السياسي، فإن الشعب التونسي كان ينتظر من النهضة حلولا سريعا لمعضلات كبيرة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية وغيرها، الأمر الذي أدى لضغط المعارضة على حزب النهضة، وهذا الضغط دفع بالأخير لاستخدام العنف عبر ما يسمى بروابط حماية الثورة وهو ما أعطى انطباعابأن حزب النهضة غير قادر على التعامل مع الأزمات.[3]

فشل حركة النهضة في أولى اختباراتها السياسية حيث تبدي الفشل عبر موقفها من أعمال الشعب التي ظهرت من الاسلاميين المتشددين في جميع أنحاء البلاد وهجوم السلفيين على معرض فني وذلك نتيجة قلة الخبرة.[4]

وفي هذا السياق تحدث عبد الفتاح مورو قائلا: "نحن ندعو الى الحكم الاسلامي منذ خمس وثمانين سنة لكننا لم نهيئ حتى في أدبياتنا وفي معارفنا وفي علومنا، لم نهيئ شبابنا، لم نهيئ خريجي جامعاتنا لئن يكونوا على مستوى هذه المهمة العظيمة، صحيح أن اختيار الشعب يؤهلنا لنرتقي الى سدة الحكم لكن

1- البرنامج الانتخابي لحركة النهضة، نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن، تونس 2015- 2020، ص8.

2- المرجع نفسه، ص 16.

3- خميس بن بريك، "لماذا صعد نداء تونس وتراجعت النهضة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.abu-link.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/06.

4- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات، **تهديدات الأمن القومي**، 2012/06/26، ص 3.

ليس هذا الاختيار هو الذي يبقينا في الحكم بدليل أننا انتخبنا بأغلبية في كثير من بلداننا لكن لم نستطيع ان نثبت في الحكم، لأن مشروعية الحكمليست هي مشروعية الاختيار، مشروعية الاختيار ان نكلف ، لكن مشروعية الحكم ان نأخذ بعين الاعتبار مفاصل الحكم ونمسكها.[1]

ولعل من اوضح اسباب تعثر حركة النهضة حرصها على القفز سريعا على السلطة، وعدم محاولة اكتساب الخبرة مقدما، وهو ماتضح من خلال وجود كوادر غير قادرة على ادارة العملية السياسية، الى جانب محاولات الاستحواذ على السلطة ، والتحالف مع احزاب اخرى ضعيفة للمحافظة على هذا الاستحواذ.[2]

كشفت ممارسة النهضة للسلطة وجود ضعف في الفكر الاقتصادي لدى حركة النهضة، حيث غالبا مايهتم الاسلاميون بالقضايا التربوية ويعتبرونها الاساس ن لايعني ذلك خلو ساحات الاسلام الحركي من حاملي الشهادات العليا في العلوم الاقتصادية ولكن هؤلاء لم تتوفر لهم الفرصة لاختبار ماتلقوه من مفاهيم حول الاقتصاد الذي اتخذه الاسلاميون شعارا كجزء لا يتجزأ من الاعتقاد بشمولية الاسلام.[3]

قبل الثورة لم يفكر الاسلاميون بمختلف تيارهم ومشاربهم في شؤون الحكم ، لايسمح لهم بالحركة ولا بالوجود تحت اي عنوان، وكانت حركة النهضة باعتبارها العمود الفقري للإسلام الحركي في البلاد ،تمر بأضعف مراحلها نتيجة المحاكمات المتتالية ، وبالتالي فان حركة النهضة بقيادتها وقواعدها لم تكن مهيأةلإدارة الحكم في تونس لا يعني ذلك انها لم تكن تسعى الى السلطة وانها كانت تنتظر اللحظة المواتية لتحقيق ذلك الهدف.[4]

1- مقابلة مع عبد الفتاح مورو، "برنامج بلا حدود ج 2"، نقلا عن المواقع الالكتروني: www.aljazeera.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/08.

2- هشام منور، "حول تجارب الأحزاب الاسلامية في السلطة"، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.alhayat.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/09.

3- صلاح الدين الجورشي، نقد تجربة حركة النهضة في تونس بعد الثورة، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.noonpost.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/09.

4- المرجع نفسه.

عندما اندلعت الثورة، كان الاسلاميون بعيدين عن ارهاصاتها الاولى، و لم يلتحق عناصرها بالحراك الاحتجاجي، وعندما غادر بن علي السلطة تنفست حركة النهضة الصعداء، وانطلقت في مسعىسريع لتجاوز خلافاتها الداخلية، واعادة احياء شبكاتها القديمة وخلاياها السرية، وقد تمكنت الحركة في وقت قياسي من اعادة بناء هياكلها بشكل جعل منها أكبر حزب سياسي في تونس.

و لم تكن الحركة تتوقع بانها ستحصل على مليون واربعة مئة الف صوت ومقعدا بالمجلس التأسيسي ، وجدت الحركة نفسها بعد الاعلان عن النتائج مخيرة بين ملازمة الحذر في كيفية استثمار هذا الانتصار السياسي حتى لاتتورط في اعباء المرحلة الانتقالية وذلك بالدفع نحو قيام حكومة تكنوقراط ، لاتمتلك حركة النهضة الاغلبية داخل المجلس الوطني التأسيسي ، وبالتالي لم تكن قادرة على تشكيل حكومة بمفردها وهو ماجعلها تتجه نحو البحث عن شركاء في السلطة ، دعت منذ البداية الى حكومة ائتلافية واسعة ، الا ان معظم أطراف المعارضة العلمانية رفضت الاشتراك في حكومة تقودها النهضة ، لكن قلل ذلك من فرص انفراد حركة النهضة بالقرار ، لهذا تعددت الخلافات بين النهضة وحزبي المؤتمروالتكتل وفي اكثر من مناسبة هدد رئيس الجمهورية المؤقت او رئيس المجلس الوطني التأسيسي بالاستقالة من الائتلاف بسبب اتساع رقعة الخلاف او نتيجة شعورهما برغبة النهضويين في الانفراد بالقرار

كما خاضت حركة النهضة معارك سياسية وايديولوجية ضد اطراف عديدة من خارج السلطة دون تنسيق مع شريكيها ، وهو مادفعهما الى التنبؤ من تلك المعارك ، بل وايضا الانخراط في توجيه النقد لها وتحميلهاوحدها مسؤولية النتائج السلبية التي ترتبت عن تلك المعارك.[1]

وقد كشفت هذه التجربة عن رغب جامحة لدى قيادات حركة النهضة في استثمار موازين القوى العددية التي مالت لصالحها بعد الانتخابات من اجل ادارة الحكم بشكل تهيمن فيه الحركة على القدر الكبر من الحقائب الوزارية وفي مقدمتها وزارات السيادة، حيث كان من نصيبها الخارجية والداخلية والعدل ، وكذلك الرغبة في مسك دواليب السلطة التنفيذية منخلال دفاع حركة النهضة عن صلاحيات رئيس الحكومة على حساب رئيس الدولة الذي لم تمنح له في البداية سوى صلاحيات محدودة وكذلك اقهام

1- صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق.

الحركة بمحاولة الهيمنة على مفاصل الدولة التي طالت مختلف الاجهزة والمؤسسات الادارية والسياسية والدبلوماسية.[1]

وتظهر مؤشرات نزعة الهيمنة المطلقة لحركة النهضة من خلال ، استئثارها بأغلب الوزارات بما في ذلك وزارات السيادة ، السلطة شبه المطلقة لرئيس الحكومة وفي المقابل تحديد صلاحيات بقية اعضاء السلطة التنفيذية ، نزعة الهيمنة على اشغال المجلس التأسيسي وسيطرتها على اللجان وربما من حق حركة النهضة استثمر الاغلبية التي حصلت عليها في انتخابات 23اكتوبر للمحطات المقبلة وهو امر مشروع وكان يمكن ان يمارسه اي حزبفاز بالأغلبية ، لكن هذا يتناقض مع طابها الداعي للانفتاح على الجميع ويتناقض مع خصوصية المرحلة التي تمر بها تونس التي تتطلب مشاركة الجميع في اعادة بناءالدولة ومؤسساتها واقتصادها ، مشاركة حقيقية وليست مشاركة صورية.[2]

إذا كان افراد الحركة بالأمس متعافين ومتفرغين للنضال والعطاء يتمتعون بقدر معقول من حرية الحركة ، فانهم اليوم منهكون ومنشغلون بتدارك ما فاتهم ، مهمومون بإصلاح اوضاعهم الصحيةواحوال اسرهم ، ومحاولة التغلب على ظروفهم الاقتصادية الصعبة ، كما انهم مدعوون لفك الاشتباك مع السلطة وتطمين الخصوم ، حتى ترفع عنهم المراقبة، وتخف سياسة الضبط، وهي مسائل تستدعي وقتا طيلا وفكرا جديدا وسلوكا واقعيا ، وهو امر ممكن لكنه عسير.[3]

1- المرجع نفسه.

2- نور الدين المباركي، "حركة النهضة بين الانفتاح والهيمنة"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.nawaat.org، تاريخ الاطلاع: 2018/04/09.

3- الفاضل البلدي، مرجع سابق، ص 70.

الخاتمة:

عرفت تونس اواخر 2010 حراكا مجتمعيا بدأ باحتجاجات مطالبة نتحسين الظروف المعيشية، تطورت هاته الاحتجاجات لتصبح مطالبة بعدة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية مؤدية في نهاية المطاف الى المطالبة باسقاط النظام، حيث شملت تلك الاحتجاجات معظم التراب الوطني التونسي ونجحت في اسقاط نظام عمره أكثر من عشرين سنة، تمت فيه ممارسة كل أنواع القمع والاستبداد وحول تونس الى دولة بوليسية بامتياز، وبعد سقوط النظام جاءت حركة النهضة بهدف إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، وهذا راجع للأوضاع المزرية التي شهدتها تونس حيث وبعد مشاركتها من خلال قواعدها في الاحتجاجات التي أدت الى اسقاط نظام بن علي، شاركت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بعد حصولها على الاعتماد كحزب سياسي التي عانت طوال فترتي حكم كل من بورقيبة وبن علي وخاصة في عهد هذا الأخير منتهجة استراتيجيات وسياسات عديدة في سبيل تحقيق استقرار سياسي واقامة دولة اسلامية قائمة على الديمقراطية، والتي ظهرت بسلوك سياسي مرن بدعواتها المتكررة الى المشاركة مع القوى السياسية التونسية على مصلحة الحركة في ادارة شؤون تونس، وتبنيها استراتيجية وطنية تنموية ترتكز على مبادئ الحرية والديمقراطية والتداول على السلطة واحترام الهوية العربية الاسلامية وبذلك تصدرت حركة النهضة المشهد السياسي في تونس وتسلمها للحكم وأهم مواقف الحركة التي برزت فيها كعامل أساسي في صياغة الدستور ودورها في صياغة مجموعة من القوانين الأساسية ومدى دعمها لمفاهيم التعددية والمشاركة السياسية والتوافق الوطني حيث كرست حركة النهضة الشراكة السياسية بانشائها ائتلاف الترويكا مع أحزاب علمانية كأول ائتلاف تشاركي حاكم في تاريخ تونس، كما أسهمت في انجاح الحوار الوطني التونسي في ضوء ما اتسمت به من مرونة سياسية بتنازلها عن الحكم والقبول بشروط الحوار، وباسقاط قانون العزل السياسي بما في ذلك من تسامح فكري وسياسي، وتقديمها أيضا مجموعة من التنازلات أثناء صياغة الدستور فيما يخص شكل النظام السياسي.

نجحت تونس بعكس الدول العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات في حماية مسار انتقالها الديمقراطي وتجاوز المطبات التي مرت بها مستعينة بالتوافق لتجاوز الخلافات العديدة التي عرفها المنتظم السياسي وعلى الرغم من تعدد الآراء حول هذا التوافق من ناحية الأرضية المضمونية التي قام عليها في اكثر من مناسبة.

استنتاجات:

- نشأت حركة النهضة في تونس نتيجة فشل التنمية في استيعاب الفكر الاسلامي كقوة اسلامية واجتماعية، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والاصلاح السياسية.
- شكلت بدايات حركة النهضة كحركة سياسية اسلامية في بداية السبعينيات والثمانينات، منعرجا حاسما مع النظام الحاكم سواء في فترة الحبيب بورقيبة أو في عهد زين العابدين بن علي، حيث عانت من ويلات السلطة نتيجة اتهامها بالارهاب، وكان هدفها الوحيد اعادة الإعتبار للهوية الاسلامية في تونس.
- بروز دور حركة النهضة في الإنتقال الديمقراطي، تبين من خلال تعامل الحركة مع قضية صياغة الدستور خلال التنازلات التي قدمتها وخاصة فيما يتعلق بمسألة إقرار الشريعة الإسلامية والتنازل عن الوزارات السيادية، وشكل النظام السياسي الحرية الفكرية، وكذلك من خلال تنازل الحركة عن الحكم وعدم تمسكها به، وهذا مما ساعد تونس على تجاوز معيقات التحول الديمقراطي.
- نضج حركة النهضة بعد الاعتراف بها كحزب سياسي له حق المشاركة السياسية وتتمثل ملامح النضج في أسلوب الحركة وإدارة الحكم "الترويكا" وإيمانها بضرورة التوافق السياسي لإدارة تونس.
- نجاح حركة النهضة ذو التوجه الاسلامي في دخول المعترك الانتخابي ببرنامج اجتماعي أكر منه إسلامي، يحرص على تقبل الآخر، من خلال تشكيل الحكومة بالاشتراك مع حزب علماني، وعرف هذا الإئتلاف الحاكم ب"الترويكا" الذي أدار تجربة الحكم في تونس لمدة عامين ونصف تقريبا.
- تراجعت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية عام 2014 نتيجة تشابك مجموعة من الأسباب في مقدمتها الأسباب الاقتصادية، لم تستطع حركة النهضة تحقيق مستويات نمو عالية تنقذ الوضع المعيشي في تونس.
- إختلاف دور حركة النهضة بعد نجاح الحراك المجتمعي في تونس إذ أصبح دورها واضحا ومهما واستطاعت تحقيق نجاح في الانتخابات التشريعية للمجلس التأسيسي، رغم انه لم يكن نجاحا كبيرا، إلا أنه سمح لها بتشكيل حكومة إئتلافية مع أحزاب أخرى.

- استخدمت حركة النهضة استراتيجية تغييرية، استطاعت من خلالها تحقيق العديد من النجاحات في المجتمع التونسي، وهو الأمر الذي أهلها لتصدر الحياة السياسية في تونس ما بعد الثورة، حيث حققت حركة النهضة أهداف سياسية كانت مفقودة في عهد الرئيس بن علي، مثل التعددية السياسية، المشاركة السياسية، الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، إلا أنها فشلت في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية.

حركة النهضة

ملحق رقم 01:رمزحركة النهضة قبل تغييره في الثورة التونسية

ملحق رقم 02: رمز حركة النهضة بعد الثورة التونسية

البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي الصادر بتاريخ 06 حزيران/يونيو 1981

توطئة

يشهد العالم الإسلامي ـ وبلادنا جزء منه ـ أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه فمنذ التاريخ الوسيط وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان أمتنا وتدفع بها إلى التخلي عن مهمّة الريادة والاشعاع، طوراً لفائدة غرب مستعمر وآخر لصالح أقليات داخلية متحكّمة انفصلت عن أصولها وصادمت مطامح شعوبها.

وكان المستهدَف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي. فقد عُزل بصورة تدريجيّة بطيئة، وأحياناً بشكل جريء سافر عن مواقع التوجيه والتسيير الفعلي لواقعنا. فهو رغم بروزه عاملاً محدِّداً في صنع الجوانب المشرقة من حضارتنا وفي جهاد بلادنا لطرد المستعمر، قد بات اليوم أو يكاد مجرّد رمز تحدق به المخاطر ثقافياً وأخلاقياً وسياسياً نتيجة ما تعرّض له في المرحلة المعاصرة، والأخيرة خاصة من إهمال واعتداء على قيمه وعلى مؤسساته ورجاله.

وإضافة إلى هذه المعطيات الحضارية التي تشترك فيها بلادنا مع سائر بلاد العالم الإسلامي، عرفت تونس في أواخر الخمسينيات وطيلة عشريتي الستينيات والسبعينيات ـ رغم حصولها على وثيقة الاستقلال ـ أوضاعاً خصوصية اتّسمت بالتأزّم واحتداد الصراع الاجتماعي وتعطّل سبل النمو الشامل. وقد تكرّس هذا الوضع نتيجة أحادية الاتجاه السياسي المتحكّم (الحزب الدستوري) وتدرّجه المتصاعد نحو الهيمنة على السلطة والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية من ناحية، ونتيجة ارتجالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وتقلبها وارتباطها بمصالح دولية تتعارض مع مصالح شعبنا الوطنية من ناحية أخرى.

في هذا المناخ ظهر الاتجاه الإسلامي في تونس في بداية السبعينيات بعد أن توفّرت له

كلّ أسباب الوجود، وتأكّدت ضرورته، وقد ساهم هذا الاتجاه من مواقعه في إعادة الاعتبار للإسلام فكراً وثقافة وسلوكاً، وإعادة الاعتبار للمسجد. كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية فأدخل عليها لأول مرة نَفَساً جديداً في اتجاه تأصيل الهوية ووعي المصلحة وتأكيد التعدد بتجسيمه واقعياً.

وقد عبّر الاتجاه الإسلامي من خلال نشاطه ومواقفه العديدة عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته، فالتفّت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمثقفين، وكان نموه السريع عجلة لاهتمام الملاحظين وترصّد القوى والأنظمة السياسية في الداخل والخارج. ورغم سعيه الرصين المتعقّل لتلمُّس أنجع سبل التطور والتغيير، فقد تعرّض هذا الاتجاه إلى سلسلة من التهم الباطلة والحملات الدعائية المغرضة، نظّمتها ضده السلطة الحاكمة ووسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية، وبلغت هذه الحملات حد الاعتداء تعسّفاً على وسائل اعلامه قصد منعه من ابلاغ صوته، وتطوّرت بعد ذلك إلى أشكال أشدّ قهراً ففدمت عناصره إلى المحاكمات، وتكثفت ضدّ أفراده الملاحقات والتحقيقات وفتحت أمام شبابه السجون والمعتقلات حيث الضرب والتعذيب والإهانة.

إن استمرار أسباب تخلّف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسّخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربّانية والوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظلّ منهجه القويم.

وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدّين في دنيا السياسة وأنّه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إنّ هذا الفهم ـ فضلاً عن كونه يعبر عن تصوّر كنسيّ دخيل على ثقافتنا الأصيلة ـ يكرّس استمرارية «حديثة» لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمّتنا.

على أن «حركة الاتجاه الإسلامي» لا تقدّم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوماً في أن ينسب هذا اللقب إليها. فهي مع إقرارها بحق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين، ترى من حقّها تبني تصور للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكّل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدّد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية. وبهذا المعنى تكون «حركة الاتجاه الإسلامي» واضحة الحدود محدّدة المسؤولية غير ملزمة بكلّ صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك ـ إلا ما يقع تبنّيه منها بصورة رسمية ـ مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من براقع التديّن ورفعوا رايات الإسلام.

وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية، وتكافؤاً مع جسامة المهمّة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنّه يتعيّن على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع

الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبها وأمتها. ولا بدّ لهذا العمل أن يكون ضمن حركة مطورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادات ممثلة.

إنّ «حركة الاتجاه الإسلامي» التي حالت بينها وبين جماهيرها المسلمة العريضة ظروف القهر والإرهاب، لتأمل ان تكون مساهمة جماهيرها أعمق وأشمل في مستقبل الأيام.

المهام

تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية:

١ ـ بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بافريقيا، ووضع حدّ لحالة التبعيّة والاغتراب والضلال.

٢ ـ تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة، وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.

٣ ـ أن تستعيد الجماهير حقّها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كلّ وصاية داخلية أو هيمنة خارجية.

٤ ـ إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتزويج الثروة بالبلاء توزيعاً عادلاً على ضوء المبدأ الإسلامي الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته. (أي مِن حقّ كل فرد أن يتمتّع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقّها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

٥ ـ المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي حتى يتمّ انقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردّت فيه من ضياع نفسيّ وحَيف اجتماعي وتسلّط دولي.

الوسائل

لتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية:

ـ إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبّد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوةً بالمسجد في العهد النبوي وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم، جامع الزيتونة، من صيانة للشخصية الإسلامية ودعماً لمكانة بلادنا كمركز عالميّ للاشعاع الحضاري.

ـ تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من ذلك: إقامة الندوات، تشجيع حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامّة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلاً من إعلام الميوعة والنفاق.

ـ دعم التعريب في مجال التعليم والادارة مع التفتح على اللغات الأجنبية.

- رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شُوريّة تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة.

- رفض مبدأ الانفراد بالسلطة والأحاديّة (Unipartisme) لما يتضمّنه من إعدام إرادة الإنسان وتعطيل طاقات الشعب ودفع البلاد في طريق العنف. وفي المقابل إقرار حقّ كلّ القوى الشعبيّة في ممارسة حرّية التعبير والتجمّع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كلّ القوى الوطنية.

- بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتمّ تحديد مظاهر الحَيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة.

- الانحياز إلى صفوف المستضعَفين من العمّال والفلاّحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترفين.

- دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرّر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية.

- اعتماد التصوّر الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن السلّاكيّة والانتهازية.

- تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

- بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربيّاً وعربيّاً وإسلاميّاً وضمن عالم المستضعَفين عامّة.

- توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافّة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله.

- دعم ومناصرة حركات التحرّر في العالم.

راشد الغنوشي

(تونس في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨١)

ملحق رقم 03: البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي

بيان السابع من نوفمبر

نص البيان:

بسم الله الرحمان الرحيم

أيها المواطنون، أيتها المواطنات

نحن زين العابدين بن علي الوزير الأوّل

بالجمهورية التّونسية أصدرنا البلاغ التّالي:

إنّ التضحيّات الجسام التي أقدم عليها الزّعيم الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التّونسية رفقة رجال بررة في سبيل تحرير تونس وتنميتها لا تحصى ولا تعدّ لذلك أحببناه وقدّرناه وعملنا السّنين الطوال تحت إمرته في مختلف المستويات في جيشنا الوطني الشعبي وفي الحكومة بثقة وإخلاص وتفان ولكن الواجب الوطني يفرض علينا اليوم أمام طوال شيخوخته واستفحال مرضه أن نعلن اعتمادا على تقرير طبّي أنّه أصبح عاجزا تماما عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية.

وبناء على ذلك وعملا بالفصل 57 من الدّستور نتولّى بعون الله وتوفيقه رئاسة الجمهوريّة والقيادة العليا لقوّاتنا المسلّحة وسنعتمد في مباشرة مسؤولياتنا، في جوّ من الثقة والأمن والإطمئنان على كلّ أبناء تونسنا العزيزة، فلا مكان للحقد والبغضاء والكراهيّة.

إنّ استقلال بلادنا وسلامة ترابنا ومناعة وطننا وتقدّم شعبنا هي مسؤوليّة كلّ التونسيّين وحبّ الوطن والذّود عنه والرفع من شأنه واجب مقدّس على كلّ مواطن.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات إنّ شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكلّ أبنائه وفئاته بالمشاركة البنّاءة في تصريف شؤونه في ظلّ نظام جمهوري يولي المؤسّسات مكانتها ويوفّر أسباب الدّيمقراطيّة المسؤولة وعلى أساس سيادة الشعب كما نصّ عليها الدستور الذي يحتاج إلى مراجعة تأكّدت اليوم فلا مجال في عصرنا إلى رئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل للشعب فيها، فشعبنا جدير بحياة سياسيّة متطوّرة ومنظمة تعتمد بحقّ تعدّدية الأحزاب السّياسيّة والتنظيمات الشعبية.

وإنّنا سنعرض قريبا مشروع قانون للأحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفّران مساهمة أوسع، بنظام ومسؤوليّة، في بناء تونس ودعم استقلالها.

وسنحرص على إعطاء القانون حرمته، فلا مجال للظلم والقهر، كما سنحرص على إعطاء الدّولة هيبتها فلا مكان للفوضى والتسيّب ولا سبيل لاستغلال النفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبها.

وسنحـــافظ على حســـن علاقـــــاتنا وتعاوننا مـــع كلّ الدّول، لا سيما الـــدّول الشقيقـــة والصّديـــقة .كما نعلـــن احترامـــنا لتعهّداتنا والتـــــزاماتنا الدوليّة

وسنعطي تضامـــننا الإسلامـــي والعربـــي والإفريقـــي والمتوسّطـــي المنزلة التي يستحقّها.

□الملحق رقم 04: بيان 07 نوفمبر 1987

العدد	اسم القائمة	الاصوات	نسبة الاصوات(%)	المقاعد	النسبة(%)
1	حركة النهضة	1498905	34.84	89	41.01
2	المؤتمر من أجل الجمهورية	352825	8.20	29	13.36
3	التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات	285530	6.64	20	9.22
4	العريضة الشعبية للحرية و العدالة و التنمية	280382	6.52	26	11.98
5	الحزب الديمقراطي التقدمي	160692	3.74	16	7.37
6	حزب المبادرة	129215	3.00	5	2.30
7	القطب الديمقراطي الحداثي	113094	2.63	5	2.30
8	آفاق تونس	76643	1.78	4	1.84
9	حزب العمال الشيوعي التونسي-البديل الثوري-	60620	1.41	3	1.38
10	الاتحاد الوطني الحر	51594	1.20	1	0.46
11	حركة الوطنيون الديمقراطيون	32306	0.75	1	0.46
12	حركة الشعب	31793	0.74	2	0.92
13	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	22842	0.53	2	0.92
14	صوت المستقبل	17340	0.40	1	0.46

الملحق رقم 05: نتائج الانتخابات التشريعية التونسية التي جرت بتاريخ 26تشرين الأول/ أكتوبر 2014

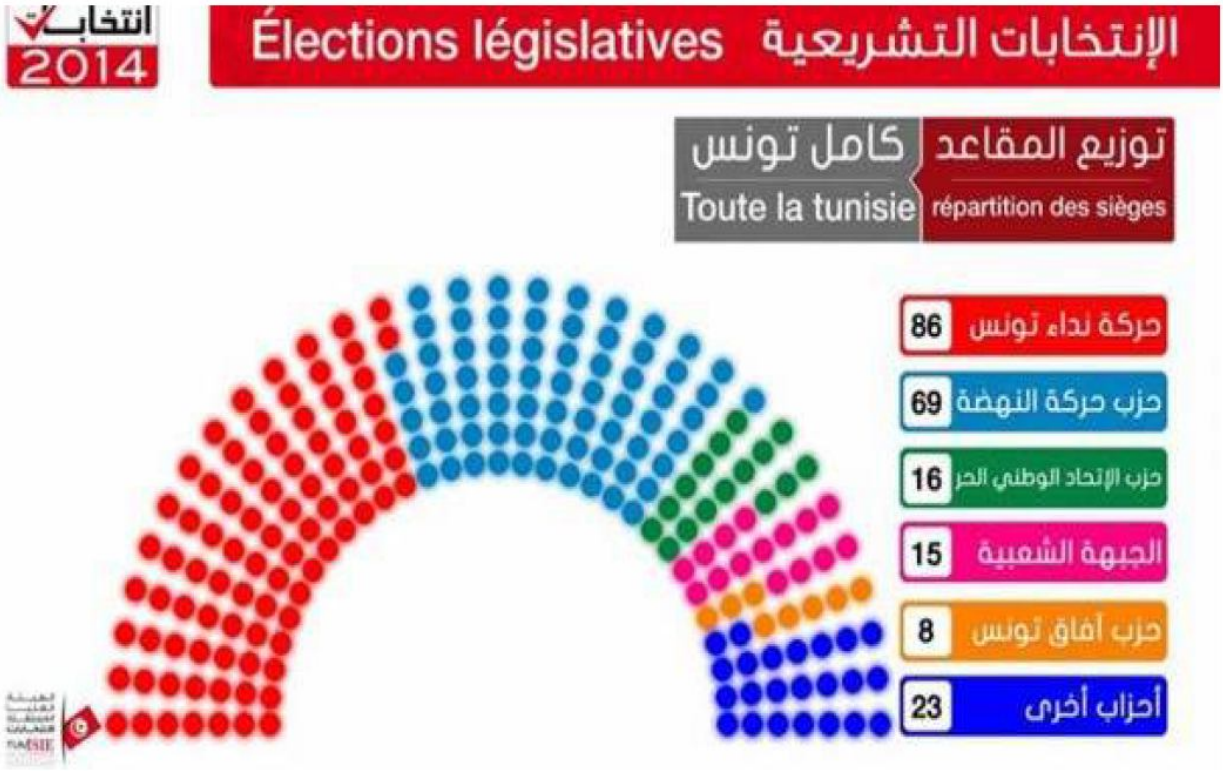
انتخابات 2014
Élections législatives الإنتخابات التشريعية
توزيع المقاعد
répartition des sièges
كامل تونس
Toute la tunisie
حركة نداء تونس 86
حزب حركة النهضة 69
حزب الإتحاد الوطني الحر 16
الجبهة الشعبية 15
حزب آفاق تونس 8
أحزاب أخرى 23

الملحق رقم 06: نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية التيجرت بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014

بيان حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

«سيدي يوزيد» : إرهاصات وطن يحترق

حركة النهضة

كان لنبإ إقدام الشابّ المتعلم محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسمه أمام مقرّ الولاية وقع الصاعقة على المدينة وعلى عشيرته فهبّوا في غضبةٍ عارمة يحاصرون مقرّ الوالي ويمطرونه حجارةً محتجّين على سلوكه الأرعن بل الإجرامي إزاء شابّ حاصل على درجة علميّة عليا، قد عيل صبره بحثًا عن شغل يليق به، فما ظفر به، ما اضطرّه من أجل إعالة إخوته الثمانية بعد وفاة والده إلى أن يشتغل تاجرا متجوّلا بعربته يجرّها، عارضا بضاعته البسيطة في الأسواق، فطارده عمّال البلدية كما فعل أمثالهم بالقاضي الشيخ صالح بن عبدالله البوغانمي، لانتزاع رشوة منه، فلمّا رفض صادروا بضاعته، فاندفع إلى مقرّ الولاية طالبا مقابلة الوالي ليعرض عليه مظلمته، فصفق الباب في وجهه، فأظلمت الدّنيا في رجه الشاب واستبدّ اليأس به فأضرم النار في جسمه، فحُمل إلى المستشفى على مشارف الموت، وقُطعت أنباؤه عن ذويه، ممّا رجّح هلاكه، كما هلك شبّان قبله بنفس الوسيلة ولنفس الأسباب في أكثر من جهة في البلاد، وعبّر أهل المدينة عن غضبهم بموجة احتجاج عارمة تعيد للأذهان ما حدث في منطقة المناجم وفي قوسانة وجبنيانة والصّخيرة في بحر السّنتين الماضيتين. وكان واضحًا اشتداد ضغط الأزمة الاجتماعيّة في البلاد تفاقما للبطالة وللفوارق المشطّة بين الجهات

وتفشّي أخبار نهب الأرزاق من قبل العوائل المتنفّذة وشركائهم في الحزب الحاكم والدولة بما يشبه أنظمة المافيا المحميّة بجيوش من البوليس سرعان ما تحاصر أيّ تحرّك احتجاجي لتعمل فيه آليّات القمع والاعتقال والمحاكمات الصّورية التعسّفيّة والانتقام والتشفّي.

وإزاء هذا الحدث الفظيع، جزء، من تصاعد الأزمة في البلاد، فإنّ حركة النّهضة:

ـ تعبّر عن تضامنها الكامل مع الشابّ المصاب راجية له من الرحمن الرحيم عاجل الشّفاء وترحّم عليه إن سبق إليه القضاء، كما تعبّر عن تضامنها مع أسرته وعشيرته ومع أهل سيدي بوزيد المظلومين.

ـ تدعو كلّ القوى السياسية إلى حوارٍ وطنيّ حول أزمة البلاد الاجتماعية والسياسية المتصاعدة من أجل وضع حدٍّ لمسار من تدهور متسارع قد لا يقف عند احتراق ثلّة من خيرة شباب البلاد بل إلى حرق البلاد كلّها، هذا نذير من النّذر الأولى «النجم».

لندن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

رئيس حركة النهضة

الشّيخ راشد الغنّوشي

ملحق رقم 07: بيان حركة النهضة "سيدي بوزيد" ارهاصات وطن يحترقالصادر بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 بداية الثورة التونسية

في الأربعاء, ماي 28, 2014

حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان حركة النهضة اثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها

أصدرت المحكمة الابتدائية بتونس يوم الاثنين 26 ماي 2014 حكما بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها كما قضت بتصفية ممتلكاتها.

وإن حركة النهضة :

- تؤكد أن لا أحد فوق القانون الذي يجب أن يطبق على الجميع بكامل العدل وضمن مساواة كل التونسيين أمام المحاكم.
- تعبر عن استغرابها من التنصيص في الحكم على التنفيذ الفوري بما يستبق ما يمكن أن يصدر في القضية من المحكمة الأعلى درجة.
- تعبر عن تمسكها بحق الجميع في العمل القانوني وخشيتها من أن يتحول هذا الحكم القضائي إلى سابقة تبرر التضييق على تكوين الجمعيات.

عن حركة النهضة

المكتب السياسي

ملحق رقم 08: بيان حركة النهضة إثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنيةلحماية الثورة وجميع فروعها الصادر بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014

جدول الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة

01	رمز حركة النهضة قبل تغييره في الثورة التونسية	
02	رمز حركة النهضة بعد الثورة التونسية	
03	البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي	
04	بيان 07 نوفمبر 1987	
05	نتائج الانتخابات التشريعية التونسية التي جرت بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2014	
06	نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية التي جرت بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014	
07	بيان حركة النهضة "سيدي بوزيد" إرهاصات وطن يحترق الصادر بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2010 بداية الثورة التونسية	
08	بيان حركة النهضة إثر الحكم القضائي بحل الرابطة الوطنية لحماية الثورة وجميع فروعها الصادر بتاريخ 28 أيار/ مايو 2014	

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

- القرآن الكريم

2- المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- إيريس، جلوزماير.**الانتخابات اليمينية الأولى في 1993 ممارسة ديمقراطية والتحولات السياسية في اليمين 1990- 1994**. أبوظبي: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994.
- أبو زكرياء، يحيى. **الحركة الإسلامية في تونس: من الثعالبي إلى الغنوشي**. دار ناشري، (نشر إلكترونيا)، 2003.
- أحمد النجار، شهرزاد. **دراسات في علم السياسة**.عمان: دار دجلة، 2010.
- الأحمر، المولدي. **الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- البلدي، الفاضل "الحركة الاسلامية في تونس قراءة نقدية" في **من قبضة بن علي الى ثورة تونس: الاسلام السياسي في تونس**، تحرير. محمد الحداد . دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
- التليدي، بلال. **الاسلاميون والربع العربي الصعود والتحديات**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.
- التومي، صالح .**الاسلام السياسي في شمال افريقيا**. تونس: الدار المتوسطية للنشر،2017.
- الجمعاوي، أنور ."**الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة الجديدة: قراءة في تجربة حركة النهضة**"، في **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، تحرير**.محمد جبرون .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- الزغل، عبد القادر و موسى، أمل. **حركة النهضة بين الإخوان والتونسة**. تونس، سراس للنشر، 2014.

- السرجاني، راغب. **قصة تونس من البداية الى ثورة2011م**. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة 2011.
- السويدي سند ، جمال وأحمد راسد الصفي. **حركات الاسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفوال**. الامارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
- الصفراوي، عمر "مسار العدالة الانتقالية في تونس توجه سليم أم فرصة مهدورة" في **في تونس الانتقال الديمقراطي العسير**، تحرير. مسعود رمضاني .تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2017.
- الغنوشي، راشد .**من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**. لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 2001.
- الغنوشي، راشد .**الحريات العامة في الدولة الاسلامية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- المديني، توفيق. **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**. دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2011.
- المديني، توفيق. **تاريخ المعارضة التونسية: من النشأة الى الثورة**. تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، 2012.
- بلقزيز، عبد الإله. **الاسلام والسياسة: دور الحركة في صوغ المجال السياسي**. الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ط. 2، 2008.
- حيدر، علي. **التيارات الإسلامية والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 1999.
- خدام، منذر. **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004.
- شفيق، منير. **الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب** .بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.
- صالح الجرى، مبارك. **تحولات الإسلام السياسي حركة النهضة التونسية أنموذجا (1971–2014 م)**. مركز نماء للبحوث والدراسات.د. ب. ن.

- طرشونة، لطفي "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي"،في **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، تحرير. محمد مالكي .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- عبد العالي، عبد القادر. **إقترابات النظم السياسية**. محاضرات النظم السياسية المقارنة. جامعة مولاي الطاهر بسعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007 /2008.
- عبد المنعم مسعد، نيفين ومحمد أحمد، عبد العاطي. **السياسات الخارجية للحركات الاسلامية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000.
- علي أحمد، حسن الحاج "مراحل إنتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير" في **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، إدريس لكريني. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- علي الكبسي، محمد. **كيمياء الربيع العربي التونسي والعربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- عيد، سامح. **الحركات الاسلامية في العالم**. مصر: مراصد مكتبة الاسكندرية ،وحدة الدراسات المستقبلية، 2012.
- كرعود، أحمد "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، في **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، تحرير. حسن كريم . بيروت: شرق الكتاب، 2013.
- محمد فهمي، عبد القادر. **المدخل الى دراسة الاستراتيجية** .عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010 /2011.
- مشاقي، منذر. **موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية**. العربية: دراسة حالة مصر وتونس، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2013.
- مضر الآمارة، لمى. **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- ناجي، عبد النور. **المدخل إلى علم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع .
- نيوف، صلاح. **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية العلوم السياسية.

- هارت، ليدل. **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط.4، 2000.
- هاشم نعمة، كاظم. **الوجيز في الاستراتيجية**. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طبعة موسعة، 2000.
- ولد أباه، السيد. **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، يوميات من مشهد متواصل**. بيروت: جداول، 2011.

2- الدوريات والمجلات العلمية:

- أحمد محمد ، هيفاء ".الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة،" **دراسات دولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع. 58.
- التهامي، فضيل."الثورات الديمقراطية في العالم العربي،" الحوار المتمدن،ع. 4160، 2013.
- الصالح مولى، علي."المشهد الحزبي في تونس بعد 14 يناير 2011،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.33، شتاء، 2012.
- المديني، توفيق "الثورة التونسية... صعوبة الانتقال الى دولة القانون،" **المستقبل**، ع.4640، جانفي 2012.
- بالكحلة، عادل ."الحراك السياسي الاسلامي نموذجا،" **مجلة الغدير**،ع.59، صيف، 2012.
- حسيب، خير الدين "تونس ... إلى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعا،" **المستقبل العربي**، ع.8.
- صالح، أسامة. "الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الاسلامية الصاعدة هيكلة الدولة العربية،" **السياسة الدولية**، م.47، ع.188، 2012.
- فازية، ويكن."دور حركة النهضة في تقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة،" **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**،ع. 8. ديسمبر.2013.
- محمود حمدي، أبو القاسم."إنتخابات المجلس التأسيسي التونسي، القضايا والنتائج،" **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع. 204، ديسمبر 2011.

3- الملتقيات والندوات والأوراق البحثية:

- راشد الغنوشي، في حلقة تلفزيونية (بلا حدود) قناة الجزيرة، تاريخ 12 تشرين 2/ نوفمبر2014.

- من مداخلة السيد العريض رئيس الحكومة التونسية الأسبق في منتدى الجزيرة الثامن حول الثورات العربية.

4- الرسائل العلمية:

- بتة، الطيب. **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)**. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2012 /2013.
- بقدي، كريمة. **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 /2012.
- بن سعيد الدرمكي، علي بن سليمان. **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان**. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب والعلوم 2012.
- دقاشي، حميدة. **دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)**. مذكرة ماستر غير منشورة.جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 /2016.
- عوده أبو دقه، بشار جميل .**تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية دراسة تحليلية مقارنة**. مذكرة ماجستير غير منشورة في الدبلوماسية والعلاقات الدولية. جامعة الأقصى: أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، 2016.
- قطاف تمام، أسماء. **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"حركة النهضة التونسية"**. مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012- 2013.
- كتفي، فيصل. **السياسية العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر**. مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

- مزابية، خالد. **الطائفية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان.** مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 /2013.
- هادي، سهيلة. **دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة مصر 2000-2014.** مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014 /2015.
- هاشم شوبكي، محمود سليم .**سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس.** مذكرة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2016.
- وناس، فاطمة. **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر.** مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 /2013.
- وناسي، لزهر. **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 /2009.

5- الدراسات:

- البرنامج الانتخابي لحركة النهضة، نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن، تونس2020 -2015 ، ص.8
- **البيان التأسيسي لحركة الإتجاه الإسلامي**، تونس :صادر بتاريخ 6 حزيران /يونيو.1981
- الصباح التونسية، 28 أكتوبر.2014
- الهيئة العليا للانتخابات التشريعية التونسية.2014
- برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية"، تونس :صادر في كانون الأول /ديسمبر2011 ، ص ص.9-7
- بيان حركة النهضة" سيدي بوزيد :"**إرهاصات وطن يحترق**، لندن : صادر بتاريخ 18 كانون الأول /ديسمبر،.2010

- تونس في خضم الثورة، منظمة العفو الدولية، **عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة**،30/11/2011 ، ص.5
- عملية صياغة الدستور في تونس"، التقرير النهائي2014-2011 ، في : www.cartercenter.org، ص.22
- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات، **تهديدات الأمن القومي**،**26/06/2012 ، ص.3**

6- الجرائد:

- "تحليل سياسي في ضوء النتائج الأولية للانتخابات"، **جريدة الصباح**، ع.1601.

7- المواقع الالكترونية:

- "الانتخابات التشريعية الرئاسية في تونس،" التقرير النهائي، في: www.cartercentr.org.
- "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، 2014/10/21،"في: www.euronews.com.
- "الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي،" في: www.dohainstitute.org.
- "التأسيسي يصادق على قانون مواعيد الانتخابات التشريعية و الرئاسية،" في: www.essabahnews.tn.
- الجمعاوي، أنور "تراجع الاسلام الساسي في تونس،" في: www.noonpost.net.
- الجورشي، صلاح الدين ".نقد تجربة حركة النهضة في تونس بعد اثورة،" في: www.noonpost.com.
- الحناشي، عبد اللطيف "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي :الإطار، المسار والنتائج،" في: www.dohainstitute.org.
- السعيداني، المنجي "حركة النهضة ...من تجربة الحكم الى الخروج »الآمن »،" في: www.essahafa.tn.
- السويسي، منير ".جدل في تونس حول مواعيد انتخابات المجلس التأسيسي،" في: www.dw.com.
- الشاهر، شاهر ". الاستقرار السياسي...معاييره ومؤشرات،" في: www.dampress.net.

- الشيوخ،محمد ".أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي،"في:
.www.middleeast-online.com
- الغنوشي، راشد "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام،" في:
.www.slideshare.net
- القوماني، محمد "من جماعات سرية إلى حزب في الحكم: حركة النهضة تتطور سياسيا وتتردد فكريا،" في: www.goumani.com.
- لودوك، سارة "الهيئة العليا للانتخابات: الباجي قايد السبسي يفوز برئاسة الجمهورية بنسبة 55.68 بالمائة،" في: www.france24.com.
- "المجلس الوطني التأسيسي التونسي (2011-2014)،"في: www.wikipidia.org.
- المديني، توفيق "الرابحون والخاسرون في الحكومة التونسية الجديدة،" في:
www.al-sharq.com
- "اللائحة السياسية، التحليل- الخيار- التنزيل: حزب حركة النهضة،"في:
.www.ennahdha.tn
- "الهيئة العليا للانتخابات،" في: www.isie.tn.
- ابراهيم الكردي، علي محمد ".المفهوم العسكري للاستراتيجية والتطور التاريخي الميشابي، الاهتمام بالإدارة والقيادة والفكر الاستراتيجي،"في: www.kenanonline.com.
- أبو حنيفة، الوليد ".تطور حقل الدراسات الإستراتيجية، والنظريات المفسرة له،"
في:www.democratica.com.
- بالضياقي، منذر "تونس...النهضة تعلن عدم الترشح للإنتخابات الرئاسية،"في: :
.www.alarabiya.com
- "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس 23 أكتوبر 2011،" التقرير النهائي،في:
.www.cartercentr.org
- "استراتيجية،" في: www.wikipedia.org.
- بن بريك، خميس "لماذا صعد نداء تونس وتراجعت النهضة،" في: www.abu-
.link.com

- بن محجوب، سيف الدين "تونس تأسيس جبهة سياسية معارضة لحركة النهضة،" في: www.aa.com.
- "تونس رسميا العدد الاجمالي للناخبين المسجلين للانتخابات بلغ 5 ملايين و 236 ألف ناخب 27 جوان 2014،" في: www.webmanagercenter.com.
- حركة النهضة بولاية سيدي بوزيد،" في: www.facebook.com.
- "حركة النهضة (تونس)،" في: www.wikipidia.com.
- "حركة النهضة وانتخابات المجلس التأسيس،" في: www.ennahdha.tn.
- حسني، محمد يحيى "ما بعد الإسلاموية، حركة النهضة في تونس مثالا تطبيقيا،" في: .
- خضر، مجد، ".مفهوم الاستراتيجية،" في: www.mawdoo3.com.
- "دستور تونس 2014،"في: www.wikipidia.org.
- دبارة، إسماعيل "رباعي الحوار التونسي يستعد لتسلم نوبل للسلام،" في: www.elpha.com.
- زواوي، سالم ".سبب أحداث العنف في تونس،" في: www.shabwaonline.com.
- سميح الكايد، "الدستور التونسي منعطف تاريخي للمنطقة العربية،" في: www.raya.com.
- عباش، عائشة "الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في تجربة حكم النهضة في الحكم،" في: www.democratica.de.
- عبده محمود، علي ".الثورة التونسية، الأسباب...عوامل النجاح... النتائج،"في: www.sis.gov.eg.
- عودة، جهاد "ما مستقبل حزب النهضة التونسي،"في: www.ahram.org.
- غولدستون، جاك ."ثورات متحركة، التحولات في العالم العربي 2010-2014،"في: www.stadies.aljazeera.net.
- فريحات، ابراهيم "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم،" في: www.brookings.edu.
- فريحات، ابراهيم "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم،" في: www.brookings.edu.

- ماضي، محمد "خبراء أمريكيون: تونس أنجح تجارب التحول الديمقراطي...رغم الصعاب،" في: www.swissinfo.ch.
- محمد احمد، صافينار ".عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات 2012،" في: www.acpssahramdigital.org.
- مقابلة مع عبد الفتاح مورو، "برنامج بلا حدود ج 2،" في: www.aljazeera.com.
- "من الاسلام السياسي الى الديمقراطية الاسلامية،" في: www.noonpost.org.
- منور، هشام "حول تجارب الأحزاب الاسلامية في السلطة،" في: www.alhayat.com.
- "مواقف حركة النهضة التونسية وسلوكها السياسي 2011-2014 /ج 1،" في: www.almezmaah.com.
- موسوعة الجزيرة ".حركة النهضة،" في: www.aljazeera.com.
- موسى، أمال "حركة النهضة بين الانكار وفك الارتباط،" في: www.aawsat.com.
- "نموذج من ورقة التصويت بعد القرعة،" في: www.isie.tn.
- وادي، عبد الحكيم والزهواني، نصيرة وعشاش، عبد الله ، ".بحث في الاستراتيجية، المفهوم والنظرية،" في: www.rachelcenter.com.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

أ- باللغة الإنجليزية

1- Books

- alexis arieff, polotical transition,(analyst in the african affairs, congressional research service, june 18, 2012).
- Jean Erik lane and Svante Arson,politics and society in western Europe, London: :Sage publications,fourth edition, 1999.
- mark lynch « wages of arabe decay « from aspecial report : marc lunch susan B-glasser,and blake hounshell , revolution in the arabe worlde : tunisia- egupt, and the unmaking of an era , the state group.

المحتويات

الشكر	-
المقدمة	6-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	**30-8**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي الإستراتيجية	09
المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية وتطورها	09
المطلب الثاني: خصائص ووظائف الإستراتيجية	13
المطلب الثالث: أنواع الإستراتيجية	15
المبحث الثاني: تحديد المضامين المتعددة للإستقرار السياسي	18
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار والإستقرار السياسي	18
المطلب الثاني: مداخل الإستقرار السياسي	21
المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات الإستقرار السياسي	26
الفصل الثاني: حركة النهضة، النشأة، الأفكار والمنطلقات	**58-32**
المبحث الأول: تعريف ونشأة حركة النهضة	33
المطلب الأول: تعريف حركة النهضة	33
المطلب الثاني: نشأة حركة النهضة	37
المبحث الثاني: منطلقات وأفكار حركة النهضة	48
المطلب الأول: منطلقات حركة النهضة	49
المطلب الثاني: أفكار حركة النهضة	52
المبحث الثالث:علاقة حركة النهضة بالسلطة	54
المطلب الأول:علاقة حركة النهضة بالنظام في ظل حكم الحبيب بورقيبة	54
المطلب الثاني:علاقة حركة النهضة في ظل حكم زين العابدين بن علي	55
الفصل الثالث: حركة النهضة ودورها في تحقيق الإستقرار السياسي	**99-60**
المبحث الأول: صعود حركة النهضة بعد الحراك المجتمعي	61

المطلب الأول: الحراك المجتمعي في تونس	61
المطلب الثاني: تطورات المشهد السياسي في تونس بعد سقوط النظام	67
المطلب الثالث: إنتخابات المجلس التأسيسي	69
المبحث الثاني: دور حركة النهضة في الفترة الإنتقالية	76
المطلب الأول: موقف وموقع حركة النهضة من الممارسة الديمقراطية وممارستها للحكم	76
المطلب الثاني: الأزمة السياسية بين حركة النهضة والمعارضة	82
فهرس المحتويات	86
المبحث الثالث: تقييم دور حركة النهضة في تسيير الفترة الإنتقالية	93
المطلب الأول: الدور الإيجابي	93
المطلب: الدور السلبي	95
الخاتمـــــــــــــــة	101
الملاحق	105
قائمة المصادر والمراجع	117
فهرس الجداول والأشكال	130
المحتويات	131